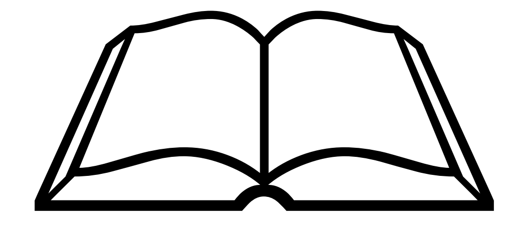
التعليقات السَنية على الفتوى الحموية

آخر نسخة ١٤٣٨هـ

عبدالله محمد الجهني



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى ، وله الصفات العلى .

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، تعالى عن الأمثال ، والنظراء .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيه من خلقه ومصطفاه ، صل اللهم عليه ، وعلى آله وصحبه ، ومن والاه ، وسلم تسليماً مزيداً أما بعد :

فهذه تعليقات مختصرة[١] على كتاب (الفتوى الحموية الكبرى)[٢] للإمام : أحمد بن عبدالحليم بن تيمية رحمه الله .

وتعتبر هذه الرسالة جواباً لسؤال ورد إليه من بعض أهل (حماة) حول نصوص الصفات ، وما هي طريقة السلف الصالح في تفسير تلك النصوص .

وقد حصل للشيخ رحمه الله محنة شديدة بعد هذه الفتوى ، كما قال الناسخ هنا (وجرى بسبب هذا الجواب أمور ، ومحن) وقام عليه علماء الأشاعرة ، وشنعوا عليه ، وحذروا منه ، وظلموه ، وألفوا في الرد عليه ، لأن مضمون هذه الفتوى في مناقشة متأخري الأشاعرة ، من طبقة الجويني ، ومن بعده كالرازي على وجه الخصوص .

وخلاصة هذه الفتوى : بيان مذهب السلف الصالح في التعامل مع نصوص الصفات ، وبيان صحة طريقتهم في ذلك ، والرد على من خالفهم من المتأخرين .

وهذ الفتوى واضحة من قراءها ، وسبق التفصيل في بعض مباحثها عند شرح (العقيدة الواسطية) ولذا سأكتفي بالتعليق ، والتقريب لهذه الفتوى ، دون تكرار للمسائل التي سبق الكلام عنها في شرح الواسطية .

أسأل الله أن يجعل فيها النفع ، والفائدة ، وأن يرزقنا الإخلاص ، والقبول .

والله أعلم ، وصل اللهم على نبينا محمد ، وآله ، وصحبه ، ومن تبعهم ، وسلم تسليماً كثيراً .

---

(١) ومن كان له عناية بهذا المتن فلا بد له من النظر في شرح شيخنا يوسف الغفيص حفظه الله .

(٢) وتسمى هذه الرسالة بـــ(الفتوى الحموية الكبرى) ذلك أن السائل من مدينة (حماة) المعروفة ببلاد الشام .

وأما تسميتها بـــ(الكبرى) فقد قال الشيخ حمد التويجري الذي حقق هذه الرسالة : وقد بحثت كثيراً علني أقف على شيء من هذا ، و لم أعثر على إجابة وافية سوى ما أشار إليه ابن عبد الهادي في (العقود الدرية) حينما سرد مؤلفات شيخ الإسلام ذكر منها : (الحموية الصغرى) و (الحموية الكبرى) وساق مطلع (الحموية الكبرى) وهي الكتاب الذي بين أيدينا ، أما الصغرى فلم يذكر عنها شيئاً .

أما محمد عبد الرزاق حمزة فيذكر في مقدمة الطبعة الرابعة ١٣٥١هـــ للكتاب – الحموية – أن شيخ الإسلام كتب هذا الجواب أولاً ، فانتشر بين الناس ، ثم أعاده الشيخ مرة ثانية ، وزاد فيه زيادات أخرى ، بإضافة بعض النقول عن بعض الأئمة ، فصارت الحموية بأيدي الناس : صغرى ، وكبرى .

وإلى هذا الرأي ذهب قصي محب الدين الخطيب في تقديمه للطبعة الرابعة ١٤٠١هـــ للكتاب (الحموية) والله أعلم أ.هـــ

قبل البدء بالتعليق على هذه الرسالة النافعة نجمل ما ذُكر فيها على شكل نقاط ومباحث من باب التقريب لمحتواها :

المبحث الأول : وخلاصته تزكية مذهب السلف ، وذكر الأدلة على صحته ، ووجوب اتباعه ، وبيان أن سنده متصل إلى النبي ﷺ ، ثم بيان ضلال مذهب الخلف ، واضطرابه ، ونهاية أهله ، وبيان أن سنده متصل إلى غير أهل الإسلام من الصابئة ، والمجوس ، واليهود ، وغيرهم .

المبحث الثاني : الكلام عن مسألة (العلو) ووجه تخصيص هذه الصفة من بين سائر الصفات : أن متأخري الأشاعرة ينكرون هذه الصفة ، مع توافر ، وتنوع الأدلة في ثبوتها ، ومع أن أئمة ومتقدمي الأشاعرة كأبي الحسن الأشعري وغيره يثبتون هذه الصفة ، ومراد المصنف تنبيه متأخري الأشاعرة أن مصادرهم في التلقي هي مصادر من ينكرون عليهم من المعتزلة ، والجهمية. وقد احتلت هذه الصفة مساحة كبيرة من كلام المصنف ، ونقله في هذه الرسالة .

المبحث الثالث : بيان بطلان الاستدلال العقلي فيما يتعلق بنصوص الصفات ، إذ أن المتكلمين لم يعتمدوا فيما أثبتوه ، أو نفوه من الصفات على الكتاب والسنة ، وإنما أثبتوا ذلك ، ونفوه بدلالة العقل ، ولذا وقع الخلاف بينهم في عدد الصفات المثبتة ، لأن العقول تتفاوت .

وبين المصنف رحمه الله أنه يلزم على هذه الطريقة ألا يكون الكتاب ، والسنة هدى للناس في هذا الباب العظيم ، لأنها لا تدل على ، بل هي ضرر على الناس ، لأنها أوهمتهم باعتقاد غير الحق .

المبحث الرابع : بيان التسلسل التاريخي لمقالة التعطيل ، وسبب انتشارها .

المبحث الخامس : ذكر منهج السلف في باب الأسماء ، والصفات ، وذكر بعض قواعدهم ، وبيان أنه منهج وسط بين منهج التعطيل ، ومنهج التشبيه ، وبيان أنه لا يوجد في هذه الطريقة ما يخالف النقل الصحيح ، ولا العقل الصريح .

ثم بيان بطلان منهج الخلف ومخالفته للنقل الصحيح ، والعقل الصريح ، وذكر أن أساطين هؤلاء معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية .

المبحث السادس : بيان أصناف المنحرفين عن سبيل السلف في هذا الباب ، وهم في الجملة ثلاثة أصناف : أهل التخييل ، وأهل التأويل ، وأهل التجهيل .

المبحث السابع : ذكر أقوال السلف ، وغيرهم في باب الأسماء والصفات ، ويلاحظ هنا أنه نقل نقولاً عن أئمة السلف ، ونقل نقولاً أخرى عمن بعدهم ممن تبعهم على طريقهم ، ونقل نقولاً أخرى عمن لا يرتضى قوله في الجملة من أئمة أهل الكلام ، والمتصوفة ، ومراده رحمه الله أن يبين أن هذه العقيدة التي قررها ليست هي خاصة بالحنابلة كما يشغب بعض الناس ، وإنما هي عقيدة مقررة عند أهل الإسلام ، وأراد كذلك إحراج المخالفين في هذا الباب ، فذكر أقوال أئمة المتأخرين ، وذكر أقوال أئمة المذاهب الفقهية ، وهذا المقطع من أطول المقاطع في هذه الرسالة .

المبحث الثامن : بيان أن منهج السلف موافق للأدلة الشرعية ، والأدلة العقلية ، ومن اعتقد أن منهج السلف يخالف أدلة الشرع ، أو يخالف العقل فقد أخطأ ، وذكر مثالاً على ما يفترضه البعض من وجود تعارض في مذهب السلف حيث يثبتون علو الله ، مع إثباتهم لمعيته لخلقه ، وإثباتهم أنه قِبل وجه المصلي ، ثم أجاب على ذلك ، ونبه أن هذا الجواب ليس من باب التأويل المخالف لظاهر النص ، لأن بعض أهل البدع يشغب على أهل السنة بأنهم يؤولون نصوص المعية .

وبين أن السلف يثبتون حقيقة المعنى الظاهر من النص خلافاً لمن نسب إليهم تفويض المعنى .

المبحث التاسع : بيان أن أقسام الناس في باب الأسماء والصفات لا تخرج عن ستة أصناف ، على كل صنف طائفة : قسمان يثبتان ، وقسمان ينفيان ، وقسمان يتوقفان . ثم فصل هذه الأقسام التي أجملها .

ثم صوب مذهب السلف في ذلك ، وهو إثبات الصفات على ما يليق بالله ، وضلل باقي الأقوال ، وذكر أن من أهم أسباب الانحراف هو الاشتغال بغير الكتاب والسنة ، من علم الكلام ، والفلسفة ، ومدح السلف لأنهم حذروا من علم الكلام ، وذكر حال أهل الكلام وكيف أنهم لم يحققوا علماً ، و لم يصلوا إلى يقين ، بل كان حالهم الاضطراب ، والحيرة ، وذكر أنه ينبغي أن ينظر إليهم بنظرين :

نظر شرعي يذمون فيه على سلوكهم هذا الطريق ، ويغلظ عليهم ليرتدع غيرهم .

نظر قدري فينظر إليهم بعين الرحمة والعطف ، إذ إنهم قصدوا الحق و لم يصيبوه ، واستحوذت عليهم الحيرة والتردد والاضطراب ، وقد كانوا من أذكياء العالم ، وصدق الله (تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون) (ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) .

بسم الله الرحمن الرحيم

سُئل شيخ الإسلام العالم الرباني : تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله تعالى ، وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمائة ، وجرى بسبب هذا الجواب أمور ومحن ، وهو جواب عظيم النفع جداً ، فقال السائل :

ما قول السادة العلماء أئمة الدين في آيات الصفات ، كقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله (ثم استوى على العرش) وقوله (ثم استوى إلى السماء وهي دخان) إلى غير ذلك من آيات الصفات ، وأحاديث الصفات ، كقوله ﷺ (إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن) وقوله (يضع الجبار قدمه في النار) إلى غير ذلك من الأحاديث ، وما قالت العلماء فيه ، وابسطوا القول في ذلك مأجورين إن شاء الله تعالى .

هذا هو نص السؤال الوارد من أهل حماة إلى ابن تيمية رحمه الله ، وقد اعتذر عن الجواب ، وأحال السائل إلى غيره ، ولكن السائل أخبره أنهم يريدون الجواب منه ، كما ذكر ذلك رحمه الله في كتابه (نقض التأسيس) حيث قال : كنت سُئلت من مدة بُعيدَ سنة تسعين وستمائة عن الآيات ، والأحاديث الواردة في صفات الله ، في فتيا قدمت من حماة ، فأحلت السائل على غيري ، فذكر أنهم يريدون الجواب مني ، فكتبت الجواب في قعدة بين الظهر ، والعصر أ.هـ

ويظهر من السؤال أنه حول نصوص الصفات ، وعن الطريقة الصحيحة في التعامل معها .

وذلك أنه في ذاك الوقت انتشرت المذاهب الباطلة ، من الجهمية ، والمعتزلة ، والأشعرية ، ولبسوا على الناس دينهم في هذا الباب ، وفي غيره ، فاحتاج الناس إلى من يرشدهم إلى المنهج الحق ، فكان هذا الجواب المسدد ، والذي لا يدع لمريد الحق مجالاً غير اتباع الحق و(يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون) .

وهذا الجواب كان من الشيخ في وقت مبكر من عمره ، وهو دون سن الأربعين ، وهو قبل الرسالة الواسطية المشهورة .

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين ، قولنا فيها ما قاله الله ورسوله ﷺ ، والسابقون الأولون من المهاجرين ، والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ، ودرايتهم ، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب ، وغيره .

المبحث الأول : بيان صحة مذهب السلف في باب الصفات ، وبيان ضلال مذهب الخلف في هذا الباب .

يبين المصنف هنا طريقة أهل السنة والجماعة في تلقي أمور الدين عموماً ، وهو الوقوف مع النص ، واتباع أثر السلف الصالح ، من الصحابة ، ومن بعدهم من أئمة الهدى ، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ، ودرايتهم .

ثم بين رحمه الله أن هذه الطريقة في تلقي أمور الدين هي الطريقة الواجبة الاتباع على جميع الخلق .

والبداءة بهذه المقدمة من أهم الأمور ، وذلك أن أساس العصمة : التمسك بالوحيين ، واتباع أثر السلف الصالح ، وأساس الضلال : نبذ الوحيين ، والاعتياض عنهما بالمقدمات العقلية ، أو الذوق ، أو الكشف ، أو المنامات ، كما هو الحال عند طوائف المبتدعة .

ولذا نجد في عدد من كتب العقيدة المسندة البداءة بذكر مصادر التلقي ، ثم بعد ذلك تُذكر المسائل العقدية .

وقد ذكر ابن القيم في كتابه (مدارج السالكين) أنواع الاعتراضات على الشرع ، وذكر منها تقديم العقل على النقل ، وتقديم القياس على الأثر ، وتقديم الذوق ، والكشف ، والوجد على ظاهر الشرع ، ثم قال : فهؤلاء يقولون : لكم النقل ، ولنا العقل ، والآخرون يقولون : أنتم أصحاب آثار وأخبار ، ونحن أصحاب أقيسة وآراء وأفكار ، وأولئك يقولون : أنتم أرباب الظاهر ، ونحن أهل الحقائق .

فجعلت كل طائفة قبالة دين الله وشرعه طاغوتاً يتحاكمون إليه أ.هـ

فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً ﷺ بالهدى ، ودين الحق ، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد ، وشهد له بأنه بعثه داعياً إليه بإذنه ، وسراجاً منيراً ، وأمره أن يقول (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) .

فمن المحال في العقل ، والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور ، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب ، والحكمة ، وهو يدعو إلى الله ، وإلى سبيله بإذنه على بصيرة ، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ، ولأمته دينهم ، وأتم عليهم نعمته ، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله ، والعلم به ملتبساً مشتبهاً ، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى ، والصفات العليا ، وما يجوز عليه ، وما يمتنع عليه .

فإن معرفة هذا أصل الدين ، وأساس الهداية ، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب ، وحصلته النفوس ، وأدركته العقول فكيف يكون ذلك الكتاب ، وذلك الرسول ، وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الباب اعتقاداً ، وقولاً !

بعد أن بين المصنف رحمه الله طريقة أهل السنة في تلقي أمور الدين ، وذكر أن هذه الطريقة هي الطريقة الواجب سلوكها لعموم المسلمين ، بدأ بذكر الأدلة على صحة هذا المسلك ، ومن ذلك :

أولاً : أن الله بعث محمداً ﷺ بالهدى ، ودين الحق ، وهو العلم النافع ، والعمل الصالح ، وذلك ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ، وأنزل عليه الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى هذا الكتاب ، وأخبر سبحانه أنه أتم عليهم النعمة بإكمال الدين ، فلا يحتاجون إلى غيره .

فمن المحال شرعاً ، وعقلاً أنه مع كل هذا يكون هذا الكتاب ، وهذا الرسول لم يحكموا باب معرفة الله بأسمائه وصفاته ، و لم يبينوا ما يجب لله من ذلك ، وما يمتنع !!

وذلك لأن هذا الباب هو أصل الدين ، وأساس الهداية ، وأفضل ما اكتسبته القلوب ، وحصلته النفوس .

قال ابن تيمية في درء التعارض : ولو كان الناس محتاجين في أصول دينهم إلى ما لم يبينه الله ورسوله لم يكن الله قد أكمل للأمة دينهم ، ولا أتم عليهم نعمته ، فنحن نعلم أن كل حق يحتاج الناس إليه في أصول دينهم لا بد أن يكون مما بينه الرسول ، إذ كانت فروع الدين لا تقوم إلا بأصوله ، فكيف يجوز أن يترك الرسول أصول الدين التي لا يتم الإيمان إلا بها لا يبينها للناس ؟! أ.هـ

والخلاصة أن باب الصفات من الأبواب المحكمة في الشريعة ، فلا نحتاج إلى الرجوع فيها لغير الشرع .

ومن المحال أيضاً أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيء ، حتى الخراءة ، وقال ﷺ : تركتكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك .

وقال فيما صح عنه أيضاً : ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم .

وقال أبو ذر : لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً .

وقال عمر بن الخطاب : قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء الخلق ، حتى دخل أهل الجنة منازلهم ، وأهل النار منازلهم ، حفظ ذلك من حفظه ، ونسيه من نسيه . رواه البخاري

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين – وإن دقت – أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ، ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ، ومعبودهم رب العالمين ، الذي معرفته غاية المعارف ، وعبادته أشرف المقاصد ، والوصول إليه غاية المطالب .

بل هذا خلاصة الدعوة النبوية ، وزبدة الرسالة الإلهية ، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام .

ثانياً : أن النبي ﷺ علم أمته كل ما يحتاجونه من أمور دينهم ، حتى آداب قضاء الحاجة ، وأخبر ﷺ أن الله ما أرسل نبياً من الأنبياء إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته إلى خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم .

وقد أخبر الصحابة الكرام أن النبي ﷺ علمهم كل ما يحتاجونه من أمور دينهم ، بل حتى ما تقوم به مصالحهم الدنيوية ، فمن المحال شرعاً ، وعقلاً أن يترك تعليمهم ما يتعلق بأسماء الله وصفاته التي هي خلاصة الدعوة النبوية ، وزبدة الرسالة الإلهية !!

بل نشهد أنه ﷺ بلغ الدين غاية البلاغ ، وتركنا على المحجة البيضاء الواضحة ، فلا يهلك إلا من زاغ عنها ، ولقي في سبيل ذلك ما لقي ﷺ ، كل ذلك استجابة منه ﷺ لقول الله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس) .

وقد ذهب طائفة من الفلاسفة إلى أن النبي ﷺ لم يبين للناس البيان التام ، وقد ذكر ابن تيمية في كتابه درء التعارض أصناف هؤلاء ورد عليهم ، ويأتي الكلام عنهم إن شاء الله .

ثم إذا كان قد وقع ذلك منه ، فمن المحال أن يكون خير أمته ، وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب ، زائدين فيه ، أو ناقصين عنه .

ثم من المحال أيضاً أن تكون القرون الفاضلة – القرن الذي بعث فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم – كانوا غير عالمين ، وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين ، لأن ضد ذلك : إما عدم العلم ، والقول ، وإما اعتقاد نقيض الحق ، وقول خلاف الصدق ، وكلاهما ممتنع .

أما الأول : فلأن من في قلبه أدنى حياة ، وطلب للعلم ، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب ، والسؤال عنه ، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده ، وأعظم مطالبه ، أعني بيان ما ينبغي اعتقاده ، لا معرفة كيفية الرب وصفاته ، وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر ، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوُجدية ، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي – الذي هو من أقوى المقتضيات – أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم ؟!

هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق ، وأشدهم إعراضاً عن الله ، وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا ، والغفلة عن ذكر الله تعالى ، فكيف يقع في أولئك !

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق ، أو قائليه ، فهذا لا يعتقده مسلم ، ولا عاقل عرف حال القوم .

ثم الكلام في هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى ، وأضعافها ، يعرف ذلك من طلبه ، وتتبعه .

ثالثاً : إذا تقرر أن النبي ﷺ علم أمته كل ما يحتاجونه من أمور دينهم ، ومن ذلك ما يتعلق بأسماء الله وصفاته .

فمن المحال أن يكون الصحابة قصروا في فهم هذا الباب(١) ، أو في بيانه بعد معرفته(٢) ، ومن المحال أيضاً أن يكون الذين من بعدهم من أئمة الدين والهدى ، من أهل القرون الفاضلة قصروا في ذلك ، وسبب امتناع ذلك :

١. إما أن يكونوا غير عالمين أصلاً بهذا الباب .
٢. أو كانوا عالمين وسكتوا .
٣. أو كانوا معتقدين فيه نقيض الحق .
٤. أو كانوا قائلين فيه خلاف الصدق . وكلا هذا ممتنع :

أما امتناع جهلهم بهذا الباب ، فلأن معرفة الله بأسمائه وصفاته ، تعتبر من أهم العلوم ، وأولاها ، وأزكاها ، ومن المحال أن يترك هؤلاء القوم تعلم ذلك ، وينصرفوا لتعلم ما هو دونه .

وأما أنهم علموا وكتموا ، فإن من عرف حال القوم وتفانيهم في تبليغ دين الله لا يخطر بباله ذلك ، ثم إن كتب السنة مليئة بأقوالهم في هذا الباب وغيره .

---

(١) قال ابن تيمية : وهل يتوهم عاقل أنهم كانوا إنما يأخذون منه مجرد حروفه وهم لا يفقهون ما يتلوه عليهم ، ولا ما يقرؤونه ، ولا تشتاق نفوسهم إلى فهم هذا القول ، ولا يسألونه عن ذلك ، ولا يبتدئ هو بيانه لهم ، هذا مما يعلم بطلانه أعظم مما يعلم بطلان كتمانهم ما تتوفر الهمم ، والدواعي على نقله .

(٢) قال ابن تيمية : ومن زعم أنه لم يبين لهم معاني القرآن ، أو أنه بينها وكتموها عن التابعين ، فهو بمنزلة من زعم أنه بين لهم النص على علي ، وشيئا آخر من الشرائع ، والواجبات وأنهم كتموا ذلك .

وأما امتناع اعتقادهم غير الحق ، فلأن من عرف حال القوم ، ودقة فهمهم ، وغزارة علمهم ، وصلابة فهمهم للغة العرب التي نزل القرآن بها ، علم أن القوم فهموا هذا الباب غاية الفهم ، كما قال عمر بن عبد العزيز : فإن السابقين عن علم وقفوا ، وببصر نافذ كفوا ، وكانوا هم أقوى على البحث ، و لم يبحثوا .

وقال ابن مسعود : من كان منكم مؤتسياً فليأتس بأصحاب محمد ﷺ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأقومها هدياً .

وأما امتناع قولهم خلاف الصدق ، فلأن من عرف ديانة القوم ، لا يشك ببطلان هذا الاعتقاد .

ومراد المصنف بهذا الكلام : بيان سلامة الواسطة التي بلغ فيها الدين .

وخلاصة ما سبق أن باب الأسماء والصفات من الأبواب المحكمة في الشريعة ، وعليه يجب الرجوع في هذا الباب إلى الكتاب ، والسنة ، وما فهمه الصحابة ، وأتباعهم ، ولسنا بحاجة إلى مصادر أخرى لفهم هذا الباب .

وعليه يتبين صحة مذهب السلف في الاكتفاء بالوحيين في فهم هذا الباب .

ولا يجوز أيضاً أن يكون الخالفون أعلم من السالفين ، كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف ، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها ، من أن (طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم ، وأحكم)[١] فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة[٢] ومن حذا حذوهم على طريقة السلف ، إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن ، والحديث من غير فقه لذلك ، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني) وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات ، وغرائب اللغات .

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر ، وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف .

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين ، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى ، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى – وهي التي يسمونها طريقة السلف – وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف – وهي التي يسمونها طريقة الخلف – فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل ، والكفر بالسمع .

فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات ، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه .

فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين ، كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين ، واستبلاههم ، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين ، بمنزلة الصالحين من العامة ، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي ، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله .

من هنا يبين المصنف الجزء الثاني من المبحث الأول ، وهو بيان ضلال مذهب المتأخرين .

وفي هذا المقطع يبين رحمه الله ضلال من يفضل طريقة المتأخرين من أهل الكلام على طريقة السابقين من علماء الأمة المتبعين للكتاب ، والسنة .

وبين رحمه الله أن سبب هذا التفضيل عندهم ، هو جمعهم بين الجهل ، والضلال :

١. جهلهم بطريقة السلف ، وظنهم أن طريقتهم في باب الصفات إنما هو الإيمان بألفاظ النصوص ، وتفويض معانيها دون فهم لها .

---

(١) ورد في النسخ المطبوعة عبارة بعد هذه الجملة ، وهي (وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنى صحيحاً) والصحيح أن هذه العبارة ليست من كلام ابن تيمية ، وقد ذكر الشيخ حمد التويجري محقق هذه الرسالة أن جميع النسخ المطبوعة اتفقت على هذا الخطأ ، وذكر أن جميع النسخ الخطية لم تذكر هذه الجملة ، وهي تسع نسخ عدا واحدة ، ثم بين أن هذه الجملة ليست من كلام ابن تيمية لعدة أمور ذكرها في تحقيقه .

(٢) لا يقصد رحمه الله تفضيل الفلاسفة على السلف ، لأن من يقصد الرد عليهم من متأخري الأشاعرة لا يفضلون الفلاسفة على السلف ، بل يفضلون طريقة أتباعهم من أئمة أهل الكلام ، ولكن المصنف أراد أن يبين أن طريقة هؤلاء منتحلة من الفلاسفة ، ومادة مذهبهم هي مادة مذهب الفلاسفة .

٢. ضلالهم بتصويب طريقة المتأخرين ، حيث ظنوا أنهم بنوا أقوالهم على حجج علمية ، وقواطع عقلية ، والحق أنهم بنوا ذلك على شبهات ظنوها بينات .

فلما بنوا مذهبهم على هذا الاعتقاد الجامع بين الجهل ، والضلال ، كانت النتيجة استجهال السلف واستبلاههم ، وتعظيم الخلف وتوقيرهم .

واعتذروا لأنفسهم باتباعهم لهذا النهج بقولهم : طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم ، وأحكم .

وقد ذكر المصنف أن مضمون هذه المقالة نبذ الإسلام وراء الظهر .

وذكر المصنف أن هؤلاء إذا مروا على بعض نصوص الصفات التي ينكرونها (كالوجه ، واليد ، والنزول ، والرحمة ، والمحبة ، والرضا ، ونحو ذلك من الصفات الخبرية ، أو الفعلية) لا يعتقدون أنها تدل على صفات لله ، فبقوا متحيرين في تفسير تلك النصوص ، لأنه لا بد وأن يكون لها معنى ، وهنا افترقوا على طريقين : طريقة التفويض ، وطريقة التأويل .

فجوزوا طريقة التفويض لتلك النصوص ، وقالوا : يمكن أن يُقال فيها (الله أعلم) كما كان عليه السلف .

ويمكن أن يُسلك فيها طريق التأويل ، والوقوف على المعنى المراد لله من تلك النصوص ، بالطرق العقلية ، واللغوية ، وهذا هو طريق من تبحر في العلوم بأنواعها من المتأخرين .

وعليه فهؤلاء اعترفوا أن ما هم عليه من الطرق العقلية في باب الصفات ليس هو ما كان عليه السلف ، وذهبوا إلى أن طريقتهم مقدمة على طريقة السلف ، لأنها مبنية على العلم ، والحكمة ، وطريقة السلف مبنية على السلامة ، ولكنهم جوزوا الأخذ بها تقديراً للسلف لا أنها طريقة مرضية ، لأنها في الحقيقة لا توصل إلى العلم .

ولهذا نجد أن المصنف ينقض هذه القاعدة من أصلها ، ويبين تناقضها ، وفسادها ، إذ أن السلامة لا تكون إلا مع العلم ، والحكمة . والعلم ، والحكمة لا بد أن يقودا إلى السلامة ، ثم بين أن هذه الطريقة مضطربة ، لأن أصحاب المدارس العقلية متناقضون في الإثبات ، والنفي ، وما يجب لله ، وما يمتنع ، ثم بين أن أرباب هذه الطرق وقعوا في الاضطراب ، والحيرة ، والشك ، و لم يصلوا إلى العلم باعترافهم على أنفسهم ، ويأتي الكلام عن ذلك قريباً إن شاء الله .

ثم ذكر المصنف أن طريقتهم لما بُنيت على هذا الاعتقاد – وهو اعتقادهم أن السلف فوضوا معاني نصوص الصفات ، وأن الخلف وقفوا على حقيقة معاني تلك النصوص — كانت النتيجة : فساد عقول هؤلاء ، وكفرهم بتلك النصوص .

أما فساد عقولهم فلأنهم اعتمدوا في إثبات الصفات ، ونفيها على مقدمات عقلية ، اعتقدوا أنها قواطع عقلية ، وهي في الحقيقة سراب ، وشبهات ، ولا أدل على ذلك من اختلاف عقولهم فيما يجب لله من الصفات ، وما يمتنع ، بل تجد أحدهم يوجب على الله بعض الصفات ثم بعد زمن يرى أن ذلك ممتنع .

وأما الكفر بالسمع فلأن هؤلاء صرفوا معاني القرآن عن مراد الله عز وجل .

وقوله (فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين ، كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين ....) .

لعله يقصد بالمقدمتين :

المقدمة الأولى : اعتقادهم أن نصوص الصفات لا تدل على الصفات .

المقدمة الثانية : اعتقادهم أن طريقة المتأخرين أصوب من طريقة السلف ، والله أعلم .

وينبه هنا أن طوائف الضلال تجاه السلف نوعان : منهم من لا يقيم للسلف وزناً ، ويرميهم بالتجسيم ، والتشبيه ، وغير ذلك ، كحال الفلاسفة ، والجهمية ، والمعتزلة .

ومنهم من يقدر للسلف قدرهم ، ويعرف لهم مكانتهم ، كحال أتباع المذاهب الفقهية الذين تأثروا بعلم الكلام ، ووقعوا في شيء من التعطيل للصفات ، وهؤلاء هم أصحاب تلك المقالة : طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم ، وأحكم .

وقد سبق في شرح الواسطية بيان حقيقة مذهب السلف وأنهم يفوضون كيفية الصفات ، ولا يفوضون معناها .

قال مجاهد : عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث مرات أقفه على كلِّ آية أسأله : فيم نزلت ، وكيف كانت[1] .

ولما سئل الإمام مالك عن الاستواء قال : الاستواء معلوم .

قال ابن تيمية : وهل يتوهم عاقل أنهم كانوا إنما يأخذون منه مجرد حروفه وهم لا يفقهون ما يتلوه عليهم ، ولا ما يقرؤونه ، ولا تشتاق نفوسهم إلى فهم هذا القول ، ولا يسألونه عن ذلك ، ولا يبتدئ هو بيانه لهم ، هذا مما يعلم بطلانه أعظم مما يعلم بطلان كتمانهم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله .

وقال ابن القيم : فالصحابة أخذوا عن رسول الله ﷺ ألفاظ القرآن ، ومعانيه ، بل كانت عنايتهم بأخذ المعاني أعظم من عنايتهم بالألفاظ أ.هـــ

وهذا دليل على أن السلف فهموا معاني الصفات على حقيقتها ، كيف يظن بهم غير ذلك ، وهم أهل اللغة والفهم ؟!

وكيف يظن أن المتأخرين أقدر على فهم ذلك من أولئك الأطهار الأبرار ؟!

قال الأوزاعي : العلم ما جاء عن أصحاب محمد ، وما لم يجيء عن واحد منهم فليس بعلم . وورد مثل هذا عن الإمام أحمد وغيره .

ونقل ابن رجب كلام الأوزاعي السابق ثم قال : وفي زماننا يتعين كتابة كلام السلف المقتدى بهم في زمن الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم .

---

(١) وفي رواية (مرتين) وفي ثالثة (ثلاثين مرة) .

ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية الضلالة .

كيف يكون هؤلاء المتأخرون – لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين – الذين كثر في باب الدين اضطرابهم ، وغلظ عن معرفة الله حجابهم ، وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه أمرهم ، حيث يقول[١] :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حـــائر على ذقن ، أو قارعاً سن نادم[٢]

وأقروا على أنفسهم بما قالوه متمثلين به ، أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم ، كقول بعض رؤسائهم[٣] :

نهـــاية إقـــدام العـــقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفي عليلاً ، ولا تروي غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ في الإثبات (الرحمن على العرش استوى) (إليه يصعد الكلم الطيب) واقرأ في النفي (ليس كمثله شيء) (ولا يحيطون به علماً) ومن جرب مثل تجربتي ، عرف مثل معرفتي أ.هـــ

ويقول الآخر منهم[٤] : لقد خضت البحر الخضم ، وتركت أهل الإسلام وعلومهم ، وخضت في الذي نهوني عنه ، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته ، فالويل لفلان ، وها أنا أموت على عقيدة أمي أ.هـــ

ويقول الآخر منهم[٥] : أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام .

ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله ، وخالص المعرفة به خبر ، ولم يقعوا من ذلك على عين ، ولا أثر .

كيف يكون هؤلاء المحجوبون ، المفضولون ، المنقوصون ، المسبوقون ، الحيارى ، المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته ، وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين ، من المهاجرين ، والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، من ورثة الأنبياء ، وخلفاء الرسل ، وأعلام الهدى ، ومصابيح الدجى ، الذين بهم قام الكتاب ، وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب ، وبه نطقوا ، الذين وهبهم الله من العلم ، والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء ، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم ، وأحاطوا من حقائق المعارف ، وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة .

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم ، والحكمة – لا سيما العلم بالله ، وأحكام أسمائه ، وآياته – من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم ؟!

---

(١) قائل هذه المقولة هو الشهرستاني ، كما ذكر ذلك شارح الطحاوية .

(٢) وقد رد عليه الصنعاني بقوله :

لعلك أهملت الطـــواف بمعهـــد الرسول ومن والاه من كل عالم

فما حار مـــن يهدي بهدي محمد ولست تـــراه قارعـــاً سن نادم

(٣) قائل هذه الأبيات هو الرازي ، وهو عمدة المتأخرين من الأشاعرة .

(٤) قائل هذه المقولة هو أبو المعالي الجويني .

(٥) قائل هذه المقولة هو الغزالي .

أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة ، وأتباع الهند ، واليونان ، وورثة المجوس ، والمشركين ، وضلال اليهود ، والنصارى ، والصابئين ، وأشكالهم ، وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء ، وأهل القرآن والإيمان ؟!

بعد أن ذكر المصنف في المقطع السابق عبارة بعض الناس (طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم ، وأحكم) بدأ بنقض هذه المقولة بسؤال استنكاري : كيف تكون طريقة المتأخرين أعلم ، وأحكم وهي التي قادهم إلى الاضطراب ، والحيرة ؟! ثم ذكر بعض عبارات أئمتهم في بيان حقيقة حالهم ، وما حصل لهم من الاضطراب ، والحيرة ، ورجوع بعضهم إلى مذهب السلف ، وصدق الله (بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم في أمر مريج) فكل من كذب بالحق فأمره في اضطراب ، وحاله في ارتياب .

وقد ذكر ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة) أقوالاً أخرى عن حال هؤلاء ، فقال : قال بعض العارفين : أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام .

وقال أفضل المتأخرين من هؤلاء لتلاميذه عند الموت : أشهدكم أني أموت وما عرفت مسألة واحدة ، إلا مسألة افتقار الممكن إلى واجب . ثم قال : والافتقار أمر عدمي ، فها أنا ذا أموت وما عرفت شيئاً .

وقال بعض الطالبين من المتأخرين وقد سافر في طلب ربه على هذه الطريق ، فلم يزدد إلا حيرة وبعداً من مطلبه ، حتى قيض الله له من أخذ بيده ، وسلك به على الطريق التي سلك عليها الرسل ، وأتباعهم ، فجعل يهتف بصوته لأصحابه : هلموا ، فهذه والله الطريق ، وهذه أعلام مكة ، والمدينة ، وهذه آثار القوم لم تنسخها الرياح ، ولم تزلها الأهوية ، ثم قال :

وكنت وصحبي في ظلام من الدجى ... نسير على غير الطريق ولا ندري
وكنا حيارى في القفـــار ولم يكن ... دليل لنا نرجوا الخلاص من القفر
ظمـــاء إلى ورد يبـــل غليـــلنـــا ... وقد قطـــع الأعناق منا لظى الحر
فمـــا هو إلا أن تبـــدى لناظـــري ... سنا بارق يبدو كخيط من الفجر
فقلت لصحبي هل ترون الذي أرى ... فقالوا اتئد ذاك السراب الذي يجري
فخلفتهم خلفـــي وأقبـــلت نحـــوه ... فأوردني عين الحيـــاة لدى البحر
فناديت أصحـــابي فما سمعـــوا الندا ... ولو سمعوه ما استجابوا إلى الحشر

ثم قال رحمه الله : فهذا اعتراف هؤلاء الفضلاء في آخر سيرهم بما أفادهم الأدلة العقلية من ضد اليقين ، ومن الحيرة ، والشك ، فمن الذي شكا من القرآن ، والسنة ، والأدلة اللفظية هذه الشكاية ؟ ومن الذي ذكر أنها حيرته ، ولم تهده ؟ أو ليس بها هدى الله أنبياءه ، ورسله ، وخير خلقه ؟ قال تعالى لأكمل خلقه ، وأوفرهم عقلاً (قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي) فهذا أكمل الخلق عقلاً يخبر أن اهتداءه بالأدلة اللفظية التي أوحاها الله إليه ، وهؤلاء المتهوكون ، المتحيرون يقولون : إنها لا تفيد يقيناً ، ولا علماً ، ولا هدى .

وقال أيضاً : وحدثني شيخ الإسلام قال : حكى لي بعض الأذكياء ، وكان قد قرأ على أفضل أهل زمانه في الكلام ، والفلسفة ، وهو ابن واصل الحموي أنه قال له الشيخ : أضطجع على فراشي ، وأضع الملحفة على وجهي ، وأقابل بين أدلة هؤلاء ، وأدلة هؤلاء حتى يطلع الفجر ، ولم يترجح عندي شيء .

وكذلك ذكر ابن أبي العز شارح الطحاوية شيئاً مما ذكره ابن تيمية ، وابن القيم ، وقال : قال شمس الدين الخسرو شاهي ، وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازي لبعض الفضلاء وقد دخل عليه يوماً فقال : ما تعتقده ؟ قال : ما يعتقده المسلمون . فقال : وأنت منشرح الصدر لذلك ، مستيقن به ؟ أو كما قال . فقال : نعم . فقال : اشكر الله على هذه النعمة ، لكني والله ما أدري ما أعتقد ، والله ما أدري ما أعتقد ، والله ما أدري ما أعتقد ، وبكى حتى أخضل لحيته أ.هـ

هذه هي نهاية طريقة المتأخرين ، وأما طريقة السلف فقادهم إلى تعظيم الله ، وخشيته ، وطمأنينة القلب به .

فأي الفريقين أحق بالاتباع لو كانوا يعلمون ؟!

ثم هل يظن مسلم عاقل أن طريقة من يتلقى عن المجوس ، واليهود ، والصابئة ، ونحوهم ، أهدى من طريقة من يتلقى عن الأنبياء ، والمرسلين ؟!

وصدق الله (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) (ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) .

ويمكن أن نلخص رد المصنف على هذه المقولة – من خلال ما سبق ، وما يأتي – بعدة نقاط :

١. كيف يكون المتأخرون ، وخاصة أهل الكلام أعلم من السابقين ، وخاصة الصحابة الذين لازموا النبي ﷺ ، وأخذوا عنه ، وشاهدوا نزول القرآن ، وزكاهم الله في كتابه ، وقال فيهم رسول الله ﷺ : خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ؟!

٢. أن المتأخرين إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم علم حقيقي ، بل ما جمعوه من المعرفة شبهات ، وضلالات .

٣. طريقة المتأخرين قادتهم إلى الحيرة ، والشك ، والاضطراب ، بخلاف طريقة السلف التي قادتهم إلى تعظيم الله ، وخشيته .

٤. رجوع عدد من كبار ونظار المتكلمين في آخر حياتهم إلى مذهب السلف .

٥. سند مقالة المتأخرين تنتهي إلى اليهود ، والمجوس ، والصابئة ، كما يبين المصنف لاحقاً ، ومقالة السلف تنتهي إلى كلام الله ، وكلام رسوله ﷺ ، وكلام الصحابة ، وعلماء الأمة .

٦. لازم هذه المقولة أن الكتاب ، والسنة لا حاجة لهما في هذا الباب ، لأن نعلم أن الحق الذي دلتهم عليه عقولهم لم يدل عليه الكتاب ، والسنة .

وخلاصة ما سبق : بيان بطلان مذهب المتأخرين في باب الصفات .

وإنما قدمت هذه المقدمة ، لأن من استقرت هذه المقدمة عنده عرف طريق الهدى أين هو ، في هذا الباب وغيره ، وعلم أن الضلال ، والتهوك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم ، وإعراضهم عما بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم من البينات والهدى ، وتركهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين ، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه ، وبشهادة الأمة على ذلك ، وبدلالات كثيرة ، وليس غرضي واحداً معيناً ، وإنما أصف نوع هؤلاء ، ونوع هؤلاء .

يعود المصنف مرة أخرى للتذكير بأهمية الأخذ من الكتاب والسنة ، والاهتداء بهدي السلف الصالح ، وأن ذلك هو طريق العلم ، والحكمة ، والسلامة ، وبين رحمه الله أن سبب ضلال من ضل إنما هو بترك هذا النهج ، واتباع طريق الخالفين .

ولذا تجد كتب هؤلاء خاوية خالية من الأدلة الشرعية .

وقوله (**وليس غرضي واحداً معيناً ، وإنما أصف نوع هؤلاء ، ونوع هؤلاء**) يريد رحمه الله أن يقول إن ذكري لنماذج من أقوال القوم ليس لغرض التعيين ، وإنما هو كالتمثيل ، فكل من نبذ الوحيين فحاله الاضطراب ، والحيرة ، والضلال .

ومراده بـــ(هؤلاء ، وهؤلاء) أي من سلك نهج السلف ، ومن سلك نهج الخلف .

وبهذا يكون المصنف قد انتهى من المبحث الأول وخلاصته : بيان سلامة مذهب السلف ، مع التدليل على ذلك ، وبيان ضلال مذهب الخلف ، مع التدليل على ذلك .

وإذا كان كذلك : فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أولها إلى آخرها ، ثم عامة كلام الصحابة ، والتابعين ، ثم كلام سائر الأئمة مملوء بما هو إما نص ، وإما ظاهر[1] في أن الله سبحانه وتعالى هو العلي الأعلى ، وهو فوق كل شيء ، وهو على كل شيء ، وأنه فوق العرش ، وأنه فوق السماء ، مثل قوله تعالى (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) (إني متوفيك ورافعك إلي) (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض) (أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً) (بل رفعه الله إليه) (تعرج الملائكة والروح إليه) (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه) (يخافون ربهم من فوقهم) (ثم استوى على العرش) في ستة مواضع (الرحمن على العرش استوى) (يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً) (تنزيل من حكيم حميد) (منزل من ربك بالحق) إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بكلفة .

وفي الأحاديث الصحاح ، والحسان ما لا يحصى إلا بالكلفة ، مثل قصة معراج الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ربه ، ونزول الملائكة من عند الله ، وصعودها إليه ، وقوله في الملائكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار (فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم فيسألهم وهو أعلم بهم) وفي الصحيح في حديث الخوارج (ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء ، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساء) وفي حديث الرقية الذي رواه أبو داود وغيره (ربنا الله الذي في السماء ، تقدس اسمك ، أمرك في السماء والأرض ، كما رحمتك في السماء ، اجعل رحمتك في الأرض ، اغفر لنا حوبنا ، وخطايانا ، أنت رب الطيبين ، أنزل رحمة من رحمتك ، وشفاء من شفائك على هذا الوجع) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا اشتكى أحد منكم ، أو اشتكى أخ له فليقل : ربنا الله الذي في السماء) وذكره . وقوله في حديث الأوعال (والعرش فوق ذلك ، والله فوق عرشه ، وهو يعلم ما أنتم عليه) رواه أحمد ، وأبو داود ، وغيرهما .

وقوله في الحديث الصحيح للجارية (أين الله ؟ قالت : في السماء . قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله . قال : أعتقها فإنها مؤمنة) .

وقوله في الحديث الصحيح (إن الله لما خلق الخلق كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش : إن رحمتي سبقت غضبي)

وقوله في حديث قبض الروح (حتى يعرج بها إلى السماء التي فيها الله تعالى) .

وقول عبد الله بن رواحة الذي أنشده للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأقره عليه :

شهدت بأن وعد الله حق   وأن النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طاف   وفوق العرش رب العالمينا

---

(١) النص : هو اللفظ الذي لا يحتمل إلا معنىً واحداً . ويسمى أيضاً الصريح . مثل قوله تعالى (محمد رسول الله) .

والظاهر : هو اللفظ المحتمل لمعنيين فأكثر مع رجحانه .

فلو قلت : رأيت أسداً .

فالظاهر أن مرادك الحيوان المفترس ، مع احتمال أن يكون الرجل الشجاع .

ومن هنا نعلم أن الأصل هو العمل باللفظ الظاهر ، ولا ينتقل عنه ويؤول إلا بدليل ظاهر يدل عليه .

وقول أمية بن أبي الصلت الثقفي الذي أنشد للنبي صلى الله عليه وسلم هو وغيره من شعره فاستحسنه ، وقال : آمن شعره ، وكفر قلبه ، حيث قال :

مجدوا الله فهو للمــجد أهــل ربنا في السماء أمسى كبيرا

بالبناء الأعلى الذي سبق الناس وسوى فوق السماء سريرا

شرجعا ما يناله بصر العيـــــن ترى دونه الملائك صـــورا

وقوله في الحديث الذي في السنن (إن الله حيي كريم ، يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً) .

وقوله في الحديث (يمد يديه إلى السماء ، يقول : يا رب ، يا رب) .

إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله ، مما هو من أبلغ المتواترات اللفظية ، والمعنوية ، التي تورث علماً يقيناً من أبلغ العلوم الضرورية أن الرسول صلى الله عليه وسلم المبلغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين : أن الله سبحانه على العرش ، وأنه فوق السماء ، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم ، وعجمهم ، في الجاهلية ، والإسلام ، إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته .

ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبلغ مئين ، أو ألوفاً .

المبحث الثاني : الكلام عن صفة العلو .

والغرض من ذلك إحراج متأخري الأشاعرة ، إذ أنهم مجمعون على إنكار هذه الصفة مع كون أئمة مذهبهم على إثباتها .

ولعل المصنف يريد أن يبين أن إنكار هؤلاء للصفات مبني على قواعد حادثة ، والله أعلم .

وفي هذا المقطع يقرر المصنف صفة (العلو) وذكر أن هذه الصفة مما ذُكر كثيراً في القرآن ، والسنة ، وكلام الصحابة ، والأئمة ، وموجود حتى في كلام الشعراء في الجاهلية ، والإسلام ، وهو مما فطر الله عليه الناس عربهم ، وعجمهم .

وسبق في شرح الواسطية الكلام عن (العلو) وبيان أنه من الصفات الذاتية الثابتة لله عز وجل بإجماع أهل السنة ، بل بإجماع الناس إلا الجهمية ، ومن وافقهم من أهل الكلام .

قال ابن تيمية : وقد اتفقت الكلمة من المسلمين ، والكافرين : أن الله في السماء ، وحدوه بذلك إلا المريسي الضال ، وأصحابه ، حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك ، إذا حزب الصبي شيء يرفع يده إلى ربه يدعوه في السماء دون ما سواها ، وكل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية .

وقال أيضاً : فهذا أمر معلوم بالفطرة الضرورية التي يشترك فيها جميع بني آدم .

وقال أيضاً : قال بعض أكابر أصحاب الشافعي : في القرآن ألف دليل ، أو أزيد تدل على أن الله تعالى عالٍ على الخلق ، وأنه فوق عباده .

وقال أيضاً : والأنبياء كلهم متطابقون على أنه في العلو ، وفي القرآن والسنة ما يقارب ألف دليل على ذلك ، وفي كلام الأنبياء المتقدمين ما لا يحصى .

وقال ابن القيم بعد أن ذكر عدداً من الأدلة على علو الله سبحانه : فهذه أنواع من الأدلة السمعية المحكمة ، إذا بسطت أفرادها كانت ألف دليل على علو الرب على خلقه ، واستوائه على عرشه ، فترك الجهمية ذلك كله ، وردوه بالمتشابه أ.هـ

وما أجمل ما قال ابن قتيبة : ما زالت الأمم عربها ، وعجمها ، في جاهليتها ، وإسلامها معترفة بأن الله في السماء ، أي : على السماء أ.هـــ

وهذه الصفة من الصفات التي كثر فيها خلاف المبتدعة ، مع أن الأدلة فيها صريحة ، ومتنوعة ، فتارة بالتصريح بأن الله في السماء ، وتارة بصعود الأشياء إليه ، وتارة بنزولها من عنده ، وتارة بالفوقية ، كما نوع المصنف هنا في ذكر الأدلة .

وهي من الصفات التي تقرها الفطرة السليمة ، والعقول المستقيمة ، ولكن أهل البدع حرفوا النصوص بأهوائهم .

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى : والنفاة للعلو ونحوه من الصفات معترفون بأنه ليس مستندهم خبر الأنبياء ، لا الكتاب ، ولا السنة ، ولا أقوال السلف ، ولا مستندهم فطرة العقل ، وضرورته ، ولكن يقولون : معنا النظر العقلي .

وأما أهل السنة المثبتون للعلو فيقولون : إن ذلك ثابت بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، مع فطرة الله التي فطر العباد عليها ، وضرورة العقل ، مع نظر العقل واستدلاله .

وقال شيخنا ابن عثيمين : كون الله في السماء أمر معلوم بالفطرة ، والله لولا فساد فطرة هؤلاء المنكرين لعلموا أن الله في السماء بدون أن يطالعوا أي كتاب أ.هـــ

ثم ليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من سلف الأمة – لا من الصحابة ، ولا من التابعين لهم بإحسان ، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف – حرف واحد يخالف ذلك ، لا نصاً ، ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد منهم قط : إن الله ليس في السماء ، ولا إنه ليس على العرش ، ولا إنه بذاته في كل مكان ، ولا إن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا إنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا إنه لا متصل ولا منفصل ، ولا إنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ، ونحوها ، بل قد ثبت في الصحيح عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خطب خطبته العظيمة يوم عرفات في أعظم مجمع حضره الرسول صلى الله عليه وسلم ، جعل يقول : ألا هل بلغت ؟ فيقولون : نعم . فيرفع إصبعه إلى السماء ثم ينكبها إليهم ويقول : اللهم اشهد ، غير مرة ، وأمثال ذلك كثيرة .

في هذا المقطع يبين المصنف أن ما قرره في مسألة (العلو) لم يأت ما يخالفه من الكتاب ، أو السنة ، أو عن الصحابة ، أو أئمة الدين ، ولو حرف واحد .

ثم ذكر بعض الأقوال المبتدعة في مسألة العلو ، والتي قال بها طوائف المبتدعة ، وبين أن هذه الأقوال لم تذكر في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ﷺ ، ولا عن أحد من أئمة الدين ، وهذا يكفي في ردها .

وقد ذكر ابن تيمية أن المخالفين لأهل السنة في صفة علو الله تعالى ثلاث فرق :

الأولى : معطلة الجهمية الذين يقولون : لا داخل العالم ، ولا خارجه ، ولا مباين له ، ولا محايث له ، فينفون الوصفين المتقابلين اللذين لا يخلو موجود عن أحدهما ، كما يقول ذلك أكثر المعتزلة ، ومن وافقهم من غيرهم .

الثانية : حلولية الجهمية الذين يقولون : إنه بذاته في كل مكان .

الثالثة : طائفة من أهل الكلام ، والتصوف الذين يقولون : إن الله بذاته فوق العالم ، وهو بذاته في كل مكان أ.هـ

وكل هذه الأقوال ليست قائمة على شبه في فهم كلام الله ، أو كلام رسوله ﷺ بل هي قائمة على شبه عقلية لا حقيقة لها ، ومن ذلك قولهم : إن إثبات العلو يلزم منه إثبات الجهة ، والجهة يلزم منها التحييز ، وقد نقل الرازي إجماع المسلمين على عدم إثبات الجهة لله إلا الحنابلة ، والكرامية ، والرازي من كبار علماء أهل الكلام .

بينما نجد أن ابن رشد الحفيد وهو من فلاسفة الإسلام ينقل الإجماع على إثبات الجهة ، كما قال في كتابه (الكشف عن مناهج الأدلة) : القول في الجهة ، وأما هذه الصفة فما زال أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة ، ثم تبعهم على نفيها متأخروا الأشاعرة كأبي المعالي ، ومن اقتدى بقوله ، وظواهر الشرع كلها تقضي بإثبات الجهة ، مثل قوله تعالى (ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية) ومثل قوله (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون) ومثل قوله (تعرج الملائكة والروح إليه) ومثل قوله (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور) إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً ، وإن قيل : إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهاً ، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء ، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين ، وأن من السماء نزلت الكتب ، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ حتى قرب من سدرة المنتهى ، و**جميع الحكماء اتفقوا على أن الله** ، والملائكة في السماء ، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك .من كتاب شرح النونية للشيخ محمد خليل الهراس رحمه الله .

وهذا يدل على أن طوائف الضلال تثبت أقوالها ، وتبطل أقوال مخالفيها بناء على أدلة عقلية باطلة ، وإجماعات مختلقة ، وقياسات فاسدة ، كما يذكر المصنف في آخر هذه الرسالة .

وقد سلك بعض أهل السنة طرائق عقلية في نقض أقوال أهل الباطل في وجود الله ، ومباينته لخلقه ، ومن ذلك ما قاله الإمام أحمد في رده على الجهمية الذين زعموا أن الله تعالى في كل مكان ، وليس بائناً عن خلقه ، قال : إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أن الله في كل مكان ، ولا يكون في مكان دون مكان ، فقل : أليس الله كان ولا شيء ؟ فيقول نعم . فقل له : حين خلق الخلق خلقه في نفسه ، أو خارجاً من نفسه ؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقوال لا بد له من واحد منها . إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه ، كفر ، حيث زعم أن الجن ، والإنس ، والشياطين في نفسه . وإن قال : خلقهم خارجاً من نفسه ثم دخل فيهم ، كان هذا كفر أيضاً حين زعم أنه دخل في مكان وحش ، قذر ، رديء . وإن قال : خلقهم خارجاً من نفسه ثم لم يدخل فيهم ، رجع عن قوله أجمع . وهو قول أهل السنة .

ومنها ما ذكره ابن القيم في النونية ، وملخصه أن يقال : الله إما أن يكون موجوداً في الأذهان ، أو في الخارج .

فإن قال : في الأذهان فقط ، فهذا مستلزم للجحود .

وإن قال : في الخارج . يقال : هل وجوده هو وجود المخلوقات ، أو وجوده غير وجود المخلوقات ؟

فإن قال : وجوده هو وجود المخلوقات . فقد وقع في الكفر ، لأن هذا القول هو قول أهل وحدة الوجود .

وإن قال : وجوده غير وجود المخلوقات . يقال : هل هو حال في مخلوقاته ، أو هل من مخلوقاته حال فيه سبحانه ؟

فإن قال : نعم . فقد وقع في الكفر ، لأن هذا هو قول الحلولية .

وإن قال : لا . يقال : هل هو قائم بنفسه مستغنٍ عن خلقه ، أو هو محتاج لغيره ، كاحتياج الأعراض إلى الأعيان .

فإن قال بالثاني كفر ، وإن قال بالأول . يقال له : إذن الله قائم بنفسه ، والعالم قائم بنفسه . فما هي العلاقة بينهما ؟ هل هما مثلان ، أو ضدان ، أو غيران ؟ وعلى كل تقدير يكون الله مباين للعالم ، ومنفصل عنه .

وقد ذكر ابن القيم في النونية إحدى وعشرون وجهاً تدل على علو الله ، وفوقيته .

فلئن كان الحق ما يقوله هؤلاء السالبون ، النافون للصفات الثابتة في الكتاب ، والسنة من هذه العبارات ونحوها ، دون ما يفهم من الكتاب والسنة إما نصاً ، وإما ظاهراً ، فكيف يجوز على الله تعالى ، ثم على رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم على خير الأمة ، أنهم يتكلمون دائماً بما هو إما نص ، وإما ظاهر في خلاف الحق ، ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يبوحون به قط ، ولا يدلون عليه ، لا نصاً ، ولا ظاهراً ، حتى يجيء أنباط الفرس ، والروم ، وفروخ اليهود ، والنصارى ، والفلاسفة يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف ، أو كل فاضل أن يعتقدها .

المبحث الثالث : بطلان الاستدلال العقلي في باب الصفات .

في هذا المقطع يقرر المصنف أنه لو كان الحق في باب الصفات هو طريقة المتأخرين ، والتي هي استخراج معاني تلك النصوص بالعقل ، ونفي ما دلت عليه ظواهر تلك النصوص من اثبات الصفات ، فلماذا لم يأت في القرآن ، ولا في السنة ، ولا على لسان علماء الأمة ما يدل على تلك المعاني المحرفة ؟!

بل لماذا كانت ظواهر النصوص خلاف تلك المعاني المحرفة ؟!

وهل يعقل أن يكون الحق الذي يجب اعتقاده في أعظم أبواب الدين ، وهو باب الأسماء والصفات ، لم يأت في الكتاب ، ولا في السنة ، ولا على لسان سلف الأمة ، وإنما جاء على لسان أنباط الفرس ، والروم ، وفروخ اليهود ، والنصارى ، والفلاسفة ؟!

لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون ، المتكلفون هو الاعتقاد الواجب ، وهم مع ذلك أحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم ، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب ، والسنة نصاً ، أو ظاهراً ، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ، ولا سنة ، أهدى لهم ، وأنفع على هذا التقدير ، بل كان وجود الكتاب ، والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين .

فإن حقيقة الأمر على ما يقوله هؤلاء : إنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عز وجل ، وما يستحقه من الصفات نفياً ، وإثباتاً ، لا من الكتاب ، ولا من السنة ، ولا من طريق سلف الأمة ، ولكن انظروا أنتم فما وجدتموه مستحقاً له من الصفات فصفوه به – سواء كان موجوداً في الكتاب ، والسنة ، أو لم يكن – وما لم تجدوه مستحقاً له في عقولكم فلا تصفوه به .

في هذا المقطع يذكر المصنف أنه إذا كان بالإمكان معرفة ما يستحقه الله من الأسماء ، والصفات ، وما لا يستحقه ، يمكن أن يعرف عن طريق العقل ، فلا حاجة إذاً لإرسال الرسل ، وإنزال الكتب لتقرير هذا الباب .

بل إن إنزال الكتب ، وإرسال الرسل حينئذ يكون فيه ضرر على الناس ، لأنه يدلهم على غير الحق الذي توجبه عقولهم !

لأن حقيقة طريقة هؤلاء أن باب الأسماء ، والصفات لا يؤخذ من النصوص ، وإنما يؤخذ بالأقيسة العقلية ، فإذا كان كذلك فما فائدة تلك النصوص إذاً ؟

بل وجود تلك النصوص ضرر على الناس ، لأنه يدل على غير الحق .

ثم هم ههنا فريقان : أكثرهم يقولون : ما لم تثبته عقولكم فانفوه . ومنهم من يقول : بل توقفوا فيه .

وما نفاه قياس عقولكم – الذي أنتم فيه مختلفون ، ومضطربون اختلافاً أكثر من جميع من على وجه الأرض – فانفوه ، وإليه عند التنازع فارجعوا ، فإنه الحق الذي تعبدتكم به .

وما كان مذكوراً في الكتاب ، والسنة مما يخالف قياسكم هذا ، أو يثبت ما لم تدركه عقولكم – على طريقة أكثرهم – فاعلموا أني أمتحنكم بتنزيله ، لا لتأخذوا الهدى منه ، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة ، ووحشي الألفاظ ، وغرائب الكلام ، أو أن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله ، مع نفي دلالته على شيء من الصفات ، هذا حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين .

وهذا الكلام قد رأيته صرح بمعناه طائفة منهم ، وهو لازم لجماعتهم لزوماً لا محيد عنه .

ومضمونه : أن كتاب الله لا يهتدي به في معرفة الله ، وأن الرسول معزول عن التعليم والإخبار بصفات من أرسله ، وأن الناس عند التنازع لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ، بل إلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية ، وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء ، كالبراهمة ، والفلاسفة – وهم المشركون – والمجوس ، وبعض الصابئين .

في هذا المقطع يبين المصنف اختلاف هؤلاء في الطرق العقلية التي يثبتون ، وينفون بها الصفات .

فنجد أنهم اتفقوا على أن ما أثبته العقل فإنه يجب أن يثبت ، وما نفاه العقل فإنه يجب أن ينفى .

واختلفوا فيما لم يثبته العقل على قولين :

الأول : يرون نفي ما لم يثبته العقل ، والاجتهاد في تأويله . وهذا مذهب أكثرهم .

الثاني : يرون التوقف فيما لم يثبته العقل ، وتفويض علمه إلى الله .

وفي كل الأحوال لا يثبتون لله ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات إذا لم توجبه عقولهم ! فالمرجع في إثبات صفات الله هو العقل ، وأما القرآن ، والرسول فلا يستفاد منهما في هذا الباب .

وإذا ردوا ما جاء في الكتاب والسنة من نصوص الصفات باعتقاد أن العقل ينفيه ، أو أنه لا يثبته ، يرد عليهم سؤال وهو : لماذا كان ظاهر القرآن خلاف قولكم ؟

قالوا : المراد من ذلك الامتحان ، ومن أجل أن نبحث عنه بطرق التأويل . وهذا قول الأكثر .

وقال بعضهم : بل الامتحان بتفويض علم ذلك إلى الله .

فالأكثر ذهبوا إلى التأويل ، والبعض ذهب إلى التفويض .

ولازم هذا القول : أن القرآن لا يهدي إلى معرفة الله بصفاته ، وأنه لا يرجع إليه عند التنازع ، بل يرجع إلى العقل !

قال المصنف هنا : هذا حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين ، وهذا الكلام قد رأيته صرح بمعناه طائفة منهم ، وهو لازم لجماعتهم لزوماً لا محيد عنه أ.هـ

قال الشيخ حمد التويجري محقق الحموية : وهو قول أكثر المتكلمين النفاة من الجهمية ، والمعتزلة ، وممن صرح بذلك : ابن عقيل ، وأبو حامد في أول عمره ، وابن رشد الحفيد .

قال ابن تيمية في درء التعارض : وكلام الله ورسوله عند هؤلاء أضل الخلق ، وأفسد عقولهم ، وأديانهم ، وأوجب أن يعتقدوا نقيض الحق في الإيمان بالله ورسله ، أو يشكوا ويرتابوا في الحق ، أو يكونوا – إذا عرفوا بعقلهم – تعبوا تعباً عظيماً في صرف الكلام عن مدلوله ومقتضاه ، وصرف الخلق عن اعتقاد مضمونه وفحواه ، ومعاداة من يقر بذلك وهم السواد الأعظم من أتباع الرسل ، وإنما ذكرنا هذا لأن كثيراً من الجهمية النفاة يقولون : فائدة إنزال هذه النصوص المثبتة للصفات وأمثالها من الأمور الخيرية التي يسمونها هم (المشكل ، والمتشابه) فائدتها عندهم اجتهاد أهل العلم في صرفها عن مقتضاها بالأدلة المعارضة لها حتى تنال النفوس كد الاجتهاد ، وحتى تنهض إلى التفكر والاستدلال بالأدلة العقلية المعارضة لها الموصلة إلى الحق ، فحقيقة الأمر عندهم أن الرسل خاطبوا الخلق بما لا يبين الحق ، ولا يدل على العلم ، ولا يفهم منه الهدى ، بل يدل على الباطل ، ويفهم منه الضلال ، ليكون انتفاع الخلق بخطاب الرسول : اجتهادهم في رد ما أظهرته الرسل ، وأفهمته الخلق ، وأنهم بسبب ذلك ينظرون نظراً يؤديهم إلى معرفة الحق ، من غير أن ينصب الرسول لهم على الحق دلالة ، ولا يبينه لهم بخطابه أصلاً .

وإن كان هذا الرد لا يزيد الأمر إلا شدة ، ولا يرتفع الخلاف به ، إذ لكل فريق طواغيت يريدون أن يتحاكموا إليهم ، وقد أمروا أن يكفروا بهم .

وما أشبه حال هؤلاء المتكلمين بقوله سبحانه وتعالى (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيداً * وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً * فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً) فإن هؤلاء إذا دعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب وإلى الرسول – والدعاء إليه بعد وفاته هو الدعاء إلى سنته – أعرضوا عن ذلك ، وهم يقولون : إنا قصدنا الإحسان علماً وعملاً بهذه الطريق التي سلكناها ، والتوفيق بين الدلائل العقلية ، والنقلية .

يذكر المصنف في هذا المقطع أن الطريقة التي استخدموها ، وهي الرد إلى عقولهم ، لا تنضبط ، ولا يحصل بها الوفاق ، بل بسببها كثر الاختلاف والتراع ، لأن لكل قوم طاغوت يرجعون إليه ، ويعظمونه ، ويبقى السؤال : بعقل من توزن الأمور ؟!

ثم ذكر المصنف أن حال هؤلاء كحال المنافقين الذين وصفهم الله بقوله (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيداً * وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً * فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً) .

قال ابن كثير : هذا إنكار من الله عز وجل على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين ، وهو مع ذلك يريد التحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله ، وسنة رسوله أ.هـــ

فهؤلاء لما وقع في قلوبهم تعظيم سادتهم وكبرائهم ، تعظيماً أعماهم عن الحق ، وكذا تعظيم طريقتهم ، وظنهم أنهم بهذه الطريقة قد جمعوا بين حقين ، الحق الذي عند السلف ، والحق الذي عند سادتهم ، فهم بطريقتهم هذه وفقوا بين طريقة السلف ، وطريقة الخلف ، وجمعوا بين الدلائل العقلية ، والنقلية .

وصدق الله (فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم) .

قال شيخنا ابن عثيمين في تلخيص الحموية : ووجه مشابهتهم لهم من وجوه :

الأول : أن كل واحد من الفريقين يزعم أنه مؤمن بما أنزل على النبي ﷺ مع أنهم لا يقبلون كل ما جاء به .

الثاني : أن هؤلاء النفاة إذا دعوا إلى ما جاء به الكتاب ، والسنة من إثبات صفات الكمال لله أعرضوا وامتنعوا ، كما أن أولئك المنافقين إذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول صدوا ، وأعرضوا .

الثالث : أن هؤلاء النفاة لهم طواغيت يقلدونهم ، ويقدمونهم على ما جاءت به الرسل ، ويريدون أن يكون التحاكم عند التراع إليهم لا إلى الكتاب ، والسنة ، كما أن أولئك المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به .

الرابع : أن هؤلاء النفاة زعموا أنهم أرادوا بطريقتهم هذه عملاً حسناً ، وتوفيقاً بين العقل ، والسمع ، كما أن أولئك المنافقين يحلفون أنهم ما أرادوا إلا إحساناً ، وتوفيقاً .

وكل مبطل يتستر في باطله ويتظاهر بالحق فإنه يأتي بالدعاوى الباطلة التي يروج بها باطله ، ولكن من وهبه الله علماً ، وفهماً ، وحكمة ، وحسن قصد ، فإنه لا يلتبس عليه الباطل ، ولا تروج عليه الدعاوى الكاذبة ، والله المستعان .

ثم عامة هذه الشبهات التي يسموها دلائل إنما تقلدوا أكثرها عن طاغوت من طواغيت المشركين ، أو الصابئين ، أو بعض ورثتهم الذين أمروا أن يكفروا بهم ، مثل فلان ، وفلان ، أو عمن قال كقولهم ، لتشابه قلوبهم ، قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه) الآية .

ولازم هذه المقالة : أن لا يكون الكتاب هدى للناس ، ولا بياناً ، ولا شفاء لما في الصدور ، ولا نوراً ، ولا مرداً عند التنازع ، لأنا نعلم بالاضطرار أن ما يقوله هؤلاء المتكلفون إن الحق الذي يجب اعتقاده ، لم يدل عليه الكتاب ، والسنة ، لا نصاً ، ولا ظاهراً .

يذكر المصنف هنا أن هذه الشبهات التي يسموها دلائل عقلية ، ويعظموها هذا التعظيم ، حتى إنهم ردوا بها الكتاب والسنة ، إنما هي مستقاة من اليهود ، والنصارى ، والمشركين ، كما سيبين المصنف قريباً .

ثم عاد المصنف ليبين أن اتباع طريقة هؤلاء يلزم عليها أن لا يكون الكتاب هدى للناس ، ولا بياناً ، ولا شفاء لما في الصدور ، ولا نوراً ، ولا مرداً عند التنازع ، وذلك لأنه إذا حصل التنازع والاختلاف كان الحق الذي يجب اتباعه إنما هو ما جاء به هؤلاء ، وإن خالف القرآن !

والقاعدة أن اللوازم الباطلة تدل على فساد القول .

وإنما غاية المتحذلق أن يستنتج هذا من قوله (ولم يكن له كفواً أحد) (هل تعلم له سمياً) وبالاضطرار يعلم كل عاقل أن من دل الخلق على أن الله ليس على العرش ، ولا فوق السموات ، ونحو ذلك بقوله (هل تعلم له سمياً) لقد أبعد النجعة ، وهو إما ملغز ، وإما مدلس لم يخاطبهم بلسان عربي مبين .

ولازم هذه المقالة : أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيراً لهم في أصل دينهم ، لأن مردهم قبل الرسالة وبعدها واحد ، وإنما الرسالة زادهم عمى ، وضلالة .

يا سبحان الله كيف لم يقل الرسول يوماً من الدهر ، ولا أحد من سلف الأمة : هذه الآيات ، والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه ، ولكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم ، أو اعتقدوا كذا وكذا ، فإنه الحق ، وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره ، وانظروا فيها ، فما وافق قياس عقولكم فاقبلوه ، وما لا فتوقفوا فيه ، أو انفوه .

ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة ، فقد علم ما سيكون ، ثم قال (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله) وروي عنه أنه قال في صفة الفرقة الناجية (هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي) فهلا قال : من تمسك بالقرآن ، أو بدلالة القرآن ، أو بمفهوم القرآن ، أو بظاهر القرآن في باب الاعتقادات ، فهو ضال ؟ وإنما الهدى رجوعكم إلى مقاييس عقولكم ، وما يحدثه المتكلمون منكم بعد القرون الثلاثة – في هذه المقالة – وإن كان قد نبغ أصلها في أواخر عصر التابعين .

في هذا المقطع يبين المصنف عمدة بعض هؤلاء في نفي الصفات من النصوص الشرعية ، وهو قوله تعالى (هل تعلم له سمياً) وقوله تعالى (و لم يكن له كفواً أحد) ووجه الدلالة على زعمهم : أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه ، والله عز وجل نفى عن نفسه التشبيه بهذه الآيات .

ثم بين بطلان هذا الاستدلال ، وذكر أنه لا يعقل أن الله يريد نفي الصفات ، كالعلو ونحوه بمثل هذه الآيات ، ولا يأتي بآيات صريحة واضحة في النفي ، وذكر أن نفي الصفات بمثل هذه الآيات يعتبر من الإلغاز ، أو من التدليس ، وكل هذا منتفٍ عن كتاب الله الذي وصفه الله بالبيان ، والهدى ، والنور .

واستدل أيضاً ببطلان مذهبهم في نفي الصفات بأن النبي ﷺ ، وكذا رواة الأحاديث ، وأئمة السلف لم يقولوا في نصوص الصفات : لا تعتقدوا ظاهرها ، وإنما ارجعوا إلى عقولكم .

واستدل أيضاً ببطلان ذلك بأن النبي ﷺ أخبر عن افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ، ومع ذلك حث على التمسك بالكتاب والسنة ، وما كان عليه أصحابه ، و لم يحل إلى العقل .

وخلاصة هذا المبحث أن الاعتماد على العقل في إثبات الصفات لله ، أو نفيها عنه باطل لوجوه :

١. أنه يلزم من ذلك أن الكتاب ، والسنة لم يدلا الناس على أعظم أبواب الدين ، وهو معرفة صفات الله ، بل دلتهم على خلاف ذلك .

٢. أنه يلزم من ذلك أن وجود الكتاب والسنة ضرر على الناس ، لأنهما دلا الناس على خلاف الحق الذي دلت عليه العقول .

٣. أنه يلزم من ذلك أن الناس عند التنازع في هذا الباب لا يرجعون إلى الكتاب ، والسنة ، بل يرجعون إلى عقولهم .

٤. أن هؤلاء القوم ليس لهم قانون ثابت فيما يثبتونه ، أو ينفونه عن الله ، بل ما يثبته بعضهم بالعقل ، ينفيه بعضهم بالعقل ، بل ربما يثبت بعضهم شيئاً ، ثم ينفيه بعد ذلك .

٥. أن هذه الدلائل العقلية مستوحاة من ضُلال اليهود ، والمجوس ، والصابئة .

٦. أن الله سبحانه لم يرشد إلى العقول في فهم هذا الباب ، وكذلك رسوله ﷺ .

وينبه هنا أن طريقة المتكلمين في وجوب تأويل نصوص الصفات – التي تنفيها عقولهم – أو تفويض معناها مبنية على افتراض تعارض العقل ، والنقل ، وهذا من أكبر المزالق التي سببت لهم الانحراف ، وإلا فالحق أنه لا يمكن أن يوجد تعارض بين النقل الصحيح ، والعقل السليم .

ثم أصل هذه المقالة – مقالة التعطيل للصفات – إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود ، والمشركين ، وضلال الصابئين ، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام – أعني أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة ، وأن معنى استوى بمعنى استولى ، ونحو ذلك – هو الجعد بن درهم ، وأخذها عنه الجهم بن صفوان ، وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه ، وقد قيل : إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان ، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم ، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم : اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم .

وكان الجعد بن درهم هذا – فيما قيل – من أهل حران ، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة – بقايا أهل دين نمرود ، والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم[1] – ونمرود هو ملك الصابئة الكنعانيين المشركين ، كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس ، وفرعون ملك مصر ، والنجاشي ملك الحبشة ، وبطليموس ملك اليونان ، وقيصر ملك الروم . فهو اسم جنس ، لا اسم علم ، فكانت الصابئة – إلا قليلاً منهم – إذ ذاك على الشرك ، وعلماؤهم هم الفلاسفة ، وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركاً ، بل مؤمناً بالله واليوم الآخر ، كما قال الله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) لكن كثيراً منهم ، أو أكثرهم كانوا كفاراً ، أو مشركين ، كما أن كثيراً من اليهود والنصارى بدلوا وحرفوا ، وصاروا كفاراً ، أو مشركين ، فأولئك الصابئون – الذين كانوا إذ ذاك – كانوا كفاراً ، أو مشركين ، وكانوا يعبدون الكواكب ، ويبنون لها الهياكل ، ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب : أنه ليس له إلا صفات سلبية ، أو إضافية ، أو مركبة منهما ، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم .

فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة .

وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حران ، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته .

وأخذها الجهم أيضاً – فيما ذكره الإمام أحمد وغيره – لما ناظر (السمنية) بعض فلاسفة الهند – وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات – . فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود ، والصابئين ، والمشركين .

والفلاسفة الضالون هم إما من الصابئين ، وإما من المشركين .

ثم لما عربت الكتب الرومية ، واليونانية في حدود المائة الثانية زاد البلاء ، مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداء من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم .

ولما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسموها (مقالة الجهمية) بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته .

وكلام الأئمة مثل مالك ، وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، وأبي يوسف ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والفضيل بن عياض ، وبشر الحافي ، وغيرهم كثير في ذمهم ، وتضليلهم .

---

(١) مصنف هذا الكتاب هو الرازي ، وكتابه هو (السر المكتوم) .

المبحث الرابع : بيان سند مقالة التعطيل ، والتي هي مستند هؤلاء النفاة .

في هذا المقطع يبين المصنف أصل ونشأة مقالة التعطيل ، وذكر أن منشأها من اليهود ، والصابئة ، والمجوس ، والمشركين ، فأول من عُرف بالتعطيل هو الجعد بن درهم ، والجعد أخذ هذه المقالة عن أبان بن سمعان ، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم ، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم : اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ .

وكان الجعد بن درهم من أهل (حران)[١] وكان فيهم خلق كثير من الصابئة ، وأكثر الصابئة مشركين ، وعلمائهم هم الفلاسفة ، **فيكون الجعد أخذها من طريقين : من اليهود ، ومن الصابئة الفلاسفة .**

ثم أخذ هذه المقولة من الجعد : الجهم بن صفوان ، وهو الذي تنسب إليه الجهمية ، لأنه هو الذي نشر المذهب ، وذكر الإمام أحمد أن الجهم أخذ مقالته من (السُمنية) وهم فلاسفة الهند الذين لا يؤمنون بالغيبيات ، لا يؤمنون إلا بالحسيات .

فيكون الجهم أخذها أيضاً من طريقين : من السمنية فلاسفة الهند ، ومن الجعد بن درهم .

هذه هي أسانيد مقالة التعطيل ، فكيف تطيب نفس بهذه المقالة !

ثم ذكر سبب انتشار هذه المقالة ، وهو عندما ترجمت كتب اليونان ، وتبنت السلطة ممثلة في الخليفة العباسي المأمون تلك المقالة ، وكان وزيره بشر المريسي المعتزلي الجهمي ، فتنوا الناس بهذه المقالة .

وقد تصدى الأئمة لهذه المقالة ، وبينوا للناس ضلال هذه الشبهة ، وحصلت لهم بذلك فتنة عظيمة ، وأظهر ذلك ما حصل للإمام أحمد من الفتنة المشهورة .

قوله (**ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب : أنه ليس له إلا صفات سلبية ، أو إضافية ، أو مركبة منهما**)

قال شيخنا يوسف الغفيص : مذهب النفاة من الفلاسفة – وهذا هو الأسلوب الذي يستعمله ابن سينا – وهو أن الرب ليس له إلا صفات سلبية . **والسلب** : هو النفي ، كقولهم : ليس متكلماً ، أو ليس سميعاً ، أو ليس بصيراً .

أو إضافية : كقولهم (إنه مبدأ الأشياء) وكقولهم (إنه علة الأشياء) وقد كان أرسطو أصلاً لا يتكلم إلا في مسألة (العلة ، والمعلول) فجاء ابن سينا وتكلم في مسألة (الواجب ، والممكن) وقرب فلسفة أرسطو ، وقرب المتكلمون هذا وتكلموا في (المحدَث ، والمحدِث) ولا شك أن الله محدث للعالم ، لكنهم قصدوا بأن المحدَث – الذي هو العالم– يفارق المحدِث – الذي هو الخالق سبحانه وتعالى – بأن هذا المحدَث يتصف بالصفات ، كما تقول المعتزلة ، أو أنه يتصف بالحوادث ولا يخلو منها ، كما تقول الأشاعرة .

قوله (**أو مركبة منهما**) أي : كقولهم (إنه عاقل ومعقول وعقل ، وعاشق ومعشوق.. وهلم جرا) فهذه هي المركبات في اصطلاح المتفلسفة .

ولهذا كقاعدة : لا تفسر اصطلاحات المتفلسفة ، أو حتى المتكلمين بحسب ما يتبادر من اللفظ ، أو السياق من جهة اللسان العربي ، فإن كلمة (مركبة) لا يدل عليها بالضرورة مثل هذا الإطلاق فيها كقولهم (إنه عاقل ومعقول) ومثله الإضافية كقولهم (إنه مبدأ) على معنى المتضايفين الذي يذكرونه في منطقهم أ.هـــ

ويأتي في شرح التدمرية إن شاء الله الكلام عن هذه المصطلحات .

---

(١) وهي مدينة في العراق يسكنها الصابئة ، وهم الذين أرسل إليهم إبراهيم عليه السلام ، وهناك قرية من قرى حلب تسمى حران ، وأخرى في دمشق تسمى كذلك ، وإليها ينسب ابن تيمية .

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس – مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب (التأويلات) وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه (تأسيس التقديس) ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء مثل أبي علي الجبائي ، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني ، وأبي الحسين البصري ، وأبي الوفاء بن عقيل ، وأبي حامد الغزالي ، وغيرهم – هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه .

وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضاً ، ولهم كلام حسن في أشياء .

فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات بشر المريسي ، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري صنف كتاباً سماه (رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد) حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها ، وأعلم بالمنقول ، والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته وجهة غيره ، ثم رد ذلك عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي علم حقيقة ما كان عليه السلف ، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم ، وضعف حجة من خالفهم .

ثم إذا رأى الأئمة – أئمة الهدى – قد أجمعوا على ذم المريسية ، وأكثرهم كفروهم ، أو ضللوهم ، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسي ، تبين الهدى لمن يريد الله هدايته ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

والفتوى لا تحتمل البسط في هذا الباب ، وإنما أشير إشارة إلى مبادئ الأمور ، والعاقل يسير وينظر .

يبين المصنف في هذا المقطع أن التأويلات الموجودة عند المتأخرين من الصفاتية ، وغيرهم ، إنما هو مأخوذ حقيقة من تلك التأويلات الجهمية فاسدة المصدر .

وهذا هو الحق الذي ينبغي أن يدركه هؤلاء ، وهو أن طريقتهم هي امتداد لطريقة المعتزلة ، والجهمية .

ومن كان معظماً للسلف ، مدعياً اتباعهم ، فلينظر رد السلف على المريسية أتباع بشر المريسي ، فسيجد أن تأويلات بشر التي رد السلف عليها هي بعينها تأويلات المتأخرين من الصفاتية وغيرهم ، بل إن بشراً كان أفهم منهم بقواعد تلك التأويلات ، وأعلم منهم بالمنقول ، والمعقول .

ومن أراد الحق فليطالع كتاب الدارمي في الرد على المريسي ، ويرى بنفسه قوة الحق ووضوحه ، وضعف الباطل وهشاشته .

وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر ههنا إلا قليلاً منه ، مثل كتاب السنن للالكائي ، والإبانة لابن بطة ، والسنة لأبي ذر الهروي ، والأصول لأبي عمرو الطلمنكي ، وكلام أبي عمر بن عبد البر ، والأسماء والصفات للبيهقي .

وقبل ذلك السنة للطبراني ، ولأبي الشيخ الأصبهاني ، ولأبي عبد الله بن منده ، ولأبي أحمد العسال الأصبهانيين .

وقبل ذلك السنة للخلال ، والتوحيد لابن خزيمة ، وكلام أبي العباس بن سريج ، والرد على الجهمية لجماعة ، مثل البخاري ، وشيخه عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي .

وقبل ذلك السنة لعبد الله بن أحمد ، والسنة لأبي بكر بن الأثرم ، والسنة لحنبل ، وللمروزي ، ولأبي داود السجستاني ، ولابن أبي شيبة ، والسنة لأبي بكر بن أبي عاصم ، وكتاب خلق أفعال العباد للبخاري ، وكتاب الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي ، وغيرهم .

وكلام أبي العباس عبد العزيز المكي صاحب الحيدة في الرد على الجهمية ، وكلام نعيم بن حماد الخزاعي ، وكلام غيرهم .

وكلام الإمام أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ويحيى بن سعيد ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، وأمثالهم .

وقبل ذلك لعبد الله بن المبارك ، وأمثاله ، وأشياء كثيرة .

وعندنا من الدلائل السمعية ، والعقلية ما لا يتسع هذا الموضع لذكره .

وأنا أعلم أن المتكلمين النفاة لهم شبهات موجودة ، ولكن لا يمكن ذكرها في الفتوى ، فمن نظر فيها وأراد إبانة ما ذكروه من الشبه فإنه يسير .

فإذا كان أصل هذه المقالة – مقالة التعطيل ، والتأويل – مأخوذاً عن تلامذة المشركين ، والصابئين ، واليهود ، فكيف تطيب نفس مؤمن – بل نفس عاقل – أن يأخذ سبيل هؤلاء المغضوب عليهم ، أو الضالين ، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم ، من النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين !

في هذا المقطع سرد المصنف جملة من كتب السلف ، تبين ضلال منهج المتأخرين ، ومخالفتهم لطريقهم ، وكل هذه الكتب على اختلاف أصحابها ، واختلاف طبقاتهم ، واختلاف بلدانهم متفقة على نهج واحد ، وهذا الأمر أكبر دلالة عل الحق الذي فيها .

ثم ختم ذلك بمقارنة عقلية لمن كان له قلب : كيف تطيب نفس مسلم ، أو نفس عاقل أن تأخذ بطريقة مصدرها اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، والمشركين ، ونتيجتها الاضطراب ، والحيرة ، والتردد ، ويدع طريقة مصدرها الهديين ، وكلام الأتقياء ، ونتيجتها الطمأنينة ، والسلامة !

ولعل المصنف يريد أن يبين أن كلامه واعتقاده الذي أُخذ عليه ، وشنع به عليه ، إنما هو اعتقاد الأئمة من سلف الأمة .

فصل : ثم القول الشامل في جميع هذا الباب : أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، وبما وصفه به السابقون الأولون ، لا يتجاوز القرآن ، والحديث .

قال الإمام أحمد رضي الله عنه : لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، لا يتجاوز القرآن ، والحديث .

ومذهب السلف : أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ، ولا تمثيل .

ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ، ولا أحاجي ، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه ، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول ، وأفصح الخلق في بيان العلم ، وأنصح الخلق في البيان والتعريف ، والدلالة والإرشاد .

وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء ، لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا في أفعاله ، فكما نتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة ، وله أفعال حقيقة ، فكذلك له صفات حقيقة ، وهو ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله .

وكل ما أوجب نقصاً ، أو حدوثاً فإن الله منزه عنه حقيقة ، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ، ويمتنع عليه الحدوث ، لامتناع العدم عليه ، واستلزام الحدوث سابقة العدم ، ولافتقار المحدَث إلى محدِث ، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى .

المبحث الخامس : بيان مذهب السلف في باب الصفات ، وأنه مذهب منضبط ، وموافق للأدلة الشرعية ، والعقلية ، وبيان أن مذهب الخلف في هذا الباب مذهب مضطرب ، ومخالف للأدلة الشرعية ، والعقلية .

بعد أن بين المصنف صحة مذهب السلف وطريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات ، وبين ضلال مذهب الخلف في ذلك ، عقد فصلاً جديداً لبيان طريقة السلف في التعامل مع النصوص الواردة في الأسماء والصفات ، وقد سبق بيان ذلك في مذكرة مستقلة ، ولكن نذكر بعض هذه القواعد التي ذكرها المصنف هنا ، وهي أهم تلك القواعد :

١. أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية .

فلا نثبت له اسم ، ولا صفة إلا بدليل .

قال الإمام أحمد : لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه في كتابه ، أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن ، والحديث .

قال الشيخ محمد بن إبراهيم : وهذا الذي قال الإمام أحمد هو الذي عليه جميع الأئمة من أهل السنة .

وقال ابن تيمية : ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الإحكام والإتقان ، وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص ، والإثبات لكل كمال ، وأنه تعالى ليس له كمال يُنتظر بحيث يكون قبله ناقصاً .

٢. إثبات صفات الله على الحقيقة ، مع نفي أربعة أمور ، وهي (التحريف ، والتعطيل ، والتكييف ، والتمثيل) وسبق الكلام عليها في شرح الواسطية .

قال ابن تيمية في منهاج السنة : وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل ، إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل ، إثبات الصفات ، ونفي مماثلة المخلوقات ، قال تعالى (ليس كمثله شيء) فهذا رد على الممثلة (وهو السميع البصير) رد على المعطلة أ.هـــ

٣. صفات الله كلها صفات كمال .

قال تعالى (ولله المثل الأعلى) والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى ، الذي لا أعلى منه ، ولا مثله أبداً .

قال ابن القيم : وأنه الموصوف بصفات الكمال المستحق لنعوت الجلال ، الذي له الأسماء الحسنى ، والصفات العلى ، وله المثل الأعلى ، فلا يدخل السوء في أسمائه ، ولا النقص والعيب في صفاته ، ولا العبث ، ولا الجور في أفعاله ، بل هو منزه في ذاته ، وأوصافه ، وأفعاله ، وأسمائه عما يضاد كماله بوجه من الوجوه .

وقال السعدي في تفسير قوله تعالى (ولله المثل الأعلى) : وهو كل صفة كمال ، وكل كمال في الوجود فالله أحق به ، من غير أن يستلزم ذلك نقصاً بوجه .

وقال ابن القيم في النونية :

الكامل الأوصاف من كل الوجوه　　　　كماله ما فيه من نقصان

وقال ابن تيمية : فقولهم في الصفات مبني على أصلين : أحدهما أن الله سبحانه وتعالى منزه عن صفات النقص مطلقاً ، كالسنة ، والنوم ، والعجز ، والجهل ، وغير ذلك . والثاني : أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات ، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات .

٤. كل ما ورد من الصفات في الكتاب والسنة فإنه حق يثبت على حقيقته ، ولا يصرف عن ظاهره بإجماع أهل السنة .

قال ابن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في الكتاب والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك .

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين : وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام ، وهم سادات المؤمنين ، وأكمل الأمة إيماناً ، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم ، لم يسوموها تأويلاً ، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً ، ولم يبدوا لشيء منها إبطالاً ، ولا ضربوا لها أمثالاً ، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها ، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها ، وحملها على مجازها ، بل تلقوها بالقبول والتسليم ، وقابلوها بالإيمان والتعظيم ، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً ، وأجروها على سَنن واحد ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع ، حيث جعلوها عضين ، وأقروا ببعضها ، وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين ، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه .

٥. الصفات تثبت ، ويثبت معناها على الحقيقة ، وتفوض كيفيتها .
فظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ، ومجهولة لنا باعتبار : فباعتبار المعنى معلومة ، وباعتبار الكيفية مجهولة ، فالاستواء ، والنزول معناه معلوم لنا ، وأما كيفيته فمجهولة ، لأنه فرع عن الذات ، وهي مجهولة الكيفية لنا .
وبعض الناس يعتقد أن مذهب السلف تفويض المعنى ، وهذا خطأ كبير ، فالصحيح أن المعنى معلوم على حقيقته في لغة العرب ، وأما الذي نفوضه هو علم الكيفية .
قال ابن تيمية : وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن ، وحضنا على عقله وفهمه ، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله !
وينبغي التنبيه على أن آيات الصفات من محكم القرآن لا من المتشابه ، يقول ابن تيمية : وأما إدخال أسماء الله وصفاته ، أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم ، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ، ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، فالكلام على هذا من وجهين : الأول : من قال : إن هذا من المتشابه ، وأنه لا يفهم معناه ، فنقول : أما الدليل على بطلان ذلك فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ، ولا من الأئمة ، لا أحمد بن حنبل ، ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه....
٦. القول في الصفات كالقول في الذات : فكما أننا نثبت لله ذاتاً حقيقية لا تشبه ذوات المخلوقين ، كذلك نثبت له صفاتاً تليق به لا تشبه صفات المخلوقين .
قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى : العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف ، فإن كان الموصوف لا تعلم كيفيته امتنع أن تعلم كيفية الصفة .

ومذهب السلف بين التعطيل ، والتمثيل ، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه ، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ، فيعطلوا أسماءه الحسنى ، وصفاته العليا ، ويحرفوا الكلم عن مواضعه ، ويلحدوا في أسماء الله وآياته .

بعد أن ذكر المصنف أهم قواعد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات بين رحمه الله أنهم بهذه الطريقة توسطوا بين طائفتين ، كل منهما غلا في جانب .

طائفة المعطلة الذين عطلوا الله عن أسماءه وصفاته ، أو عن بعضها ، وعطلوا النصوص عن مدلولها الحقيقي ، وسبق في شرح الواسطية أنهم طوائف مختلفة في الأخذ بهذا المنهج ، فمنهم المعطلة الغالية الذين عطلوا جميع الأسماء والصفات ، كالفلاسفة والجهمية ، ومنهم من عطل جميع الصفات ، كالمعتزلة ، ومنهم من عطل أكثر الصفات ، كالأشاعرة .

وقابل أولئك المشبهة الذين شبهوا صفات الله بصفات الخلق ، وأول من عرف عنه ذلك هشام بن الحكم الرافضي .

وتوسط أهل السنة فأثبتوا جميع الأسماء والصفات الثابتة في الوحيين ، ونفوا كل ما ورد نفيه في الوحيين ، وكل وصف متضمن للنقص ، وسبق الكلام عن كل ذلك في مذكرة قواعد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات ، وشرح الواسطية .

وكل واحد من فريقي التعطيل ، والتمثيل ، فهو جامع بين التعطيل ، والتمثيل .
أما المعطلون فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق ، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات ، فقد جمعوا بين التعطيل ، والتمثيل ، مثلوا أولاً ، وعطلوا آخراً ، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه ، وصفاتهم ، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله سبحانه وتعالى .
فإنه إذا قال القائل : لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش ، أو أصغر ، أو مساوياً ، وكل ذلك من المحال ، ونحو ذلك من الكلام ، فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان ، وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم . أما استواء يليق بجلال الله تعالى ، ويختص به فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها ، كما يلزم من سائر الأجسام .
وصار هذا مثل قول الممثل : إذا كان للعالم صانع فإما أن يكون جوهراً ، أو عرضاً ، وكلاهما محال ، إذ لا يعقل موجود إلا هذان .
وقوله : إذا كان مستوياً على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير ، أو الفلك ، إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا.
فإن كليهما مثل ، وكليهما عطل حقيقة ما وصف الله به نفسه ، وامتاز الأول بتعطيل كل اسم للاستواء الحقيقي ، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين .
والقول الفاصل هو ما عليه الأمة الوسط ، من أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله ، ويختص به ، فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير ، ونحو ذلك .
ولا يجوز أن يثبت للعلم ، والقدرة خصائص الأعراض التي لعلم المخلوقين ، وقدرتهم ، فكذلك هو سبحانه فوق العرش ، ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ولوازمها .

بعد أن ذكر المصنف أن أهل السنة وسط في باب أسماء الله وصفاته بين المعطلة ، والممثلة ، ذكر أن كلاً من المعطلة ، والممثلة قد جمع بين التعطيل ، والتمثيل ، وذلك أن المعطلة ما عطلوا الصفات إلا بعد أن مثلوا تلك الصفات في أذهانهم ، لأنهم لم يفهموا من الصفات الثابتة لله إلا الصفات الثابتة للمخلوق ، وهذا هو وجه التمثيل عندهم .
ووجه التعطيل عند الممثلة أنهم لما مثلوا صفات الله بصفات الخلق عطلوا الله عن صفاته الحقيقية الكاملة اللائقة به ، كما أنهم عطلوا النص عن معناه الحقيقي .
ثم ذكر المصنف مثالاً لذلك ، وهو صفة الاستواء على العرش :
فالمعطلة ينكرون هذه الصفة الثابتة في النصوص ، وشبهتهم أنهم يعتقدون أن إثبات هذه الصفة يلزم منه تشبيه الخالق بالمخلوق ، إذ إنهم لا يعقلون من الاستواء إلا الاستواء المعروف من المخلوقين . فحقيقة أمرهم أنهم شبهوا أولاً ثم عطلوا .
وأما الممثلة فأثبتوا لله استواء كاستواء المخلوق ، إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا . وحقيقة أمرهم أنهم عطلوا الله عن الاستواء اللائق به .

وأما أهل السنة فأثبتوا لله استواء يليق بجلاله ، لا يشبه استواء المخلوقين . وعمدتهم في ذلك قوله تعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) والقاعدة التي يحاجون بها المخالف أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، فكما أن لله ذاتاً لا تشبه ذوات المخلوقين ، فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين .

وقوله (**فإنه إذا قال القائل : لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش ، أو أصغر ، أو مساوياً ، وكل ذلك من المحال ، ونحو ذلك من الكلام**) .

لا يقصد المصنف أن هذا الحصر العقلي غير صحيح ، وأنه يصعب الجواب عنه ، بل الجواب معلوم من كون الله عز وجل أكبر من العرش ، ومن كل المخلوقات سبحانه ، وليس ذلك محال ، ولكنه يقصد أن المعطلة إذا مروا بنصوص الصفات انقدح في أذهانهم أنها كصفات المخلوقين .

وقوله (**فإن كليهما مثل ، وكليهما عطل حقيقة ما وصف الله به نفسه ، وامتاز الأول بتعطيل كل اسم للاستواء الحقيقي ، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين**) .

المعطل لما عطل الصفة تضمن تعطيله أصل الصفة ، إذ أنه لا يرى هذا النص من نصوص الصفات ، وهذا في الغالب ، وأما الممثل لما مثل الصفة بصفة المخلوق حصر معنى الصفة بالمعنى الباطل الذي هو صفة المخلوق .

وقوله رحمه الله (**ولا يجوز أن يثبت للعلم ، والقدرة خصائص الأعراض التي لعلم المخلوقين ، وقدرتهم ، فكذلك هو سبحانه فوق العرش ، ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ولوازمها**) .

المعنى أنه لا يجوز أن يثبت لعلم الله ما يثبت لعلم المخلوق ، فإن علم المخلوق مسبوق بجهل ، كما قال تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً) وموصف بالنقص ، كما قال تعالى (وما أُتيتم من العلم إلا قليلاً) بخلاف علم الخالق سبحانه ، فهو علم أزلي ، أبدي ، شامل لكل شيء ، كما قال تعالى (وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً) .

وكذلك يقال في قدرة المخلوق ، فهي قدرة مكتسبة ، محدودة ، بخلاف قدرة الله الشاملة لكل شيء (والله على كل شيء قدير) .

فإذا كانت صفة العلم ، والقدرة لله لائقة به ، ولا يلزم من إثباتها ما يلزم لعلم المخلوق ، وقدرته ، فكذلك استواء الرب على العرش لائق به ، ولا يلزم عليه ما يلزم من استواء المخلوق ، وهكذا باقي الصفات .

وهذا مثال للقاعدة السابقة (الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر) فيقال لهم : كما أنكم تثبتون لله صفة العلم ، والقدرة ولا تجعلونها من باب صفات المخلوقين ، فكذلك الحال في الاستواء على العرش ، وفي باقي الصفات .

وبيان ذلك أن نقول لهم : إذا أثبتم لله العلم ، والقدرة يلزم منه مشابهة المخلوقين ، لأن المخلوق له علم ، وقدرة .

فإن قالوا : لا يلزم من ذلك التشبيه ، بل لله علم ، وقدرة تليق به ، وللمخلوق علم ، وقدرة تليق به .

قلنا لهم : أصبتم الجواب ، ونحن نقول استواء الخالق يليق به ، واستواء المخلوق يليق به ، ويد الخالق تليق به ، ويد المخلوق تليق به ، وهكذا باقي الصفات .

واعلم أنه ليس في العقل الصريح ، ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلاً ، لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق ، فمن كان في قلبه شبهة وأحب حلها فذلك سهل يسير .

بعد أن ذكر المصنف في بداية هذا الفصل طريقة أهل السنة والجماعة من سلف الأمة في باب الأسماء والصفات ، ذكر هنا أن هذه الطريقة لا تخالف النصوص الصحيحة ، ولا العقول الصريحة ، بل هي الموافقة للنقل الصحيح ، والعقل الصريح ، بخلاف طرق المخالفين فقد عارضت النصوص ، وناقضت العقول ، كما يبين الآن تناقض المخالفين فيما بينهم ، بل وتناقضهم مع أنفسهم .

ثم المخالفون للكتاب ، والسنة ، وسلف الأمة – من المتأولين لهذا الباب – في أمر مريج ، فإن من أنكر الرؤية يزعم أن العقل يحيلها ، وأنه مضطر فيها إلى التأويل . ومن يحيل أن لله علماً ، وقدرة ، وأن يكون كلامه غير مخلوق ، ونحو ذلك ، يقول : إن العقل أحال ذلك فاضطر إلى التأويل ، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد ، والأكل ، والشرب الحقيقي في الجنة يزعم أن العقل أحال ذلك ، وأنه مضطر إلى التأويل ، ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش ، يزعم أن العقل أحال ذلك ، وأنه مضطر إلى التأويل .

ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل ، بل منهم من يزعم أن العقل جوز ، وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله . فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب ، والسنة ؟!

فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال : أوكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هؤلاء .

بعد أن بين المصنف في المقطع السابق أن طريقة السلف هي الطريقة الموافقة للمنقول ، والمعقول ، بين هنا أن المخالفين لهذه الطريقة قد خالفوا النقل ، والعقل ، وهم مضطربون في اعتقادهم ، ليس لهم قاعدة مستمرة .

أما مخالفتهم لظواهر النصوص فشيء لا ينكرونه ، كما سبق بيانه في طريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات .

وأما مخالفتهم للعقل فلأن كل فريق من هؤلاء يوجب على العقل أشياء ، ويحيل عليه أشياء خلاف الآخر ، فالأشاعرة مثلاً يثبتون الصفات السبع بدلالة العقل ، بينما المعتزلة ينفون ذلك بدلالة العقل !

بل إن الشخص الواحد من هؤلاء يتناقض في هذا الباب ، كما هو معروف لمن يطالع كلامهم ، وصدق الله حين قال (بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم في أمر مريج) .

والسؤال الذي يطرح نفسه : بعقل من يوزن الكتاب ، والسنة ؟!

وقد ذكر ابن تيمية هنا أمثلة لهذا التناقض بين الفرق ، ومن ذلك :

إنكار المعتزلة لرؤية الله في الآخرة ، لأن العقل يحيلها ، بينما نجد الأشاعرة يثبتون الرؤية ، لأن العقل لا يحيلها .

وإن كان إثبات الأشاعرة للرؤية ليس على الطريقة المرضية ، كما سبق بيان ذلك في شرح الواسطية .

إنكار الجهمية للعلم ، والقدرة ، والكلام ، لأن العقل يحيلها ، بينما الأشاعرة يثبتون ذلك ، لأن العقل لا يحيلها .

إنكار الفلاسفة لبعض أمور الآخرة ، كعذاب القبر ونعيمه ، وحشر الأجساد ، وغير ذلك ، لأن العقل يحيلها ، بينما الأشاعرة يثبتون ذلك ، لأن العقل لا يحيله .

إنكار متأخري الأشاعرة لعلو الله ، واستوائه على عرشه ، لأن العقل يحيله ، بينما قدماء الأشاعرة لا ينكرون ذلك ، لأن العقل لا يحيله .

وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر ، وهو من وجوه :

أحدها : بيان أن العقل لا يحيل ذلك .

والثاني : أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل .

والثالث : أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بها بالاضطرار ، كما أنه جاء بالصلوات الخمس ، وصوم شهر رمضان . فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية في الحج ، والصلاة ، والصوم ، وسائر ما جاءت به النبوات .

الرابع : أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص ، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك التفصيل ، وإنما يعلمه مجملاً ، إلى غير ذلك من الوجوه .

بعد أن بين المصنف في المقطع السابق تناقض هؤلاء فيما يوجبه العقل ، أو يجوزه ، أو يمنعه ، بين في هذا المقطع الرد على هؤلاء الذين يجعلون العقل مرجعاً لهم ، وإن خالف النصوص ، وبين أنه يرد على كل فريق بنفس الرد الذي يرد به هذا الفريق على الفريق الآخر .

فإذا قال المعتزلي للأشعري : أنت مشبه ، لأنك تثبت بعض صفات المخلوقين لله .

يقول الجهمي للمعتزلي : وأنت مشبه ، لأنك تثبت أسماء المخلوقين لله .

ويقول من ينكر المغيبات من الفلاسفة لمن يثبتها ، كالجهمية ، والمعتزلة ، والأشاعرة : العقل يمنع عذاب القبر ، ونعيمه ، وهكذا .

فما كان جواباً لهذا يكون جواباً لخصمه ، ويأتي الكلام عن ذلك في شرح التدمرية إن شاء الله .

قال ابن تيمية في درء تعارض العقل ، والنقل : ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً ، فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول : إنها لا تعلم بالعقل . يقول : نصوصها مشكلة ، متشابهة ، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل عنده بعقله فإنها عنده محكمة ، بينة ، وكذلك يقول من ينكر العلو ، والرؤية : نصوص هذه مشكلة .

ومنكر الصفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً دون ما يثبت أسماءه الحسنى ، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة ، ومنكر معاد الأبدان ، وما وصفت به الجنة ، والنار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً ...فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره .

وذكر المصنف هنا أن الجواب على من يجعل العقل يحيل ما ثبت في النصوص من عدة أوجه ، منها :

١. أن العقل الصريح السالم من الشبهات لا يحيل ما جاءت به النصوص ، بل يدل عليه في أكثر النصوص .

٢. أن النصوص لا تحتمل التأويل ، والمعنى أنه يمتنع فيها التأويل ، ويُعلم ذلك بالسياق ، حيث نجد أن الغضب ، والكره يأتي في سياق الكلام عن الكافرين ، ونحوهم ، والمحبة ، والرضا تأتي في سياق الكلام عن المؤمنين ، وهكذا باقي الصفات مما يدل على أن ظاهر النصوص مراد ، وأن التأويل فيها ممتنع .

كما أن مجموع النصوص يمنع التأويل ، فالعلو ورد على عدة وجوه : العلو ، والفوقية ، وصعود الأشياء إليه ، ونزولها من عنده ، مما يدل على حقيقة علو الذات ، وفي اليد جاء ذكر الأصابع ، والقبض ، والطي ، والبسط ، والمسح ، مما يدل على حقيقة الصفة ، وقل مثل ذلك في سائر نصوص الصفات .

٣. أن النبي ﷺ جاء بآيات الصفات ، كما جاء بآيات الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، فإذا قبلتم التأويل في آيات الصفات ، فلم تنكرون على القرامطة الذين تأولوا آيات الصلاة ، والزكاة ، وغيرها .

والحق أن هؤلاء باطنية في سائر نصوص القرآن ، وهؤلاء باطنية في نصوص الصفات .

٤. أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص ، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك التفصيل ، وإنما يعلمه مجملاً .

فمثلاً العقل يمكن أن يستدل على عقوبة المسيء ، ومجازاة المحسن ، كما قال تعالى (أفنجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون) وقال تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن يسبقونا ساء ما يحكمون) لكن العقل لا يمكن أن يعرف تفاصيل الجزاء ، والعقاب .

قال شيخنا ابن عثيمين في تلخيص الحموية : فصل : فيما يعتمد عليه النفاة من الشبهات .

يعتمد نفاة الصفات على شبهات باطلة يعرف بطلانها كل من رزقه الله علماً صحيحاً ، وفهماً سليماً .

وغالب ما يعتمدون عليه ما يأتي :

١. دعوى كاذبة ، مثل أن يدعي الإجماع على قوله ، أو أنه هو التحقيق ، أو أنه قول المحققين ، أو أن قول خصمه خلاف الإجماع ، ونحو ذلك .

٢. شبهة مركبة من قياس فاسد ، مثل قولهم : إثبات الصفات لله يستلزم التشبيه ، لأن الصفات أعراض والعرض لا يقوم إلا بجسم ، والأجسام متماثلة .

٣. تمسك بألفاظ مشتركة بين معان يصح نسبتها إلى الله تعالى ، ومعان لا يصح نسبتها إليه ، مثل : الجسم ، والحيز ، والجهة ، فهذه الألفاظ المجملة يتوصلون بإطلاق نفيها عن الله إلى نفي صفاته عنه .

ثم هم يصوغون هذه الشبهات بعبارات مزخرفة طويلة غريبة يحسبها الجاهل بها حقاً بما كسيته من زخارف القول ، فإذا حقق الأمر تبين له أنها شبهات باطلة ، كما قيل :

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقاً وكل كاسر مكسور

والرد على هؤلاء من وجوه :

الأول : نقض شبهاتهم وحججهم ، وأنه يلزمهم فيما أثبتوه نظير ما فروا منه فيما نفوه .

الثاني : بيان تناقض أقوالهم واضطرابها ، حيث كان كل طائفة منهم تدعي أن العقل يوجب ما تدعي الأخرى أنه يمنعه ، ونحو ذلك ، بل الواحد منهم ربما يقول قولاً يدعي أن العقل يوجبه ، ثم ينقضه في محل آخر ، وتناقض الأقوال من أقوى الأدلة على فسادها .

الثالث : بيان ما يلزم على نفيهم من اللوازم الباطلة ، فإن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم .

الرابع : أن النصوص الواردة في الصفات لا تحتمل التأويل ، ولئن احتمله بعضها فليس فيه ما يمنع إرادة الظاهر ، فتعين المصير إليه .

الخامس : أن عامة هذه الأمور من الصفات يعلم بالضرورة من دين الإسلام أن الرسول ﷺ جاء بها ، فتأويلها بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية للصلاة ، والصوم ، والحج ، ونحو ذلك .

السادس : أن العقل الصريح – أي السالم من الشبهات ، والشهوات – لا يحيل ما جاءت به النصوص من صفات الله ، بل إنه يدل على ثبوت صفات الكمال لله في الجملة ، وإن كان في النصوص من التفاصيل في هذا الباب ما تعجز العقول عن إدراكه والإحاطة به .

وقد اعترف الفحول من هؤلاء أن العقل لا يمكنه الوصول إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية ، وعلى هذا فالواجب تلقي ذلك من النبوات على ما هو عليه من غير تحريف ، والله أعلم أ.هـــ

على أن الأساطين من هؤلاء الفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية .

وإذا كان هكذا فالواجب تلقي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه ، ومن المعلوم للمؤمنين أن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ، ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيداً ، وأنه بين للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله ، واليوم الآخر .

والإيمان بالله ، واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ ، والمعاد ، وهو الإيمان بالخلق ، والبعث ، كما جمع بينهما في قوله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى (ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة) وقال تعالى (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده) وقد بين الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من أمر الإيمان بالله ، واليوم الآخر ما هدى الله به عباده ، وكشف به مراده .

ومعلوم للمؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من غيره بذلك ، وأنصح من غيره للأمة ، وأفصح من غيره عبارة وبياناً ، بل هو أعلم الخلق بذلك ، وأنصح الخلق للأمة ، وأفصحهم ، فقد اجتمع في حقه : كمال العلم ، والقدرة ، والإرادة . ومعلوم أن المتكلم ، أو الفاعل إذا كمل علمه ، وقدرته ، وإرادته ، كمل كلامه ، وفعله ، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه ، وإما من عجزه عن بيان علمه ، وإما لعدم إرادته البيان . والرسول هو الغاية في كمال العلم ، والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين ، والغاية في قدرته على البلاغ المبين .

ومع وجود القدرة التامة ، والإرادة الجازمة ، يجب وجود المراد ، فعلم قطعاً أن ما بينه من أمر الإيمان بالله ، واليوم الآخر حصل به مراده من البيان ، وما أراده من البيان فهو مطابق لعلمه ، وعلمه بذلك أكمل العلوم .

فكل من ظن أن غير الرسول أعلم بهذا منه ، أو أكمل بياناً منه ، أو أحرص على هدي الخلق منه فهو من الملحدين لا من المؤمنين .

والصحابة ، والتابعون لهم بإحسان ، ومن سلك سبيلهم في هذا الباب على سبيل الاستقامة .

بعد أن بين المصنف في المقطع السابق أن العقل لا يمكن أن يكون مرجعاً ، خاصة في الأمور الغيبية ، بين هنا أن هذه الحقيقة يقر بها أكابرهم ، فقال هنا : على أن الأساطين من هؤلاء الفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية .

وقال في كتاب (الاستقامة) : وقد اعترف أكثر أئمة أهل الكلام ، والفلسفة من الأولين ، والآخرين بأن أكثر الطرائق التي سلكوها في أمور الربوبية بالأقيسة التي ضربوها لا تفضى بهم إلى العلم واليقين ، وفي الأمور الإلهية مثل تكلمهم بالجنس ، والعرض في دلائلهم ، ومسائلهم .

فأما الأول فقد ذكرنا في غير هذا الموضع مقالة أساطين الفلسفة من الأوائل أنهم قالوا : العلم الإلهي لا سبيل فيه إلى اليقين ، وإنما يتكلم فيه بالأولى ، والأحرى ، والأخلق ، ولهذا اتفق كل من خبر مقالة هؤلاء المتفلسفة في العلم الإلهي أن غالبه ظنون كاذبة ، وأقيسة فاسدة ، وأن الذي فيه من العلم الحق قليل .

وأما اعتراف المتكلمة من الإسلاميين فكثير قد جمع العلماء فيه شيئاً ، وذكروا رجوع أكابرهم عما كانوا يقولونه ، وتوبتهم إما عند الموت ، وإما قبل الموت أ.هـ

وإذا كان ذلك فوجب اتباع الأنبياء ، والمرسلين فيما جاءوا به من الحقائق العلمية ، والعملية .

وقد ختم الله الرسالات برسالة محمد ﷺ وقد تضمنت رسالته جميع ما يحتاجه العباد في الدنيا والآخرة ، ومن ذلك ما يتعلق بالله وصفاته ، وما يتعلق باليوم الآخر ، فلا حاجة لطلب ذلك من غيره .

وقد اجتمع في النبي ﷺ ما يوجب اتباعه ، ومن ذلك :

١. أنه أعلم الناس بربه ، كما قالت عائشة أن النبي ﷺ كان يقول : إن أتقاكم ، وأعلمكم بالله أنا . رواه البخاري

٢. أنه أنصح الناس لأمته ، كما هو ظاهر من أحاديث كثيرة ، وقد وصفه الله بقوله (حريص عليكم) .

٣. أنه أفصح الناس ، وأقدرهم على بيان المراد ، ومن ذلك ما أُتي من جوامع الكلم ﷺ .

قال المصنف : فقد اجتمع في حقه : كمال العلم ، والقدرة ، والإرادة . ومعلوم أن المتكلم ، أو الفاعل إذا كمل علمه ، وقدرته ، وإرادته ، كمل كلامه ، وفعله ، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه ، وإما من عجزه عن بيان علمه ، وإما لعدم إرادته البيان . والرسول هو الغاية في كمال العلم ، والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين ، والغاية في قدرته على البلاغ المبين . ومع وجود القدرة التامة ، والإرادة الجازمة ، يجب وجود المراد ، فعلم قطعاً أن ما بينه من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر حصل به مراده من البيان ، وما أراده من البيان فهو مطابق لعلمه ، وعلمه بذلك أكمل العلوم .

فكل من ظن أن غير الرسول أعلم بهذا منه ، أو أكمل بياناً منه ، أو أحرص على هدي الخلق منه فهو من الملحدين لا من المؤمنين أ.هـ

وبعد أن بين المصنف ذلك ، أردف ذلك بالكلام عن سلامة الواسطة بيننا وبين النبي ﷺ فقال : والصحابة ، والتابعون لهم بإحسان ، ومن سلك سبيلهم في هذا الباب على سبيل الاستقامة .

وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف : أهل التخييل ، وأهل التأويل ، وأهل التجهيل .
فأهل التخييل : هم المتفلسفة ، ومن سلك سبيلهم من متكلم ، ومتصوف ، ومتفقه .
فإنهم يقولون : إن ما ذكره الرسول من أمر الإيمان بالله ، واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور ، لا أنه بين به الحق ، ولا هدى به الخلق ، ولا أوضح به الحقائق .
ثم هم على قسمين : منهم من يقول : إن الرسول لم يعلم الحقائق على ما هي عليه . ويقولون : إن من الفلاسفة الإلهية من علمها ، وكذلك من الأشخاص الذين يسموهم الأولياء من علمها ، ويزعمون أن من الفلاسفة ، والأولياء من هو أعلم بالله ، واليوم الآخر من المرسلين .
وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة ، والباطنية : باطنية الشيعة ، وباطنية الصوفية .
ومنهم من يقول : بل الرسول علمها لكن لم يبينها ، وإنما تكلم بما يناقضها ، وأراد من الخلق فهم ما يناقضها ، لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق .
ويقول هؤلاء : يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل ، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل ، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ، ويشربون مع أن ذلك باطل .
قالوا : لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد .
فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله ، واليوم الآخر .
وأما الأعمال فمنهم من يقرها ، ومنهم من يجريها هذا المجرى ، ويقول : إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض ، ويؤمر بها العامة دون الخاصة ، فهذه طريقة الباطنية الملاحدة ، والإسماعيلية ، ونحوهم .

المبحث السادس : بيان أصناف المنحرفين عن سبيل السلف في هذا الباب ، وهم في الجملة ثلاثة أصناف : أهل التخييل ، وأهل التأويل ، وأهل التجهيل .

بعد أن بين في المقطع السابق أن الصحابة ومن بعدهم على طريق الاستقامة ، بين في هذا المقطع أن المخالفين لطريقهم أصناف : أهل التخييل الذين هم الفلاسفة ومن تأثر بهم ، وأهل التأويل الذين هم المتكلمون ، وأهل التجهيل الذين هم المفوضة ، ويأتي الكلام عنهم مفصلاً .

فأهل التخييل : هم الفلاسفة ، ومن تأثر بهم من غلاة الصوفية ، وبعض المتكلمين ، وبعض المتفقهة المنتسبين للأئمة ، كابن رشد الحفيد .

وهؤلاء يقولون : إن الرسل لم يأتوا لأقوامهم بالحقائق ، وإنما جاءوا لهم بالخيالات ، فما ذكروه من صفات الله ، ومن أنواع النعيم ، والعذاب في الآخرة ، وغير ذلك كل هذا لا حقيقة له ، وهؤلاء اختلفوا على قولين :

١. منهم من يقول : إن الأنبياء لم يعلموا ذلك ، وأن الفلاسفة ، والأولياء هم من وقعوا على الحقائق وعلموها ، بخلاف الأنبياء . وهذا قال به غلاة الفلاسفة ، وغلاة الصوفية ، وغلاة الشيعة . وهؤلاء وصفوا الأنبياء بالجهل .

٢. ومنهم من يقول : بل الأنبياء عرفوا الحقائق كالفلاسفة ، والأولياء ، ولكنهم أخفوها عن الناس ، وبينوا لهم خلاف ذلك ، لأن مصالح الناس لا تستقيم إلا بذلك ، من الترغيب والترهيب . وهؤلاء وصفوا الأنبياء بالتضليل .

هذا هو قولهم في نصوص الإيمان بالله ، واليوم الآخر ، وأما الأعمال ، كالصلاة ، والصوم ، والحج ، ونحو ذلك ، فهم على فريقين أيضاً :

١. منهم من يقول : إن الأنبياء بينوها كما هي .

٢. ومنهم من يقول : بل خيلوا على الناس بذلك ، وحرفوا المراد بتلك النصوص ، وبعضهم جعلها من الفرائض على العامة ، أما الخاصة فتسقط عنهم .

وهذا الصنف لم يطل المصنف في الرد عليه ، لأن ضلاله واضح ، وهو من الكفر الذي لا يستريب فيه مسلم .

وهؤلاء يعتقدون أن ظواهر النصوص على ظاهرها – خلافاً للمتكلمين – لكنه يُراد منها التخييل .

قال ابن تيمية : وهؤلاء يقولون : الأنبياء قصدوا بهذه الألفاظ ظواهرها ، وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر ، وإن كانت الظواهر في نفس الأمر كذباً ، وباطلاً ، ومخالفة للحق ، فقصدوا إفهام الجمهور بالكذب ، والباطل للمصلحة .

وأما أهل التأويل فيقولون : إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل ، ولكن قصد بها معاني ، ولم يبين لهم تلك المعاني ، ولا دلهم عليها ، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم ، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها .

ومقصوده : امتحانهم ، وتكليفهم ، وإتعاب أذهانهم ، وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه ، ويعرف الحق من غير جهته .

وهذا قول المتكلمة : الجهمية ، والمعتزلة ، ومن دخل معهم في شيء من ذلك .

والذين قصدنا الرد في هذه الفتيا عليهم هم هؤلاء ، إذ كان نفور الناس عن الأولين مشهوراً بخلاف هؤلاء ، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة ، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا ، ولا للفلاسفة كسروا ، لكن أولئك الملاحدة ألزموهم في النصوص – نصوص المعاد – نظير ما ادعوه في نصوص الصفات .

فقالوا لهم : نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان ، وقد علمنا فساد الشبه المانعة منه .

وأهل السنة يقولون لهم : ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات ، ونصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر ، وأعظم من نصوص المعاد .

ويقولون لهم : معلوم أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد ، وقد أنكروه على الرسول ، وناظروه عليه ، بخلاف الصفات فإنه لم ينكر شيئاً منها أحد من العرب .

فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد ، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات ، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به ، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به .

وأيضاً فقد علم أنه صلى الله عليه وسلم قد ذم أهل الكتاب على ما حرفوه وبدلوه ، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات ، فلو كان هذا مما بدل وحرف لكان إنكار ذلك عليهم أولى ، فكيف وكانوا إذا ذكروا بين يديه الصفات يضحك تعجباً منهم ، وتصديقا لها ، ولم يعبهم قط بما تعيب النفاة أهل الإثبات ، مثل لفظ (التجسيم) و(التشبيه) ونحو ذلك ، بل عابهم بقولهم (يد الله مغلولة) وقولهم (إن الله فقير ونحن أغنياء) وقولهم : إنه استراح لما خلق السموات والأرض ، فقال تعالى (ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب) .

والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث ، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن .

فإذا جاز أن تتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان ، فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى ، والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول أنه باطل ، فالأول أولى بالبطلان .

يتكلم المصنف في هذا المقطع عن الصنف الثاني من الأصناف التي خالفت السلف في اعتقادهم ، وهم **أهل التأويل** ، الذين يزعمون أن آيات الصفات ليست على ظاهرها ، وأن المراد بها غير ذلك ، وأن الرسل لم يقصدوا التلبيس على الناس ، ولا أن يعتقد الناس الباطل ، وإنما أرادوا أن يجتهد الناس ، ويُعملوا عقولهم في التوصل إلى حقيقة المراد بتلك النصوص !

وهؤلاء هم طوائف أهل الكلام ، وعلى رأسهم الجهمية ، والمعتزلة ، وكذا الأشاعرة ، والماتريدية ، والكلابية وغيرهم ، وهم الذين قصد المصنف الرد عليهم في هذه الفتوى ، لأنهم تظاهروا بنصر السنة ، وفيهم من أفاضل أهل العلم الذين يغتر المسلم باتباعهم في هذه المسائل ، أعني الصفاتية منهم .

وكل ما سبق في مقدمة هذه الفتوى هو رد على هؤلاء ، وبيان لضلال طريقتهم ، ولازم قولهم هذا : القدح في الرسالات ، إذ لو كان العقل يستقل بمعرفة الصفات ، فلا حاجة إذن للوحي ، بل نزول الوحي فيه مضرة بالخلق ، إذ أنه يوهم خلاف الظاهر ، فيحصل اللبس للخلق ، كما سق بيانه .

والمصنف ذكر هنا أن هؤلاء وقعوا في حرج بين طائفتين : طائفة الملاحدة من الفلاسفة الذين حرفوا نصوص المعاد ، والحساب ، وبين السلف الصالح ، وذلك أن هؤلاء ينكرون على الفلاسفة إنكارهم للمعاد ، وتحريفهم لنصوصه ، فيقول لهم الفلاسفة : وأنتم فعلتم في آيات الصفات كما فعلنا في آيات المعاد ، فكما قلنا : إن آيات المعاد يراد بها غير ظاهرها ، قلتم أنتم في آيات الصفات : المراد منها غير ظاهرها .

وأهل السنة بينوا لهم أن إنكار المعاد أهون من إنكار الصفات ، وذلك من عدة وجوه :

١. أن آيات الصفات في القرآن ، وباقي الكتب السماوية أكثر من آيات المعاد ، وهي بلا شك أعظم قدراً من آيات المعاد ، ولذا كانت آية الكرسي أعظم آية في كتاب الله ، وكانت سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن ، لما فيهما من صفات الله عز وجل .

٢. أن مشركي العرب كانوا ينكرون المعاد ، و لم يرد عنهم أنهم أنكروا شيئاً من الصفات ، فدل أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد .

٣. أن النبي ﷺ أنكر على أهل الكتاب تحريفهم لكتابهم ، و لم ينقل عنهم إنكار شيء من الصفات ، بل آيات الصفات كثيرة في كتبهم ، ومع ذلك لم يتعرضوا لتحريفها .

وقد جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : جاء حبراً من الأحبار إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد ، إنا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والشجر على إصبع ، والماء على أصبع ، والثرى على أصبع ، وسائر الخلق على إصبع ، فيقول : أنا الملك .

فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه ، تصديقاً لقول الحبر ، ثم قرأ (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة) . وفي رواية لمسلم : والجبال ، والشجر على أصبع ، ثم يهزهن ، فيقول : أنا الملك ، أنا الله .

و لم يقل له : أنت مشبه ، أو انت مجسم ، بنحو ما يقوله هؤلاء .

قال ابن القيم في النونية :

هذا كـلام الله ثم رسـولـه ... وأئـمة التفـسير للـقرآن
تأويله هو عنـدهم تفسـيره ... بالظـاهر المفهـوم للأذهان
ما قال منهم قط شخص واحد ... تأويله صـرف عن الرجحان
كلا ولا نفي الحقـيقة لا ولا ... عزل النصوص عن اليقين فذان
تأويل أهل البـاطل المـردود ... عند أئـمة الـعرفان والإيمان
وهو الذي لا شك في بطلانه ... والله يقضـي فيه بالبـطلان

وأما الصنف الثالث ، وهم أهل التجهيل فهم كثير من المنتسبين إلى السنة ، واتباع السلف . يقولون : إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات ، ولا جبريل يعرف معاني الآيات ، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك . وكذلك قولهم في أحاديث الصفات : إن معناها لا يعلمه إلا الله ، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء ، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه .

وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) فإنه وقف أكثر السلف على قوله (وما يعلم تأويله إلا الله) وهو وقف صحيح ، لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره ، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه ، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين ، وغلطوا في ذلك .

فإن لفظ (التأويل) يراد به ثلاث معان : فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك .

فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء ، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك ، وأن للنصوص تأويلاً يخالف مدلولها ، لا يعلمه إلا الله ، ولا يعلمه المتأولون .

ثم كثير من هؤلاء يقولون : تجرى على ظاهرها ، فظاهرها مراد ، مع قولهم : إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله .

وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة ، وغيرهم .

والمعنى الثاني : أن التأويل هو تفسير الكلام – سواء وافق ظاهره ، أو لم يوافقه – وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم .

وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم ، وهو موافق لوقف من وقف من السلف عند قوله (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) كما نقل ذلك عن ابن عباس ، ومجاهد ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ، ومحمد بن إسحاق ، وابن قتيبة ، وغيرهم ، وكلا القولين حق باعتبار ، كما قد بسطناه في موضع آخر ، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا ، وكلاهما حق .

والمعنى الثالث : أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها – وإن وافقت ظاهره – فتأويل ما أخبر الله به في الجنة – من الأكل ، والشرب ، واللباس ، والنكاح ، وقيام الساعة ، وغير ذلك – هو الحقائق الموجودة أنفسها ، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ، ويعبر عنه باللسان ، وهذا هو التأويل في لغة القرآن ، كما قال تعالى عن يوسف أنه قال (يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً) وقال تعالى (هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) وقال تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله .

وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها ، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف – كمالك وغيره – : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول . فالاستواء معلوم – يعلم معناه ، ويفسر ، ويترجم بلغة أخرى – وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم ، وأما كيفية ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى .

وقد روي عن ابن عباس ما ذكره عبد الرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنه قال : تفسير القرآن على أربعة أوجه : تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله عز وجل ، فمن ادعى علمه فهو كاذب . وهذا كما قال تعالى (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر . وكذلك علم وقت الساعة ، ونحو ذلك ، فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى .

وإن كنا نفهم معاني ما خوطبنا به ، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إياه ، كما قال تعالى (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) وقال (أفلم يدبروا القول) فأمر بتدبر القرآن لا بتدبر بعضه . وقال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرءوننا القرآن – عثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهما – أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات ، لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم ، والعمل . قالوا : فتعلمنا القرآن ، والعلم ، والعمل جميعاً .

وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما من فاتحته إلى خاتمته ، أقف عند كل آية ، وأسأله عنها .

وقال الشعبي : ما ابتدع أحد بدعة إلا وفي كتاب الله بيانها .

وقال مسروق : ما سئل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن ، ولكن علمنا قصر عنه .

وهذا باب واسع قد بسط في موضعه .

والمقصود هنا : التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التي أوجبت الضلالة في باب العلم ، والإيمان بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعاني القرآن الذي أنزل إليه ، ولا جبريل جعله غير عالم بالسمعيات ، لم يجعل القرآن هدى ، ولا بياناً للناس .

يتكلم المصنف في هذا المقطع عن الصنف الثالث من الأصناف التي خالفت السلف في اعتقادهم ، وهم **أهل التجهيل ، وهم المفوضة** ، الذين يفوضون علم **معاني** الصفات إلى الله تعالى ، ويزعمون أن آيات الصفات لا يعلم معناها إلا الله تعالى ، فالنبي ﷺ لا يعلم معاني آيات الصفات ، ولا جبريل ، فضلاً عن غيرهما ، وجعلوا ذلك من باب المتشابه الذي استأثر الله به ، مستدلين بقوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) .

وهذا القول فيه تجهيل للرسل ، إذ أنهم يتلفظون بألفاظ لا يعلمون معناها ، ولذا ذكر ابن تيمية أن هذا القول من شر أقوال أهل البدع .

وقد تقلد هذا القول طوائف من المنتسبين للسلف ، والأئمة الأربعة ، ونسبوا هذا المذهب الساقط للسلف ، وقد جمعوا في هذا غاية الجهل ، والظلم .

ولذا جعلوا طريق التعامل مع نصوص الصفات طريقان : التأويل ، والتفويض ، ولما كان كثيراً من هؤلاء على درجة من الذكاء لم يستحسنوا طريقة التفويض ، فسلكوا طريقة التأويل ، فمن وصل منهم إلى نهايته عرف حقيقته ، ورجع عنه إلى طريق التفويض لظنه ألا طريق غيره ، وأنه طريق السلف .

ولما ذكر المصنف هنا شبهتهم واعتمادهم على الوقف في قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) بين الرد على هذا ، وذكر أنواع التأويل ، وأنه يقع على ثلاث معان ، وهي :

١. التأويل بمعنى التفسير : ومنه قوله تعالى (نبئنا بتأويله) أي : تفسيره ، ومنه قوله ﷺ لابن عباس : اللهم فقه في الدين ، وعلمه التأويل . وهذا النوع لا يسمى تأويلاً عند المتأخرين ، ولذا قال المصنف هنا (فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء) لأن معنى التأويل الوارد في النصوص عند هؤلاء : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به .

٢. التأويل بمعنى ما يؤل إليه الأمر : ومنه قوله تعالى عن يوسف (يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل) قال ذلك بعد تحقق الرؤيا ووقوعها ، ومنه قوله تعالى (هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) .

وهذان النوعان من التفسير جاءت بها النصوص الشرعية ، كما هو واضح من هذه النصوص وغيرها .

٣. صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به ، وهذا النوع لم تدل عليه الأدلة الشرعية ، وإنما هو اصطلاح اصطلح عليه المتأخرون من أهل الكلام ، وغيرهم ، وهو المراد عند الاطلاق عند هؤلاء .

وذكر المصنف هنا أن القول بالتفويض ، مع هذا التفسير للتأويل لا يستقيم ببداهة العقول .

وبين رحمه الله أن الوقف والوصل في قوله تعالى (وما يعلم تأوله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) جائز وممنوع باعتبارين :

فإن أريد بالتأول التفسير جاز الوصل ، لأن أولي العلم يعلمون تفسير القرآن .

وإن أريد حقيقة ما يؤول إليه الكلام ، كحقيقة ما في الجنة ، وحقيقة المعاد ، وكيفية الصفات وجب الوقف ، لأن هذا لا يعلمه الراسخون في العلم .

وقد روي عن ابن عباس ما ذكره عبد الرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنه قال : تفسير القرآن على أربعة أوجه :

١. تفسير تعرفه العرب من كلامها : وهذا ككثير من الكلام الوارد في القرآن ، كلفظ (نقتبس ، ونكتل ...) .

٢. تفسير لا يعذر أحد بجهالته : وهذا كلفظ (الصلاة ، والصوم ...) .

٣. تفسير يعلمه العلماء : وهذا كالعلم بأسباب الترول ، والناسخ والمنسوخ ، والمحكم والمتشابه .

٤. تفسير لا يعلمه إلا الله عز وجل ، فمن ادعى علمه فهو كاذب : كالعلم بحقيقة صفاته عز وجل ، والعلم بوقت قيام الساعة .

ثم هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية ، فلا يجعلون عند الرسول ، وأمته في باب معرفة الله عز وجل لا علوماً عقلية ، ولا سمعية ، وهم قد شاركوا الملاحدة في هذه من وجوه متعددة ، وهم مخطئون فيما نسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإلى السلف من الجهل ، كما أخطأ في ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة ، وسائر أصناف الملاحدة .

يبين المصنف هنا أن أهل التفويض بطريقتهم هذه في باب الأسماء والصفات عطلوا العقليات ، والسمعيات ، فهم عطلوا العقليات لأنهم يرون أن العقل لا دخل له في ذلك البتة ، وعطلوا السمع لأنهم يرون أن نصوص الصفات لا معنى لها .

وهم بهذا قد أخطأوا بنسبة هذا المذهب إلى النبي ﷺ وإلى سلف الأمة ، كما أخطأ أهل التحريف في مقابل ذلك .

وأهل السنة وسط بين هؤلاء فلم يعملوا عقولهم في دقائق نصوص الصفات ، بل وقفوا على النص ، و لم يعطلوا النصوص عن معانيها ، بل أثبتوا ما تحمله تلك النصوص من معانٍ على ما يليق بجلال الله عز وجل .

وقد تكلم المصنف عن هؤلاء الأصناف الثلاثة بشيء من التفصيل في كتابه (درء تعارض النقل والعقل) فقال : **فأهل الوهم والتخييل** هم الذين يقولون : إن الأنبياء أخبروا عن الله ، وعن اليوم الآخر ، وعن الجنة ، والنار ، بل وعن الملائكة ، بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه ، ولكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ، ويتوهمون به أن الله جسم عظيم ، وأن الأبدان تعاد ، وأن لهم نعيماً محسوساً ، وعقاباً محسوساً ، وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر ، لأن من مصلحة الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به ، ويتخيلون أن الأمر هكذا ، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور ، إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريق .

وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل ، كالقانون الذي ذكره في رسالته الأضحوية .

وهؤلاء يقولون : الأنبياء قصدوا بهذه الألفاظ ظواهرها ، وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر ، وإن كانت الظواهر في نفس الأمر كذباً ، وباطلاً ومخالفة للحق ، فقصدوا إفهام الجمهور بالكذب ، والباطل للمصلحة .

ثم من هؤلاء من يقول : النبي كان يعلم الحق ، ولكن أظهر خلافه للمصلحة .

ومنهم من يقول : ما كان يعلم الحق ، كما يعلمه نظار الفلاسفة ، وأمثالهم .

وهؤلاء يفضلون الفيلسوف الكامل على النبي ، ويفضلون الولي الكامل الذي له هذا المشهد على النبي ، كما يفضل ابن عربي الطائي خاتم الأولياء ــ في زعمه ــ على الأنبياء ، وكما يفضل الفارابي ، ومبشر بن فاتك ، وغيرهما الفيلسوف على النبي .

وأما الذين يقولون : إن النبي كان يعلم ذلك ، فقد يقولون : إن النبي أفضل من الفيلسوف ، لأنه علم ما علمه الفيلسوف وزيادة ، وأمكنه أن يخاطب الجمهور بطريقة يعجز عن مثلها الفيلسوف ، وابن سينا وأمثاله من هؤلاء .

وهذا في الجملة قول المتفلسفة ، والباطنية ، كالملاحدة الإسماعيلية ، وأصحاب رسائل إخوان الصفاء ، والفارابي ، وابن سينا ، والسهروردي المقتول ، وابن رشد الحفيد ، وملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة : ابن عربي ، وابن سبعين ، وابن الطفيل صاحب رسالة حي بن يقظان ، وخلق كثير غير هؤلاء .

ومن الناس من يوافق هؤلاء فيما أخبرت به الأنبياء عن الله أنهم قصدوا به التخييل دون التحقيق ، وبيان الأمر على ما هو عليه دون اليوم الآخر .

ومنهم من يقول : بل قصدوا هذا في بعض ما أخبروا به عن الله ، كالصفات الخبرية ، من الاستواء ، والنزول وغير ذلك ، ومثل هذه الأقوال يوجد في كلام كثير من النظار ممن ينفي هذه الصفات في نفس الأمر ، كما يوجد في كلام طائفة .

وأما أهل التحريف ، والتأويل فهم الذين يقولون : إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال إلا ما هو الحق في نفس الأمر ، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا ، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقتها المعروفة ، وإلى الاستعانة بغرائب المجازات ، والاستعارات .

وهم في أكثر ما يتأولونه قد يعلم عقلاؤهم علماً يقيناً أن الأنبياء لم يريدوا بقولهم ما حملوه عليه ، وهؤلاء كثيراً ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارض ، فيقصدون حمل اللفظ على ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه ، لا يقصدون طلب مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يعرف به مراده ، وعلى الوجه الذي به يعرف مراده ، فصاحبه كاذب على من تأول كلامه ، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل ، بل يقولون : يجوز أن يراد كذا ، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ .

وأما كون النبي المعين يجوز أن يريد ذلك المعني بذلك اللفظ فغالبه يكون الأمر فيه بالعكس ، ويعلم من سياق الكلام ، وحال المتكلم امتناع إرادته لذلك المعني بذلك الخطاب المعين .

وفي الجملة فهذه طريق خلق كثير من المتكلمين وغيرهم ، وعليها بنى سائر المتكلمين المخالفين لبعض النصوص مذاهبهم ، من المعتزلة ، والكلابية ، والسالمية ، والكرامية ، والشيعة ، وغيرها .

وقد ذكرنا في غير موضع أن لفظ (التأويل) في القرآن يراد به ما يؤول الأمر إليه ، وإن كان موافقاً لمدلول اللفظ ، ومفهومه في الظاهر ، ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه ، وإن كان موافقاً له ، وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين ، كمجاهد وغيره ، ويراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل يقترن بذلك .

وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعني إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين ، فأما الصحابة ، والتابعون لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين ، كالأئمة الأربعة وغيرهم فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى ، بل يريدون المعنى الأول ، أو الثاني .

ولهذا لما ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ التأويل في القرآن ، والحديث في مثل قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) أريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص ، واعتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله (وما يعلم تأويله إلا الله) لزم من ذلك أن يعتقدوا أن لهذه الآيات ، والأحاديث معانٍ تخالف مدلولها المفهوم منها ، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله ، لا يعلمه الملك الذي نزل بالقرآن ، وهو جبريل ، ولا يعلمه محمد ﷺ ولا غيره من الأنبياء ، ولا تعلمه الصحابة ، والتابعون لهم بإحسان ، وأن محمداً كان يقرأ قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله (إليه يصعد الكلم الطيب) وقوله (بل يداه مبسوطتان) وغير ذلك من آيات الصفات ، بل ويقول : يترل ربنا كل ليلة إلي السماء الدنيا ، ونحو ذلك ، وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال ، بل معناها الذي دلت عليه لا يعلمه إلا الله ، ويظنون أن هذه طريقة السلف .

ثم ذكر طريقة أهل التجهيل المفوضة ، وقال : هؤلاء أهل التضليل ، والتجهيل الذين حقيقة قولهم : إن الأنبياء جاهلون ضالون ، لا يعرفون ما أراد الله مما وصف به نفسه من الآيات ، وأقوال الأنبياء .

ثم هؤلاء منهم من يقول : المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم ، ولا يعرف أحد من الأنبياء ، والملائكة ، والصحابة ، والعلماء ما أراد الله بها ، كما لا يعلمون وقت الساعة .

ومنهم من يقول : بل تجرى على ظاهرها ، وتحمل على ظاهرها ، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها ، وقالوا مع هذا إنها تحمل على ظاهرها ، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخة القاضي أبي يعلى في كتاب ذم التأويل .

وهؤلاء الفرق مشتركون في القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة ، أو متشابهة ، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً ، فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول : إنها لا تعلم بالعقل . يقول : نصوصها مشكلة ، متشابهة ، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل عنده بعقله فإنها عنده محكمة ، بينة ، وكذلك يقول من ينكر العلو ، والرؤية : نصوص هذه مشكلة .

ومنكر الصفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً دون ما يثبت أسماءه الحسنى ، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة ، ومنكر معاد الأبدان ، وما وصفت به الجنة ، والنار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً ....فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره ، ثم يقول فيما يستشكله : إن معاني نصوصه لم يبينها الرسول ....

ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها ، وألفاظ من نقل مذهبهم ، إلى غير ذلك من الوجوه بحسب ما يحتمله هذا الموضع ، ما يعلم به مذهبهم .

روى أبو بكر البيهقي في (الأسماء والصفات) بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال : كنا والتابعون متوافرون نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت فيه السنة من صفاته .

وقد حكى الأوزاعي – وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابع التابعين ، الذين هم (مالك) إمام أهل الحجاز ، و(الأوزاعي) إمام أهل الشام ، و(الليث) إمام أهل مصر ، و(الثوري) إمام أهل العراق – حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش ، وبصفاته السمعية .

وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله فوق عرشه ، والنافي لصفاته ، ليعرف الناس أن مذهب السلف خلاف ذلك .

وروى أبو بكر الخلال في كتاب (السنة) عن الأوزاعي قال : سئل مكحول ، والزهري عن تفسير الأحاديث فقالا : أمروها كما جاءت .

وروى أيضاً عن الوليد بن مسلم قال : سألت مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات . فقالوا : أمروها كما جاءت . وفي رواية : فقالوا أمروها كما جاءت ، بلا كيف .

فقولهم رضي الله عنهم (أمروها كما جاءت) رد على المعطلة ، وقولهم (بلا كيف) رد على الممثلة .

والزهري ، ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم ، والأربعة الباقون أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين ، ومن طبقتهم حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وأمثالهما .

وروى أبو القاسم الأزجي بإسناده عن مطرف بن عبد الله قال : سمعت مالك بن أنس إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول : قال عمر بن عبد العزيز : سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وولاة الأمر بعده سنناً ، الأخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ، ليس لأحد من خلق الله تعالى تغييرها ، ولا النظر في شيء خالفها ، من اهتدى بها فهو مهتد ، ومن استنصر بها فهو منصور ، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى ، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً .

وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة قال : سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى ؟ قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ المبين ، وعلينا التصديق . وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه .

منها : ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني ، وأبو بكر البيهقي عن يحيى بن يحيى قال : كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال يا أبا عبد الله (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى ؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء ، ثم قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا مبتدعاً ، ثم أمر به أن يخرج .

فقول ربيعة ومالك : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب . موافق لقول الباقين : أمروها كما جاءت ، بلا كيف . فإنما نفوا علم الكيفية ، ولم ينفوا حقيقة الصفة .

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه – على ما يليق بالله – لما قالوا : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول . ولما قالوا : أمروها كما جاءت ، بلا كيف . فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً ، بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم .

وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى ، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات .

وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية ، أو الصفات مطلقاً ، لا يحتاج إلى أن يقول (بلا كيف) فمن قال : إن الله ليس على العرش . لا يحتاج أن يقول (بلا كيف) فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا (بلا كيف).

وأيضاً فقولهم : أمروها كما جاءت . يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معان ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال : أمروا لفظها ، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة . وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت ، ولا يقال حينئذ (بلا كيف) إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول .

المبحث السابع : ذكر أقوال السلف ، وغيرهم في باب الأسماء والصفات .

بعد أن بين المصنف فيما سبق صحة مذهب السلف ، وضلال المذاهب المخالفة له ، بدأ يذكر أقوال السلف – وغيرهم ممن قالوا بقولهم في بعض المسائل – في باب الأسماء والصفات .

ويلاحظ هنا أنه نقل نقولاً عن أئمة السلف ، ونقل نقولاً أخرى عمن بعدهم ممن تبعهم على طريقهم ، ونقل نقولاً أخرى عمن لا يُرتضى قوله في الجملة من أئمة أهل الكلام ، والمتصوفة ، ومراده رحمه الله أن يبين أن هذه العقيدة التي قررها ليست هي خاصة بالحنابلة كما يشغب بعض الناس ، وإنما هي عقيدة مقررة عند أهل الإسلام ، وأراد كذلك إحراج المخالفين في هذا الباب ، فذكر أقوال أئمة المتأخرين ، وذكر أقوال أئمة المذاهب الفقهية ، وهذا المقطع من أطول المقاطع في هذه الرسالة .

وبدأ المصنف بكلام الأوزاعي في مسألة العلو ، واستواء الله على عرشه ، لأن هذه من أخص المسائل التي خالف فيها متأخروا الأشاعرة ، وغيرهم ، وسبق أن هذه الفتوى رد على متأخري الأشاعرة .

والأوزاعي هنا ينقل شهرة هذا القول عن التابعين ، وهذا بعد ظهور الجهم بن صفوان ، وظهور تعطيل الصفات ، فيبين الأوزاعي أن مذهب السلف إثبات الصفات ، خلافاً للجهمية .

ثم نقل المصنف نقولاً عن أئمة أهل الإسلام في كافة الأمصار تبين إثباتهم للصفات ، ونفيهم للتمثيل ، وأن النصوص تجرى على ظاهرها المعروف في لغة العرب – خلافاً للمفوضة – دون تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تمثيل ، ولا تكلف .

والدليل على أنهم أثبتوا الصفات على المعنى الظاهر من النصوص قولهم (بلا كيف) لأن من ينفي أصل الصفة لا يحتاج أن يقول (بلا كيف) ، وكذا قولهم (الاستواء معلوم ، أو الاستواء غير مجهول) لأن البعض أخذ من قول السلف (أمروها كما جاءت) أو قولهم (من غير تفسير) أنهم فوضوا معناها .

والحق أن معنى قولهم (كما جاءت) يدل على إثبات حقيقة الصفة ، بحيث تُجرى على ظاهر النص المفهوم من كلام العرب ، وقولهم (من غير تفسير) أي : من غير تفسير يخالف ظاهرها ، كما تسلكه الجهمية .

وروى الأثرم في (السنة) وأبو عبد الله بن بطة في (الإبانة) وأبو عمرو الطلمنكي ، وغيرهم بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون – وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة الذين هم : مالك بن أنس ، وابن الماجشون ، وابن أبي ذئب – وقد سئل عما جحدت به الجهمية : أما بعد : فقد فهمت ما سألت فيما تتابعت الجهمية ومن خلفها في صفة الرب العظيم ، الذي فاقت عظمته الوصف والتدبر ، وكلت الألسن عن تفسير صفته ، وانحسرت العقول دون معرفة قدرته ، وردت عظمته العقول فلم تجد مساغاً فرجعت خاسئة وهي حسيرة ، وإنما أمروا بالنظر والتفكر فيما خلق بالتقدير ، وإنما يقال (كيف) لمن لم يكن مرة ثم كان . فأما الذي لا يحول ، ولا يزول ، ولم يزل ، وليس له مثل ، فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو . وكيف يعرف قدر من لم يبدأ ، ومن لا يموت ، ولا يبلى ؟ وكيف يكون لصفة شيء منه حد ، أو منتهى يعرفه عارف ، أو يحد قدره واصف ؟ على أنه الحق المبين لا حق أحق منه ، ولا شيء أبين منه .

الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه لا تكاد تراه صغراً يحول ، ويزول ، ولا يرى له سمع ، ولا بصر ، لما يتقلب به ، ويحتال من عقله ، أعضل بك ، وأخفى عليك مما ظهر من سمعه ، وبصره ، فتبارك الله أحسن الخالقين ، وخالقهم وسيد السادة وربهم (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) .

اعرف رحمك الله غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها ، إذا لم تعرف قدر ما وصف ، فما تكلفك علم ما لم يصف ؟ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته ، أو تزدجر به عن شيء من معصيته ؟ فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً فقد (استهوته الشياطين في الأرض حيران) فصار يستدل – بزعمه – على جحد ما وصف الرب ، وسمى من نفسه بأن قال : لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا ، فعمي عن البين بالخفي ، فجحد ما سمى الرب من نفسه لصمت[1] الرب عما لم يسم منها ، فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الله عز وجل (وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة) فقال : لا يراه أحد يوم القيامة . فجحد والله أفضل كرامة الله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة ، من النظر إلى وجهه ونضرته إياهم (في مقعد صدق عند مليك مقتدر) قد قضى أنهم لا يموتون ، فهم بالنظر إليه ينضرون .

إلى أن قال : وإنما جحد رؤية الله يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة ، لأنه قد عرف أنه إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين ، وكان له جاحداً . وقال المسلمون : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فإنكم ترون ربكم يومئذ كذلك .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمتلئ النار حتى يضع الجبار فيها قدمه ، فتقول قط قط ، وينزوي بعضها إلى بعض .

وقال لثابت بن قيس : لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة . وقال فيما بلغنا : إن الله تعالى ليضحك من أزلكم ، وقنوطكم ، وسرعة إجابتكم . فقال له رجل من العرب : إن ربنا ليضحك ؟ قال : نعم . قال : لا نعدم من رب يضحك خيراً . إلى أشباه هذا مما لا نحصيه .

---

(١) الثابت إثبات السكوت لله ، ونقل ابن تيمية الإجماع على ذلك ، وسبق بيان ذلك في شرح الواسطية .

وقال تعالى (وهو السميع البصير) (واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا) وقال تعالى (ولتصنع على عيني) وقال تعالى (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقال تعالى (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون) . فوالله ما دلهم على عظم ما وصفه من نفسه ، وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم ، إن ذلك الذي ألقي في روعهم ، وخلق على معرفة قلوبهم ، فما وصف الله من نفسه ، وسماه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، سميناه كما سماه ، ولم نتكلف منه صفة ما سواه – لا هذا ، ولا هذا – لا نجحد ما وصف ، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف .

اعلم – رحمك الله – أن العصمة في الدين أن تنتهي في الدين حيث انتهى بك ، ولا تجاوز ما قد حد لك ، فإن من قوام الدين معرفة المعروف ، وإنكار المنكر ، فما بسطت عليه المعرفة ، وسكنت إليه الأفئدة ، وذكر أصله في الكتاب والسنة ، وتوارثت علمه الأمة فلا تخافن في ذكره وصفته من ربك ما وصف من نفسه عيباً ، ولا تتكلفن بما وصف لك من ذلك قدراً ، وما أنكرته نفسك ، ولم تجد ذكره في كتاب ربك ، ولا في حديث عن نبيك – من ذكر صفة ربك – فلا تكلفن علمه بعقلك ، ولا تصفه بلسانك ، واصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه ، فإن تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه ، مثل إنكار ما وصف منها ، فكما أعظمت ما جحده الجاحدون مما وصف من نفسه ، فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها . فقد – والله – عز المسلمون[1] الذين يعرفون المعروف وبهم يعرف ، وينكرون المنكر وبإنكارهم ينكر ، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه ، وما بلغهم مثله عن نبيه ، فما مرض من ذكر هذا وتسميته قلب مسلم ، ولا تكلف صفة قدره ، ولا تسمية غيره من الرب مؤمن .

وما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سماه من صفة ربه فهو بمنزلة ما سمى ، وما وصف الرب تعالى من نفسه .

والراسخون في العلم – الواقفون حيث انتهى علمهم ، الواصفون لربهم بما وصف من نفسه ، التاركون لما ترك من ذكرها – لا ينكرون صفة ما سمي منها جحداً ، ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعمقاً ، لأن الحق ترك ما ترك ، وتسمية ما سمى (ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) وهب الله لنا ولكم حكماً ، وألحقنا بالصالحين .

وهذا كله كلام ابن الماجشون الإمام فتدبره ، وانظر كيف أثبت الصفات ، ونفى علم الكيفية – موافقاً لغيره من الأئمة – وكيف أنكر على من نفى الصفات بأنه يلزمهم من إثباتها كذا وكذا ، كما تقوله الجهمية : أنه يلزم أن يكون جسماً ، أو عرضاً فيكون محدثاً .

ذكر هنا قول ابن الماجشون ، وهو من أئمة المدينة على المذهب المالكي ، وهذا الكلام من ابن الماجشون تضمن عدة أمور سبق الكلام عنها في شرح الواسطية ، ومنها :

النهي عن التكلف في معرفة كيفية الصفات ، قال تعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) والتوقف في الإثبات على حسب ما ورد في النصوص .

---

(١) عز المسلمون : يعني : قلَّ .

وما أجمل قوله : اعلم – رحمك الله – أن العصمة في الدين أن تنتهي في الدين حيث انتهى بك ، ولا تجاوز ما قد حد لك .

ومنها : إثبات رؤية الله في الآخرة ، وإثبات القدم ، والضحك ، والسمع ، والبصر ، والعين ، واليد .

ومعنى قول ابن الماجشون (فعمي عن البين بالخفي) البين هو ظواهر النصوص ، والخفي هو التكلفات في صرف هذه الظواهر .

وفي كتاب (الفقه الأكبر) المشهور عند أصحاب أبي حنيفة ، الذي رووه بالإسناد عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي ، قال : سألت أبا حنيفة عن الفقه الأكبر ؟ فقال : لا تكفرن أحداً بذنب ، ولا تنف أحداً به من الإيمان ، وتأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك ، ولا تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا توالي أحداً دون أحد ، وأن ترد أمر عثمان وعلي إلى الله عز وجل .

قال أبو حنيفة : الفقه الأكبر في الدين خير من الفقه في العلم ، ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه خير له من أن يجمع العلم الكثير .

قال أبو مطيع الحكم بن عبد الله : قلت : أخبرني عن أفضل الفقه ؟ قال : تعلم الرجل الإيمان ، والشرائع ، والسنن ، والحدود ، واختلاف الأئمة .

وذكر مسائل (الإيمان) ثم ذكر مسائل (القدر) والرد على القدرية بكلام حسن ليس هذا موضعه .

ثم قال : قلت : فما تقول فيمن يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك أناس ، فيخرج على الجماعة ، هل ترى ذلك ؟ قال لا . قلت : ولم وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وهو فريضة واجبة ؟ قال : هو كذلك ، لكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون ، من سفك الدماء ، واستحلال الحرام .

قال : وذكر الكلام في قتل الخوارج ، والبغاة . إلى أن قال : قال أبو حنيفة عمن قال : لا أعرف ربي في السماء ، أم في الأرض . فقد كفر ، لأن الله يقول (الرحمن على العرش استوى) وعرشه فوق سبع سموات . قلت : فإن قال : إنه على العرش استوى ، ولكنه يقول : لا أدري العرش في السماء ، أم في الأرض ؟ قال هو كافر ، لأنه أنكر أن يكون في السماء ، لأنه تعالى في أعلى عليين ، وأنه يُدعى من أعلى لا من أسفل .

وفي لفظ : سألت أبا حنيفة عمن يقول : لا أعرف ربي في السماء ، أم في الأرض . قال : قد كفر . قال : لأن الله يقول (الرحمن على العرش استوى) وعرشه فوق سبع سموات . قال : فإنه يقول على العرش استوى ، ولكن لا يدري العرش في الأرض ، أو في السماء . قال : إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر .

ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه أنه كفر الواقف الذي يقول : لا أعرف ربي في السماء ، أم في الأرض ، فكيف يكون الجاحد النافي الذي يقول ليس في السماء ، أو ليس في السماء ، ولا في الأرض .

واحتج على كفره بقوله (الرحمن على العرش استوى) قال : وعرشه فوق سبع سموات . وبين بهذا أن قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) يبين أن الله فوق السموات ، فوق العرش ، وأن الاستواء على العرش دل على أن الله بنفسه فوق العرش .

ثم إنه أردف ذلك بتكفير من قال إنه على العرش استوى ، ولكن توقف في كون العرش في السماء ، أم في الأرض .

قال : لأنه أنكر أنه في السماء ، لأن الله في أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل .

وهذا تصريح من أبي حنيفة بتكفير من أنكر أن يكون الله في السماء ، واحتج على ذلك بأن الله في أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل ، وكل من هاتين الحجتين فطرية ، عقلية ، فإن القلوب مفطورة على الإقرار بأن الله في العلو

، وعلى أنه يدعى من أعلى لا من أسفل ، وقد جاء اللفظ الآخر صريحاً عنه بذلك . فقال : إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر . وروى هذا اللفظ بإسناد عنه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في (كتاب الفاروق) .

يذكر المصنف هنا كلام الإمام أبي حنيفة في كتاب (الفقه الأكبر) وهذا الكتاب مختلف في نسبته للإمام أبي حنيفة ، فقيل : ليس له ، لأنه مضمن لمسائل عقدية حدثت بعد وفاته .

وقيل : إنما هو من إملاءه ، وليس من تأليفه ، وقيل : بل هو مجموع من كلامه ، ومجالسه ، وسؤلاته ، وقد يكون الكتاب ضُمّن بعض المسائل التي ليست من كلامه ، والله أعلم ، وعلى كل حال فالكتاب مشهور عند الأحناف .

وفي هذا المقطع من الكتاب ذكر الشيخ مجموعة من المسائل العقدية ، وأظهر ذلك ، وهو المراد : تكفيره لمن توقف في كون الله في السماء ، فكيف بمن جحد ذلك ؟!

ولعل المصنف هنا يحرج الماتريدية ، والأشاعرة المنكرين للعلو بأن قول إمامهم المتبوع بهذه الشدة ، فكيف يتبعونه ، ويتعصبون له في مسائل الفروع ، ولا يأخذون بقوله في مسائل الأصول ؟!

وروى أيضاً ابن أبي حاتم : أن هشام بن عبيد الله الرازي – صاحب محمد بن الحسن – قاضي الري حبس رجلاً في التجهم فتاب ، فجيء به إلى هشام ليطلقه فقال : الحمد الله على التوبة ، فامتحنه هشام ، فقال : أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه ؟ فقال : أشهد أن الله على عرشه ، ولا أدري ما بائن من خلقه . فقال : ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب .

وروي أيضاً عن يحيى بن معاذ الرازي أنه قال : إن الله على العرش بائن من الخلق ، وقد أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً ، لا يشك في هذه المقالة إلا جهمي رديء ضليل ، وهالك مرتاب ، يمزج الله بخلقه ، ويخلط منه الذات بالأقذار ، والأنتان .

وروي أيضاً عن ابن المديني لما سئل : ما قول أهل الجماعة ؟ قال : يؤمنون بالرؤية ، والكلام ، وأن الله فوق السموات على العرش استوى . فسئل عن قوله (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم) فقال : اقرأ ما قبلها (ألم تر أن الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض) .

وروي أيضاً عن أبي عيسى الترمذي قال : هو على العرش كما وصف في كتابه ، وعلمه ، وقدرته ، وسلطانه في كل مكان .

وروي عن أبي زرعة الرازي أنه لما سئل عن تفسير قوله (الرحمن على العرش استوى) فقال : تفسيره كما يقرأ : هو على العرش ، وعلمه في كل مكان ، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله .

وروى أبو القاسم اللالكائي الحافظ الطبري ، صاحب أبي حامد الإسفرائيني في كتابه المشهور في (أصول السنة) بإسناده عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قال : اتفق الفقهاء كلهم – من المشرق إلى المغرب – على الإيمان بالقرآن ، والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ، ولا وصف ، ولا تشبيه ، فمن فسر اليوم شيئاً منها فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة ، فإنهم لم يصفوا ، ولم يفسروا ، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ، ثم سكتوا ، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة ، لأنه قد وصفه بصفة لا شيء .

محمد بن الحسن أخذ عن أبي حنيفة ، ومالك ، وطبقتهما من العلماء .

وقد حكى هذا الإجماع ، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السلبية غالباً ، أو دائماً .

وقوله (من غير تفسير) أراد به تفسير الجهمية المعطلة ، الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة ، والتابعون من الأثبات .

وروى البيهقي وغيره بإسناد صحيح عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال : هذه الأحاديث التي يقول فيها (ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غِيره) (وإن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك فيها قدمه) (والكرسي موضع القدمين) وهذه الأحاديث في (الرؤية) هي عندنا حق ، حملها الثقات بعضهم عن بعض ، غير أنا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها ، وما أدركنا أحداً يفسرها .

أبو عبيد أحد الأئمة الأربعة الذين هم : الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وله من المعرفة بالفقه ، واللغة ، والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف ، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء ، وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها ، أي تفسير الجهمية .

وروى اللالكائي ، والبيهقي بإسنادهما عن عبد الله بن المبارك أن رجلاً قال له : يا أبا عبد الرحمن : إني أكره الصفة – عني صفة الرب – فقال له عبد الله بن المبارك : وأنا أشد الناس كراهية لذلك ، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلنا به ، وإذا جاءت الآثار بشيء جسرنا عليه ، ونحو هذا .

أراد ابن المبارك : أنا نكره أن نبتدئ بوصف الله من تلقاء أنفسنا ، حتى يجيء به الكتاب ، والآثار .

وروى عبد الله بن أحمد وغيره بأسانيد صحاح عن ابن المبارك أنه قيل له : بماذا نعرف ربنا ؟ قال : بأنه فوق سماواته على عرشه ، بائن من خلقه ، ولا نقول كما تقول الجهمية : إنه ههنا في الأرض . وهكذا قال الإمام أحمد وغيره .

وروي بإسناد صحيح عن سليمان بن حرب الإمام : سمعت حماد بن زيد ، وذكر هؤلاء الجهمية ، فقال : إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شيء .

وروى ابن أبي حاتم في كتاب (الرد على الجهمية) عن سعيد بن عامر الضبعي – إمام أهل البصرة علماً ، وديناً ، من شيوخ الإمام أحمد – أنه ذكر عنده الجهمية فقال : أشر قولاً من اليهود ، والنصارى ، وقد أجمع اليهود ، والنصارى ، وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش ، وهم قالوا : ليس على شيء .

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة إمام الأئمة : من لم يقل إن الله فوق سماواته على عرشه ، بائن من خلقه وجب أن يستتاب ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، ثم ألقي على مزبلة لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة ، ولا أهل الذمة . ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح .

وروى عبد الله بن الإمام أحمد بإسناده عن عباد بن العوام – الواسطي إمام أهل واسط من طبقة شيوخ الشافعي ، وأحمد – قال : كلمت بشرا المريسي وأصحاب بشر ، فرأيت آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا : ليس في السماء شيء .

وعن عبد الرحمن بن مهدي الإمام المشهور أنه قال : ليس في أصحاب الأهواء شر من أصحاب جهم ، يدورون على أن يقولوا : ليس في السماء شيء ، أرى والله أن لا يناكحوا ، ولا يوارثوا .

وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب (الرد على الجهمية) عن عبد الرحمن بن مهدي قال : أصحاب جهم يريدون أن يقولوا : إن الله لم يكلم موسى ، ويريدون أن يقولوا : ليس في السماء شيء ، وإن الله ليس على العرش ، أرى أن يستتابوا فإن تابوا ، وإلا قتلوا .

وعن الأصمعي قال : قدمت امرأة جهم فنزلت بالدباغين ، فقال رجل عندها : الله على عرشه . فقالت : محدود على محدود ، فقال الأصمعي : كفرت بهذه المقالة .

وعن عاصم بن علي بن عاصم – شيخ أحمد ، والبخاري ، وطبقتهما – قال : ناظرت جهمياً فتبين من كلامه أن لا يؤمن أن في السماء رباً .

وروى الإمام أحمد بن حنبل الشيباني قال : أخبرنا سريج بن النعمان قال : سمعت عبد الله بن نافع الصائغ قال : سمعت مالك بن أنس يقول : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان ، لا يخلو من علمه مكان .

وقال الشافعي : خلافة أبي بكر الصديق حق قضاه الله في السماء ، وجمع عليه قلوب عباده .

وفي الصحيح عن أنس بن مالك قال : كانت زينب تفتخر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تقول : زوجكن أهاليكن ، وزوجني الله من فوق سبع سموات . وهذا مثل قول الشافعي .

وقصة أبي يوسف – صاحب أبي حنيفة – مشهورة في استتابة بشر المريسي حتى هرب منه لما أنكر أن يكون الله فوق عرشه . قد ذكرها ابن أبي حاتم وغيره .

وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين الإمام المشهور من أئمة المالكية في كتابه الذي صنفه في (أصول السنة) قال فيه : (باب الإيمان بالعرش) قال : ومن قول أهل السنة أن الله عز وجل خلق العرش ، واختصه بالعلو ، والارتفاع فوق جميع ما خلق ، ثم استوى عليه ، كيف شاء ، كما أخبر عن نفسه في قوله (الرحمن على العرش استوى) وقوله (ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض) الآية . فسبحان من بعد ، وقرب بعلمه فسمع النجوى . وذكر حديث أبي رزين العقيلي : قلت يا رسول الله : أين ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض ؟ قال : في عماء ، ما تحته هواء ، وما فوقه هواء ، ثم خلق عرشه على الماء . قال محمد : العماء السحاب الكثيف المطبق – فيما ذكره الخليل – وذكر آثاراً أخر .

ثم قال : (باب الإيمان بالكرسي) قال محمد بن عبد الله : ومن قول أهل السنة أن الكرسي بين يدي العرش ، وأنه موضع القدمين . ثم ذكر حديث أنس الذي فيه التجلي يوم الجمعة في الآخرة ، وفيه : فإذا كان يوم الجمعة هبط من عليين على كرسيه ، ثم يحف الكرسي على منابر من ذهب مكللة بالجواهر ، ثم يجيء النبيون فيجلسون عليها .

وذكر ما ذكره يحيى بن سالم صاحب التفسير المشهور : حدثني العلاء بن هلال ،. عن عمار الدهني ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن الكرسي الذي وسع السموات والأرض لموضع القدمين ، ولا يعلم قدر العرش إلا الذي خلقه .

وذكر من حديث أسد بن موسى : ثنا حماد بن سلمة ، عن عاصم ، عن زر ، عن أبي مسعود قال : ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام ، وبين كل سماء خمسمائة عام ، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام ، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء ، والله فوق العرش ، وهو يعلم ما أنتم عليه .

ثم قال في باب (الإيمان بالحجب) قال : ومن قول أهل السنة إن الله بائن من خلقه يحتجب عنهم بالحجب ، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً) وذكر آثاراً في الحجب .

ثم قال في باب (الإيمان بالنزول) قال : ومن قول أهل السنة أن الله ينزل إلى سماء الدنيا ، ويؤمنون بذلك من غير أن يحدوا فيه حداً ، وذكر الحديث من طريق مالك وغيره .

إلى أن قال : وأخبرني وهب ، عن ابن وضاح عن زهير بن عباد قال : ومن أدركت من المشايخ : مالك ، وسفيان ، وفضيل بن عياض ، وعيسى ، وابن المبارك ، ووكيع ، كانوا يقولون : إن النزول حق . قال ابن وضاح : وسألت يوسف بن عدي عن النزول ؟ قال : نعم ، أومن به ، ولا أحد فيه حداً ، وسألت عنه ابن معين فقال : نعم أقر به ، ولا أحد فيه

حداً .

قال محمد : وهذا الحديث يبين أن الله عز وجل على العرش في السماء دون الأرض ، وهو أيضاً بين في كتاب الله ، وفي غير حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال تعالى (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه) وقال تعالى (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور * أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً) وقال تعالى (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وقال (وهو القاهر فوق عباده) وقال تعالى (يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي) وقال (بل رفعه الله إليه) وذكر من طريق مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم للجارية : أين الله ؟ قالت : في السماء . قال من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله . قال : فأعتقها .

قال : والأحاديث مثل هذا كثيرة جداً ، فسبحان من علمه بما في السماء كعلمه بما في الأرض ، لا إله إلا هو العلي العظيم .

وقال قبل ذلك (باب في الإيمان بصفات الله تعالى ، وأسمائه) قال : واعلم بأن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به عن نفسه علماً ، والعجز عن ما لم يدع إليه إيماناً ، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه على لسان نبيه . وقد قال – وهو أصدق القائلين – (كل شيء هالك إلا وجهه) وقال (قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم) وقال (ويحذركم الله نفسه) وقال (فإذا سويته ونفخت فيه من روحي) وقال (فإنك بأعيننا) وقال (ولتصنع على عيني) وقال (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان) وقال (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة) الآية . وقال (إنني معكما أسمع وأرى) وقال (وكلم الله موسى تكليماً) وقال تعالى (الله نور السماوات والأرض) الآية . وقال (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) الآية . وقال (هو الأول والآخر والظاهر والباطن) ومثل هذا في القرآن كثير .

فهو تبارك وتعالى نور السموات والأرض كما أخبر عن نفسه ، وله وجه ، ونفس ، وغير ذلك مما وصف به نفسه ، ويسمع ، ويرى ، ويتكلم ، هو الأول لا شيء قبله ، والآخر الباقي إلى غير نهاية ، ولا شيء بعده ، والظاهر العالي فوق كل شيء ، والباطن بطن علمه بخلقه فقال (وهو بكل شيء عليم) قيوم ، حي ، لا تأخذه سنة ، ولا نوم .

وذكر أحاديث الصفات ثم قال : فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه ، ووصفه بها نبيه ، وليس في شيء منها تحديد ، ولا تشبيه ، ولا تقدير (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) لم تره العيون فتحده كيف هو ؟ ولكن رأته القلوب في حقائق الإيمان أ.هـــ

وكلام الأئمة في هذا الباب أطول ، وأكثر من أن تسع هذه الفتيا عشره . وكذلك كلام الناقلين لمذهبهم . مثل ما ذكره أبو سليمان الخطابي في رسالته المشهورة في (الغنية عن الكلام وأهله) قال : فأما ما سألت عنه من الصفات ، وما جاء منها في الكتاب والسنة ، فإن مذهب السلف إثباتها ، وإجراؤها على ظواهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها ، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله ، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف ، وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين ، ودين الله تعالى بين الغالي فيه ، والجافي والمقصر عنه .

والأصل في هذا : أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله . فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف . فإذا قلنا (يد ، وسمع ، وبصر) وما أشبهها فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ، ولسنا نقول : إن معنى اليد : القوة ، أو النعمة ، ولا معنى السمع ، والبصر : العلم ، ولا نقول : إنها جوارح ، ولا نشبهها بالأيدي ، والأسماع ، والأبصار التي هي جوارح ، وأدوات للفعل ، ونقول : إن القول إنما وجب بإثبات الصفات ، لأن التوقيف ورد بها ، ووجب نفي التشبيه عنها ، لأن الله ليس كمثله شيء ، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات . هذا كله كلام الخطابي .

وهكذا قاله أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له أخبر فيها أن مذهب السلف على ذلك .

وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي قد نقل نحواً منه من العلماء من لا يحصى عددهم ، مثل : أبي بكر الإسماعيلي ، والإمام يحيى بن عمار السجزي شيخُ شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي صاحب (منازل السائرين) و (ذم الكلام) وهو أشهر من أن يوصف ، وشيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني ، وأبي عمر بن عبد البر النمري إمام المغرب ، وغيرهم .

في هذا المقطع ينقل المصنف عن أئمة الإسلام نقولاً في بيان المعتقد الصحيح ، فنقل عن مالك ، والشافعي ، وابن المبارك ، وابن المديني ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو زرعة الرازي ، وابن خزيمة ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، والترمذي ، ومحمد بن الحسن ، والأصمعي ، وغيرهم .

وكل هؤلاء على قول واحد فيما ينقلونه من علم الاعتقاد على اختلاف أعصارهم ، وتعدد أمصارهم ، واختلاف مدارسهم في الفروع ، وكلهم متفقون على إثبات الصفات لله على ما يليق بجلاله ، وأخص ذلك علو الله ، واستواءه على عرشه .

ويتبين من كلام هؤلاء أن إنكار أن الله في السماء على عرشه إنما هو من قول الجهمية ، ولا يُعرف عن أحد من علماء الإسلام في الزمن المتقدم ، وفي هذا أبلغ رد على متأخري الأشاعرة ، ومن هو على نهجهم ، فقد وافقوا الجهمية الذين يحاربون مذهبهم ، وخالفوا أئمتهم الأوائل ، وسائر أئمة أهل الإسلام ، بإنكارهم أن الله في السماء ، ولذا سبق قول المصنف إن كلام هؤلاء هو ما كان عليه بشر المريسي .

وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب (الحلية) في عقيدة له قال في أولها : طريقتنا طريقة المتبعين الكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة ، قال : فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العرش واستواء الله يقولون بها ، ويثبتونها من غير تكييف ، ولا تمثيل ، ولا تشبيه ، وأن الله بائن من خلقه ، والخلق بائنون منه ، لا يحل فيهم ، ولا يمتزج بهم ، وهو مستو على عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه .

وقال الحافظ أبو نعيم في كتابه (محجة الواثقين ، ومدرجة الوامقين) تأليفه : وأجمعوا أن الله فوق سماواته عال على عرشه ، مستو عليه ، لا مستول عليه ، كما تقول الجهمية : إنه بكل مكان . خلافاً لما نزل في كتابه (أأمنتم من في السماء) (إليه يصعد الكلم الطيب) (الرحمن على العرش استوى) له العرش المستوي عليه ، والكرسي الذي وسع السموات والأرض ، وهو قوله (وسع كرسيه السماوات والأرض) .

وكرسيه جسم ، والأرضون السبع ، والسموات السبع عند الكرسي كحلقة في أرض فلاة ، وليس كرسيه علمه كما قالت الجهمية ، بل يوضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه ، كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه – تعالى وتقدس – يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده ، والملائكة صفاً صفاً ، كما قال تعالى (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) وزاد النبي صلى الله عليه وسلم : وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده ، فيغفر لمن يشاء من مذنبي الموحدين ، ويعذب من يشاء ، كما قال تعالى (يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء) .

وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني – شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده – قال : أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة ، وموعظة من الحكمة ، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر بلا كيف ، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين قال فيها : وإن الله استوى على عرشه بلا كيف ، ولا تشبيه ، ولا تأويل ، والاستواء معقول ، والكيف فيه مجهول ، وأنه عز وجل مستو على عرشه ، بائن من خلقه ، والخلق منه بائنون ، بلا حلول ، ولا ممازجة ، ولا اختلاط ، ولا ملاصقة ، لأنه الفرد البائن من الخلق ، الواحد الغني عن الخلق ، وإن الله عز وجل سميع ، بصير ، عليم ، خبير ، يتكلم ، ويرضى ، ويسخط ، ويضحك ، ويعجب ، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً ، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء فيقول : هل من داع فأستجيب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ حتى يطلع الفجر . ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ، ولا تشبيه ، ولا تأويل . فمن أنكر النزول ، أو تأول فهو مبتدع ضال ، وسائر الصفوة من العارفين على هذا أ.هـ

في هذا المقطع ينقل المصنف نقولاً عن أئمة الصوفية في باب الأسماء والصفات ، وكما هو ظاهر من هذه النقول موافقتهم لمنهج السلف في هذا الباب ، خاصة ما يتعلق بالعلو ، والاستواء على العرش ، والنزول ، وإثبات الصفات بدون تكييف ، وإنكارهم لتفسير الاستواء بالاستيلاء ، وبتفسير الكرسي بالعلم ، وجعلهم هذا التفسير من قول الجهمية .

وقال الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال في (كتاب السنة) : ثنا أبو بكر الأثرم ، ثنا إبراهيم بن الحارث يعني العبادي ، حدثنا الليث بن يحيى قال : سمعت إبراهيم بن الأشعث – قال أبو بكر هو صاحب الفضيل – قال : سمعت الفضيل بن عياض يقول : ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو ؟ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ فقال (قل هو الله أحد * الله الصمد * لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد) فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه . وكل هذا النزول ، والضحك ، وهذه المباهاة ، وهذا الاطلاع ، كما يشاء أن ينزل ، وكما يشاء أن يباهي ، وكما يشاء أن يضحك ، وكما يشاء أن يطلع ، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف . فإذا قال الجهمي : أنا أكفر برب يزول عن مكانه . فقل : بل أومن برب يفعل ما يشاء .

ونقل هذا عن الفضيل جماعة منهم البخاري في (أفعال العباد) .

ونقل شيخ الإسلام بإسناده في كتابه (الفاروق) فقال : ثنا يحيى بن عمار ، ثنا أبي ، ثنا يوسف بن يعقوب ، ثنا حرمي بن علي البخاري ، وهانئ بن النضر عن الفضيل .

وقال عمرو بن عثمان المكي في كتابه الذي سماه (التعرف بأحوال العباد والمتعبدين) قال : (باب ما يجيء به الشيطان للتائبين) وذكر أنه يوقعهم في القنوط ، ثم في الغرور وطول الأمل ، ثم في التوحيد . فقال : من أعظم ما يوسوس في التوحيد : بالتشكيك ، أو في صفات الرب بالتمثيل ، والتشبيه ، أو بالجحد لها ، والتعطيل .

فقال بعد ذكر حديث الوسوسة : واعلم رحمك الله أن كل ما توهمه قلبك ، أو سنح في مجاري فكرك ، أو خطر في معارضات قلبك ، من حسن ، أو بهاء ، أو ضياء ، أو إشراق ، أو جمال ، أو سنح مسائل ، أو شخص متمثل ، فالله تعالى بغير ذلك ، بل هو تعالى أعظم ، وأجل ، وأكبر ، ألا تسمع لقوله (ليس كمثله شيء) وقوله (ولم يكن له كفواً أحد) أي لا شبيه ، ولا نظير ، ولا مساوي ، ولا مثل ، أولم تعلم أنه لما تجلى للجبل تدكدك لعظم هيبته ، وشامخ سلطانه ، فكما لا يتجلى لشيء إلا اندك كذلك لا يتوهمه أحد إلا هلك . فرد بما بين الله في كتابه من نفسه عن نفسه التشبيه ، والمثل ، والنظير ، والكفؤ . فإن اعتصمت بها وامتنعت منه أتاك من قبل التعطيل لصفات الرب – تعالى وتقدس – في كتابه ، وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فقال لك : إذا كان موصوفاً بكذا ، أو وصفته أوجب له التشبيه فأكذبه ، لأنه اللعين إنما يريد أن يستزلك ، ويغويك ، ويدخلك في صفات الملحدين الزائغين ، الجاحدين لصفة الرب تعالى .

واعلم – رحمك الله تعالى – أن الله تعالى واحد لا كالآحاد ، فرد صمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد – إلى أن قال – : خلصت له الأسماء السنية فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق ، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خلياً ، واسماً كان منه برياً تبارك وتعالى ، فكان هادياً سيهدي ، وخالقاً سيخلق ، ورازقاً سيرزق ، وغافراً سيغفر ، وفاعلاً سيفعل ، ولم يحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل ، فهو يسمى به في جملة فعله . كذلك قال الله تعالى (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) بمعنى أنه سيجيء ، فلم يستحدث الاسم بالمجيء وتخلف الفعل لوقت المجيء ، فهو جاء سيجيء ، ويكون المجيء منه موجوداً بصفة لا تلحقه الكيفية ، ولا التشبيه ، لأن ذلك فعل الربوبية ، فيستحسر العقل ، وتنقطع النفس عند إرادة الدخول في تحصيل كيفية المعبود ، فلا تذهب في أحد الجانبين ، لا معطلاً ، ولا مشبهاً ، وارض لله بما رضي به لنفسه ، وقف عند خبره لنفسه مسلماً مستسلماً مصدقاً ، بلا مباحثة التنفير ، ولا مناسبة التنقير .

إلى أن قال : فهو تبارك وتعالى القائل (أنا الله) لا الشجرة ، الجائي قبل أن يكون جائياً ، لا أمره ، المتجلي لأوليائه في المعاد ، فتبيض به وجوههم ، وتفلج به على الجاحدين حجتهم ، المستوي على عرشه بعظمة جلاله ، فوق كل مكان – تبارك وتعالى – الذي كلم موسى تكليماً ، وأراه من آياته ، فسمع موسى كلام الله ، لأنه قربه نجياً . تقدس أن يكون كلامه مخلوقاً ، أو محدثاً ، أو مربوباً ، الوارث بخلقه لخلقه ، السميع لأصواتهم ، الناظر بعينه إلى أجسامهم ، يداه مبسوطتان ، وهما غير نعمته ، خلق آدم ونفخ فيه من روحه – وهو أمره – تعالى وتقدس أن يحل بجسم ، أو يمازج بجسم ، أو يلاصق به ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، الشائي له المشيئة ، العالم له العلم ، الباسط يديه بالرحمة ، النازل كل ليلة إلى سماء الدنيا ليتقرب إليه خلقه بالعبادة ، وليرغبوا إليه بالوسيلة ، القريب في قربه من حبل الوريد ، البعيد في علوه من كل مكان ، بعيد ولا يشبه بالناس . إلى أن قال : (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) القائل (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور * أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً) تعالى وتقدس أن يكون في الأرض كما هو في السماء ، جل عن ذلك علواً كبيراً أ.هـــ

وقال الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي في كتابه المسمى (فهم القرآن) قال في كلامه على الناسخ والمنسوخ : وأن النسخ لا يجوز في الأخبار ، قال : لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وصفاته ، ولا أسماءه يجوز أن ينسخ منها شيء . إلى أن قال : وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنة عليا أن يخبر بذلك أنها دنية سفلى ، فيصف نفسه بأنه جاهل ببعض الغيب ، بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب ، وأنه لا يبصر ما قد كان ، ولا يسمع الأصوات ، ولا قدرة له ، ولا يتكلم ، ولا كلام كان منه ، وأنه تحت الأرض ، لا على العرش جل وعلا عن ذلك . فإذا عرفت ذلك واستيقنته علمت ما يجوز عليه النسخ ، وما لا يجوز ، فإن تلوت آية في ظاهر تلاوتها تحسب أنها ناسخة لبعض أخباره ، كقوله عن فرعون (حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت) الآيات ، وقال (حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين) وقال : قد تأول قوم أن الله عنى أن ينجيه ببدنه من النار ، لأنه آمن عند الغرق ، وقال : إنما ذكر الله أن قوم فرعون يدخلون النار دونه ، وقال (فأوردهم النار) وقال (وحاق بآل فرعون سوء العذاب) ولم يقل بـــ(فرعون) قال : وهكذا الكذب على الله ، لأن الله تعالى يقول (فأخذه الله نكال الآخرة والأولى) .

كذلك قوله (فليعلمن الله الذين صدقوا) فاقرَّ التلاوة على استئناف العلم من الله عز وجل عن أن يستأنف علماً بشيء ، لأنه من ليس له علم بما يريد أن يصنعه لم يقدر عليه أن يصنعه نجده ضرورة[1] .

قال(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) قال : وإنما قوله (حتى نعلم المجاهدين) إنما يريد : حتى نراه فيكون معلوماً موجوداً ، لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشيء معدوماً من قبل أن يكون ، ويعلمه موجوداً كان قد كان ، فيعلم في وقت واحد معدوماً موجوداً وإن لم يكن ، وهذا محال . وذكر كلاماً في هذا في الإرادة . إلى أن قال : وكذلك قوله (إنا معكم

---

(١) يوجد سقط في هذه الجملة ، وتمام الكلام كما في كتاب (فهم القرآن) للحارث المحاسبي : كذلك قوله (فليعلمن الله الذين صدقوا) وقوله (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) فظاهر التلاوة على استئناف العلم من الله بجهاد المجاهدين ، وصدق الصادقين ، وكذب الكاذبين ، وجل الله أن يستأنف علماً بشيء .

قال : كيف ، وكل شيء يكونه فهو يكونه . فلم يأت إلا وقد تقدم العلم منه به ، وكيف يأتي ، وكيف يكون ، ولو لم يعلم كيف يكون ما أحسن أن يكونه أبداً .

لأنه من ليس له علم بما يريد أن يصنعه ، كيف يكون يحسن أن يصنعه ؟ ومن لم يحسن كيف يصنعه لم يقدر عليه أن يصنعه ، وهذا نجده ضرورة في فطرنا ، فلو لم نر كتاباً قط ، و لم نحسن أن نكتب ، لم يجز لنا أن نكتب كتاباً مؤلفاً بمعاني مفهومة بالتخمين أبداً ، وكذلك جميع الصنعات من لم يرها فيعلمها ، أو توصف له فيعلمها لم يُحسن أن يأتي بها أبداً ، فالله جل ذكره أولى بعلم ما يكونه قبل أن يكونه . من تحقيق الكتاب للشيخ : حمد التويجري بتصرف .

مستمعون) ليس معناه أن يحدث له سمعاً ، ولا تكلف بسمع ما كان من قولهم ، وقد ذهب قوم من أهل السنة أن لله استماعاً في ذاته ، فذهبوا إلى أن ما يعقل من أنه يحدث منهم علم سمع لما كان من قول ، لأن المخلوق إذا سمع حدث له عقل فهم عما أدركته أذنه من الصوت . وكذلك قوله (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله) لا يتحدث بصراً محدثاً في ذاته ، وإنما يحدث الشيء فيراه مكوناً كما لم يزل يعلمه قبل كونه . إلى أن قال : وكذلك قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) وقوله (الرحمن على العرش استوى) وقوله (أأمنتم من في السماء) وقوله (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وقال (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه) وقال (تعرج الملائكة والروح إليه) وقال لعيسى (إني متوفيك ورافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا) الآية ، وقال (بل رفعه الله إليه) وقال (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته) . وذكر الآلهة : أن لو كان آلهة لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً ، حيث هو ، فقال (قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذاً لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً) أي طلبه ، وقال (سبح اسم ربك الأعلى) .
قال أبو عبد الله : فلن ينسخ ذلك لهذا أبداً .
كذلك قوله (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) وقوله (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) وقوله (وهو الله في السماوات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم) وقوله (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم) الآية ، فليس هذا بناسخ لهذا ، ولا هذا ضد لذلك .
واعلم أن هذه الآيات ليس معناها أن الله أراد الكون بذاته فيكون في أسفل الأشياء ، أو ينتقل فيها لانتقالها ، ويتبعض فيها على أقدارها ، ويزول عنها عند فنائها ، جل وعز عن ذلك ، وقد نزع بذلك بعض أهل الضلال ، فزعموا أن الله تعالى في كل مكان بنفسه ، كائناً كما هو على العرش ، لا فرقان بين ذلك ، ثم أحالوا في النفي بعد تثبيت ما يجوز عليه في قولهم ما نفوه ، لأن كل من يثبت شيئاً في المعنى ثم نفاه بالقول لم يغن عنه نفيه بلسانه ، واحتجوا بهذه الآيات أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائناً ، ثم نفوا معنى ما أثبتوه فقالوا : لا كالشيء في الشيء .
قال أبو عبد الله : لنا قوله (حتى نعلم) (فسيرى الله) (إنا معكم مستمعون) فإنما معناه : حتى يكون الموجود فيعلمه موجوداً ، ويسمعه مسموعاً ، ويبصره مبصراً ، لا على استحداث علم ، ولا سمع ، ولا بصر . وأما قوله (وإذا أردنا) إذا جاء وقت كون المراد فيه . وإن قوله (على العرش استوى) (وهو القاهر فوق عباده) الآية . (أأمنتم من في السماء) (إذاً لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً) فهذا وغيره مثل قوله (تعرج الملائكة والروح إليه) (إليه يصعد الكلم الطيب) هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش ، فوق الأشياء كلها ، منزه عن الدخول في خلقه ، لا يخفى عليه منهم خافية ، لأنه أبان في هذه الآيات أنه أراد أنه بنفسه فوق عباده ، لأنه قال (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض) يعني فوق العرش ، والعرش على السماء ، لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء ، في السماء ، وقد قال مثل ذلك في قوله (فسيحوا في الأرض) يعني على الأرض ، لا يريد الدخول في جوفها ، وكذلك قوله (يتيهون في الأرض) يعني على الأرض ، لا يريد الدخول في جوفها ، وكذلك قوله (لأصلبنكم في جذوع النخل) يعني فوقها عليها . وقال (أم أمنتم من في السماء) ثم فصل فقال (أن يخسف بكم الأرض) ولم يصل ، فلم يكن لذلك معنى – إذا فصل قوله (من في السماء) ثم استأنف التخويف بالخسف – إلا أنه على عرشه فوق السماء . وقال تعالى (يدبر الأمر من السماء إلى

الأرض ثم يعرج إليه) وقال (تعرج الملائكة والروح إليه) فبين عروج الأمر ، وعروج الملائكة ، ثم وصف وقت صعودها بالارتفاع صاعدة إليه فقال (في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) فقال : صعودها إليه ، وفصله من قوله إليه كقول القائل : أصعد إلى فلان في ليلة ، أو يوم . وذلك أنه في العلو ، وإن صعودك إليه في يوم ، فإذا صعدوا إلى العرش فقد صعدوا إلى الله عز وجل ، وإن كانوا لم يروه ، ولم يساووه في الارتفاع في علوه ، فإنهم صعدوا من الأرض ، وعرجوا بالأمر إلى العلو ، قال تعالى (بل رفعه الله إليه) ولم يقل (عنده) وقال فرعون (يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى) ثم استأنف الكلام فقال (وإني لأظنه كاذباً) فيما قال لي إن إلهه فوق السموات . فبين الله سبحانه وتعالى أن فرعون ظن بموسى أنه كاذب فيما قال وعمد لطلبه ، حيث قاله مع الظن بموسى أنه كاذب ، ولو أن موسى قال : إنه في كل مكان بذاته ، لطلبه في بيته ، أو في بدنه ، أو حشه . فتعالى الله عن ذلك ، ولم يجهد نفسه ببنيان الصرح .

قال أبو عبد الله : وأما الآي التي يزعمون أنها قد وصلها – ولم يقطعها كما قطع الكلام الذي أراد به أنه على عرشه – فقال (ألم تر أن الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض) فأخبر بالعلم ، ثم أخبر أنه مع كل مناج ، ثم ختم الآية بالعلم بقوله (إن الله بكل شيء عليم) فبدأ بالعلم ، وختم بالعلم ، فبين أنه أراد أنه يعلمهم حيث كانوا ، لا يخفون عليه ولا يخفى عليه مناجاتهم . ولو اجتمع القوم في أسفل ، وناظر إليهم في العلو . فقال : إني لم أزل أراكم ، وأعلم مناجاتكم لكان صادقاً – ولله المثل الأعلى أن يشبه الخلق – فإن أبوا إلا ظاهر التلاوة وقالوا : هذا منكم دعوى . خرجوا عن قولهم في ظاهر التلاوة ، لأن من هو مع الاثنين فأكثر ، هو معهم لا فيهم ، ومن كان مع شيء خلا جسمه ، وهذا خروج من قولهم . وكذلك قوله تعالى (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) لأن ما قرب من الشيء ليس هو في الشيء ، ففي ظاهر التلاوة على دعواهم أنه ليس في حبل الوريد . وكذلك قوله (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) لم يقل في السماء ثم قطع – كما قال (أأمنتم من في السماء) ثم قطع فقال (أن يخسف بكم الأرض) – فقال : (وهو الذي في السماء إله) يعني إله أهل السماء ، وإله أهل الأرض ، وذلك موجود في اللغة ، تقول : فلان أمير في خراسان ، وأمير في بلخ ، وأمير في سمرقند ، وإنما هو في موضع واحد ، ويخفى عليه ما وراؤه ، فكيف العالي فوق الأشياء ، لا يخفى عليه شيء من الأشياء يدبره ، فهو إله فيهما إذ كان مدبراً لهما ، وهو على عرشه ، وفوق كل شيء ، تعالى عن الأشباه والأمثال أ.هـ

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه (اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات) قال في آخر خطبته : فاتفقت أقوال المهاجرين ، والأنصار في توحيد الله عز وجل ، ومعرفة أسمائه وصفاته ، وقضائه قولاً واحداً ، وشرعاً ظاهراً ، وهم الذين نقلوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، حتى قال (عليكم بسنتي) وذكر الحديث ، وحديث (لعن الله من أحدث حدثاً) قال : فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف – وهم الذين أمرنا بالأخذ عنهم ، إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد ، وأصول الدين من الأسماء والصفات ، كما اختلفوا في الفروع ، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنقل إلينا ، كما نقل سائر الاختلاف ، فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم

وعامتهم ، حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان ، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين ، حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن ، لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفر ولله المنة .

ثم إني قائل – وبالله أقول – إنه لما اختلفوا في أحكام التوحيد ، وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة ، والتابعين فخاضوا في ذلك من لم يعرفوا بعلم الآثار ، ولم يعقلوا قولهم بذكر الأخبار ، وصار معولهم على أحكام هوى حسن النفس المستخرجة من سوء الظن به ، على مخالفة السنة ، والتعلق منهم بآيات لم يسعدهم فيها ما وافق النفوس ، فتأولوا على ما وافق هواهم ، وصححوا بذلك مذهبهم ، احتجت إلى الكشف عن صفة المتقدمين ، ومأخذ المؤمنين ، ومنهاج الأولين ، خوفاً من الوقوع في جملة أقاويلهم التي حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته ، ومنع المستجيبين له حتى حذرهم . ثم ذكر أبو عبد الله خروج النبي صلى الله عليه وسلم وهم يتنازعون في القدر ، وغضبه ، وحديث (لا ألفين أحدكم....) وحديث (ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ....) فإن الناجية ما كان عليه هو وأصحابه ، ثم قال : فلزم الأمة قاطبة معرفة ما كان عليه الصحابة ، ولم يكن الوصول إليه إلا من جهة التابعين لهم بإحسان ، المعروفين بنقل الأخبار ممن لا يقبل المذاهب المحدثة . فيتصل ذلك قرناً بعد قرن ، ممن عرفوا بالعدالة والأمانة ، الحافظين على الأمة ما لهم وما عليهم من إثبات السنة . إلى أن قال : فأول ما نبتدئ به ما أوردنا هذه المسألة من أجلها ذكر أسماء الله عز وجل في كتابه ، وما بين صلى الله عليه وسلم من صفاته في سنته ، وما وصف به عز وجل مما سنذكر قول القائلين بذلك ، مما لا يجوز لنا في ذلك أن نرده إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية بذلك ، ومما قد أمرنا بالاستسلام له . إلى أن قال : ثم إن الله تعرف إلينا بعد إثبات الوحدانية ، والإقرار بالألوهية أن ذكر تعالى في كتابه بعد التحقيق بما بدأ من أسمائه وصفاته ، وأكد عليه السلام بقوله ، فقبلوا منه كقبولهم لأوائل التوحيد من ظاهر قوله لا إله إلا الله . إلى أن قال بإثبات نفسه بالتفصيل من المجمل . فقال لموسى عليه السلام (واصطنعتك لنفسي) وقال (ويحذركم الله نفسه) ولصحة ذلك ، واستقرار ما جاء به المسيح عليه السلام فقال (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) وقال عز وجل (كتب ربكم على نفسه الرحمة) وأكد عليه السلام صحة إثبات ذلك في سنته فقال : يقول الله عز وجل : من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي . وقال : كتب كتاباً بيده على نفسه : إن رحمتي غلبت غضبي . وقال : سبحان الله رضا نفسه . وقال في محاجة آدم لموسى : أنت الذي اصطفاك الله واصطنعك لنفسه . فقد صرح بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفساً ، وأثبت له الرسول ذلك ، فعلى من صدق الله ورسوله اعتقاد ما أخبر به عن نفسه ، ويكون ذلك مبنياً على ظاهر قوله (ليس كمثله شيء) .

ثم قال : فعلى المؤمنين خاصتهم ، وعامتهم قبول كل ما ورد عنه عليه السلام بنقل العدل عن العدل حتى يتصل به صلى الله عليه وسلم .

وإن مما قضى الله علينا في كتابه ، ووصف به نفسه ، ووردت السنة بصحة ذلك أن قال (الله نور السماوات والأرض) ثم قال عقيب ذلك (نور على نور) وبذلك دعاه صلى الله عليه وسلم : أنت نور السموات والأرض .

ثم ذكر حديث أبي موسى : حجابه النور – أو النار – لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه .
وقال : سبحات وجهه : جلاله ، ونوره . نقله عن الخليل ، وأبي عبيد ، وقال : قال عبد الله بن مسعود : نور السموات نور وجهه .
ثم قال : ومما ورد به النص أنه حي ، وذكر قوله تعالى (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) والحديث : يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث .
قال : ومما تعرف الله إلى عباده أن وصف نفسه أن له وجهاً موصوفاً بالجلال ، والإكرام ، فأثبت لنفسه وجهاً ، وذكر الآيات .
ثم ذكر حديث أبي موسى المتقدم فقال : في هذا الحديث من أوصاف الله عز وجل (لا ينام) موافق لظاهر الكتاب (لا تأخذه سنة ولا نوم) وأن له (وجهاً) موصوفاً بالأنوار ، وأن له (بصراً) كما علمنا في كتابه أنه سميع بصير .
ثم ذكر الأحاديث في إثبات الوجه ، وفي إثبات السمع والبصر ، والآيات الدالة على ذلك .
ثم قال : ثم إن الله تعالى تعرف إلى عباده المؤمنين أن قال : له يدان قد بسطهما بالرحمة ، وذكر الأحاديث في ذلك ، ثم ذكر شعر أمية بن أبي الصلت .
ثم ذكر حديث (يلقى في النار وتقول : هل من مزيد . حتى يضع فيها رجله) وهي رواية البخاري ، وفي رواية أخرى (يضع عليها قدمه) ثم ما رواه مسلم البطين عن ابن عباس أن الكرسي موضع القدمين ، وأن العرش لا يقدر قدره إلا الله.
وذكر قول مسلم البطين نفسه ، وقول السدي ، وقول وهب بن منبه ، وأبي مالك ، وبعضهم يقول : موضع قدميه ، وبعضهم يقول : واضع رجليه عليه .
ثم قال : فهذه الروايات قد رويت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة موافقة لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، متداولة في الأقوال ، ومحفوظة في الصدر ، ولا ينكر خلف عن السلف ، ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم ، نقلتها الخاصة ، والعامة ، مدونة في كتبهم ، إلى أن حدث في آخر الأمة من قلل الله عددهم ممن حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مجالستهم ، ومكالمتهم ، وأمرنا أن لا نعود مرضاهم ، ولا نشيع جنائزهم ، فقصد هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه ، وعمدوا إلى الأخبار فعملوا في دفعها إلى أحكام المقاييس ، وكفروا المتقدمين ، وأنكروا على الصحابة ، والتابعين ، وردوا على الأئمة الراشدين ، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل . ثم ذكر المأثور عن ابن عباس وجوابه لنجدة الحروري ، ثم حديث الصورة ، وذكر أنه صنف فيه كتاباً مفرداً ، واختلاف الناس في تأويله .
ثم قال : وسنذكر أصول السنة ، وما ورد من الاختلاف فيما نعتقده مما خالفنا فيه أهل الزيغ ، وما وافقنا فيه أصحاب الحديث من المثبتة إن شاء الله .
ثم ذكر الخلاف في الإمامة ، واحتج عليها ، وذكر اتفاق المهاجرين ، والأنصار على تقديم الصديق ، وأنه أفضل الأمة .
ثم قال : وكان الاختلاف في خلق الأفعال ، هل هي مقدرة أم لا ؟ قال : وقولنا فيها أن أفعال العباد مقدرة معلومة ، وذكر إثبات القدر .

ثم ذكر الخلاف في أهل الكبائر ، ومسألة الأسماء ، والأحكام ، وقال : قولنا فيها إنهم مؤمنون على الإطلاق ، وأمرهم إلى الله ، إن شاء عذبهم ، وإن شاء عفا عنهم .

وقال : أصل الإيمان موهبة يتولد منها أفعال العباد ، فيكون أصل التصديق ، والإقرار ، والأعمال ، وذكر الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه . وقال : قولنا إنه يزيد وينقص .

قال : ثم كان الاختلاف في القرآن مخلوقاً ، وغير مخلوق ، فقولنا وقول أئمتنا أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنه صفة الله ، منه بدأ قولاً ، وإليه يعود حكماً .

ثم ذكر الخلاف في الرؤية ، وقال : قولنا وقول أئمتنا فيما نعتقد أن الله يرى في القيامة ، وذكر الحجة .

ثم قال : اعلم رحمك الله أني ذكرت أحكام الاختلاف على ما ورد من ترتيب المحدثين في كل الأزمنة ، وقد بدأت أن أذكر أحكام الجمل من العقود . فنقول ونعتقد : أن الله عز وجل له عرش ، وهو على عرشه فوق سبع سمواته ، بكل أسمائه وصفاته ، كما قال (الرحمن على العرش استوى) (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض) ولا نقول إنه في الأرض كما هو في السماء على عرشه ، لأنه عالم بما يجري على عباده (ثم يعرج إليه) .

إلى أن قال : ونعتقد : أن الله تعالى خلق الجنة والنار ، وإنهما مخلوقتان للبقاء ، لا للفناء .

إلى أن قال : ونعتقد : أن النبي صلى الله عليه وسلم عرج بنفسه إلى سدرة المنتهى .

إلى أن قال : ونعتقد : أن الله قبض قبضتين فقال : هؤلاء للجنة ، وهؤلاء للنار .

ونعتقد : أن للرسول صلى الله عليه وسلم حوضاً ، ونعتقد أنه أول شافع ، وأول مشفع ، وذكر الصراط ، والميزان ، والموت ، وأن المقتول قتل بأجله ، واستوفى رزقه .

إلى أن قال : ومما نعتقد : أن الله يترل كل ليلة إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الآخر ، فيبسط يده فيقول : ألا هل من سائل... الحديث ، وليلة النصف من شعبان ، وعشية عرفة ، وذكر الحديث في ذلك .

قال : ونعتقد أن الله تعالى كلم موسى تكليماً ، واتخذ إبراهيم خليلاً ، وأن الخلة غير الفقر ، لا كما قال أهل البدع .

ونعتقد : أن الله تعالى خص محمداً صلى الله عليه وسلم بالرؤية ، واتخذه خليلاً ، كما اتخذ إبراهيم خليلاً .

ونعتقد : أن الله تعالى اختص بمفتاح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله (إن الله عنده علم الساعة) الآية .

ونعتقد : المسح على الخفين : ثلاثاً للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم .

ونعتقد : الصبر على السلطان من قريش ، ما كان من جور أو عدل ، ما أقام الصلاة من الجمع والأعياد ، والجهاد معهم ماض إلى يوم القيامة .

والصلاة في الجماعة حيث ينادى لها واجب ، إذا لم يكن عذر ، أو مانع ، والتراويح سنة ، ونشهد أن من ترك الصلاة عمداً فهو كافر .

والشهادة ، والبراءة بدعة ، والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة ، ولا نترل أحداً جنة ، ولا ناراً حتى يكون الله يترلهم .

والمراء ، والجدال في الدين بدعة .

ونعتقد : أن ما شجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم إلى الله ، ونترحم على عائشة ونترضى عنها .
والقول في اللفظ ، والملفوظ ، وكذلك في الاسم والمسمى بدعة ، والقول في الإيمان مخلوق ، أو غير مخلوق بدعة .
واعلم أني ذكرت اعتقاد أهل السنة على ظاهر ما ورد عن الصحابة ، والتابعين مجملاً من غير استقصاء ، إذ تقدم القول من مشايخنا المعروفين من أهل الإمامة ، والديانة ، إلا أني أحببت أن أذكر عقود أصحابنا المتصوفة فيما أحدثته طائفة نسبوا إليهم ما قد تخرصوا من القول بما نزه الله تعالى المذهب وأهله من ذلك .
إلى أن قال : وقرأت لمحمد بن جرير الطبري في كتاب سماه (التبصير) كتب بذلك إلى أهل طبرستان في اختلاف عندهم ، وسألوه أن يصنف لهم ما يعتقده ويذهب إليه ، فذكر في كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى ، فذكر عن طائفة إثبات الرؤية في الدنيا والآخرة . ونسب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبة لم يخص طائفة . فبين أن ذلك على جهالة منه بأقوال المخلصين منهم ، وكان من نسب إليه ذلك القول – بعد أن ادعى على الطائفة – ابن أخت عبد الواحد بن زيد ، والله أعلم بمحله عند المخلصين ، فكيف بابن أخته . وليس إذا أحدث الزائغ في نحلته قولاً نسب إلى الجملة ، كذلك في الفقهاء ، والمحدثين ليس من أحدث قولاً في الفقه ، وليس فيه حديث يناسب ذلك ينسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدثين.
واعلم أن ألفاظ الصوفية ، وعلومهم تختلف فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم ، ومرموزات ، وإشارات تجري فيما بينهم ، فمن لم يداخلهم على التحقيق ، ونازل ما هم عليه رجع عنهم وهو خاسئ وحسير .
ثم ذكر إطلاقهم لفظ (الرؤية) بالتقييد . فقال : كثيراً ما يقولون : رأيت الله يقول . وذكر عن جعفر بن محمد قوله لما سئل : هل رأيت الله حين عبدته ؟ قال رأيت الله ثم عبدته . فقال السائل : كيف رأيته ؟ فقال : لم تره الأبصار بتحديد الأعيان ، ولكن رؤية القلوب بتحقيق الإيقان ، ثم قال : وإنه تعالى يُرى في الآخرة كما أخبر في كتابه ، وذكره رسوله صلى الله عليه وسلم . هذا قولنا وقول أئمتنا ، دون الجهال من أهل الغباوة فينا .
وإن مما نعتقده : أن الله حرم على المؤمنين دماءهم ، وأموالهم ، وأعراضهم ، وذكر ذلك في حجة الوداع ، فمن زعم أنه يبلغ مع الله إلى درجة يبيح الحق له ما حظر على المؤمنين – إلا المضطر على حال يلزمه إحياء للنفس لو بلغ العبد ما بلغ من العلم والعبادات – فذلك كفر بالله ، وقائل ذلك قائل بالإباحة ، وهم المنسلخون من الديانة .
وإن مما نعتقده : ترك إطلاق تسمية (العشق) على الله تعالى ، وبين أن ذلك لا يجوز لاشتقاقه ، ولعدم ورود الشرع به .
وقال : أدنى ما فيه أنه بدعة ، وضلالة ، وفيما نص الله من ذكر المحبة كفاية .
وإن مما نعتقده : أن الله لا يحل في المرئيات ، وأنه المتفرد بكمال أسمائه وصفاته ، بائن من خلقه ، مستو على عرشه ، وأن القرآن كلامه غير مخلوق ، حيث ما تلي ، ودرس ، وحفظ .
ونعتقد : أن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلاً ، واتخذ نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم خليلاً وحبيباً ، والخلة لهما منه على خلاف ما قاله المعتزلة : إن الخلة الفقر ، والحاجة .
إلى أن قال : والخلة ، والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما ، ولا تدخل أوصافه تحت التكييف ، والتشبيه ، وصفات الخلق من المحبة ، والخلة جائز عليها الكيف ، فأما صفاته تعالى فمعلومة في العلم ، وموجودة في التعريف ، قد انتفى عنهما التشبيه ، فالإيمان به واجب ، واسم الكيفية عن ذلك ساقط .

ومما نعتقده : أن الله أباح المكاسب ، والتجارات ، والصناعات ، وإنما حرم الله الغش ، والظلم ، وأما من قال بتحريم تلك المكاسب فهو ضال مضل مبتدع ، إذ ليس الفساد ، والظلم ، والغش من التجارات ، والصناعات في شيء ، إنما حرم الله ورسوله الفساد ، لا الكسب ، والتجارات ، فإن ذلك على أصل الكتاب والسنة جائز إلى يوم القيامة .

وإن مما نعتقد : أن الله لا يأمر بأكل الحلال ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات ، لأن ما طالبهم به موجود إلى يوم القيامة ، والمعتقد أن الأرض تخلو من الحلال ، والناس يتقلبون في الحرام ، فهو مبتدع ضال إلا أنه يقل في موضع ، ويكثر في موضع ، لا أنه مفقود من الأرض .

ومما نعتقده : أنا إذا رأينا من ظاهره جميل لا نتهمه في مكسبه ، وماله ، وطعامه ، جائز أن يؤكل طعامه ، والمعاملة في تجارته ، فليس علينا الكشف عن ماله . فإن سأل سائل على سبيل الاحتياط ، جاز إلا من داخل الظلمة .

ومن لا يتزع عن الظلم ، وأخذ الأموال بالباطل ، ومعه غير ذلك ، فالسؤال ، والتوقي ، كما سأل الصديق غلامه ، فإن كان معه من المال سوى ذلك مما هو خارج عن تلك الأموال فاختلطا فلا يطلق عليه الحلال ، ولا الحرام إلا أنه مشتبه ، فمن سأل استبرأ لدينه كما فعل الصديق . وأجاز ابن مسعود ، وسلمان الأكل منه ، وعليه التبعة ، والناس طبقات ، والدين الحنيفية السمحة .

وإن مما نعتقد : أن العبد ما دام أحكام الدار جارية عليه ، فلا يسقط عنه الخوف ، والرجاء ، وكل من ادعى الأمن فهو جاهل بالله ، وبما أخبر به عن نفسه (فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) وقد أفردت كشف عورات من قال بذلك .

ونعتقد : أن العبودية لا تسقط عن العبد ما عقل ، وعلم ما له ، وما عليه ، فيبقى على أحكام القوة ، والاستطاعة ، إذ لم يسقط الله ذلك عن الأنبياء ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ، ومن زعم أنه قد خرج عن رق العبودية إلى فضاء الحرية بإسقاط العبودية ، والخروج إلى أحكام الأحدية[1] ، المسدية بعلائق الآخرية ، فهو كافر لا محالة ، إلا من اعتراه علة أو رأفة ، فصار معتوهاً ، أو مجنوناً ، أو مبرسماً ، وقد اختلط عقله ، أو لحقه غشية يرتفع عنه بها أحكام العقل ، وذهب عنه التمييز ، والمعرفة ، فذلك خارج عن الملة ، مفارق للشريعة . ومن زعم الإشراف على الخلق : يعلم مقاماتهم ، ومقدارهم عند الله – بغير الوحي المنزل من قول رسول صلى الله عليه وسلم – فهو خارج عن الملة ، ومن ادعى أنه يعرف مآل الخلق ، ومنقلبهم ، وعلى ماذا يموتون عليه ، ويختم لهم – بغير الوحي من قول الله ، وقول رسوله – فقد باء بغضب من الله .

والفراسة حق على أصول ما ذكرناه ، وليس ذلك مما رسمناه في شيء ، ومن زعم أن صفاته تعالى بصفاته – ويشير في ذلك إلى غير آية العظمة ، والتوفيق ، والهداية – وأشار إلى صفاته عز وجل القديمة : فهو حلولي قائل باللاهوتية ، والالتحام ، وذلك كفر لا محالة .

ونعتقد : أن الأرواح كلها مخلوقة ، ومن قال إنها غير مخلوقة فقد ضاهى قول النصارى – النسطورية – في المسيح ، وذلك كفر بالله العظيم ، ومن قال إن شيئاً من صفات الله حال في العبد ، أو قال بالتبعيض على الله فقد كفر .

---

(١) يعنون به : وحدة الوجود .

والقرآن كلام الله ليس بمخلوق ، ولا حال في مخلوق ، وأنه كيفما تلي ، وقرئ ، وحفظ فهو صفة الله عز وجل ، وليس الدرس من المدروس ، ولا التلاوة من المتلو ، لأنه عز وجل بجميع صفاته وأسمائه غير مخلوق ، ومن قال بغير ذلك فهو كافر .

ونعتقد : أن القراءة الملحنة بدعة ، وضلالة ، وأن القصائد بدعة ، ومجراها على قسمين : فالحسن من ذلك من ذكر آلاء الله ، ونعمائه ، وإظهار نعت الصالحين ، وصفة المتقين ، فذلك جائز ، وتركه والاشتغال بذكر الله ، والقرآن ، والعلم أولى به .

وما جرى على وصف المرئيات ، ونعت المخلوقات فاستماع ذلك على الله كفر .

واستماع الغناء ، والرباعيات[1] على الله كفر ، والرقص بالإيقاع ، ونعت الرقاصين على أحكام الدين فسق ، وعلى أحكام التواجد ، والغناء لهو ، ولعب .

وحرام على كل من يسمع القصائد والربعيات الملحنة – الجائي بين أهل الأطباع – على أحكام الذكر إلا لمن تقدم له العلم بأحكام التوحيد ، ومعرفة أسمائه وصفاته ، وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك ، وما لا يليق به عز وجل مما هو متزه عنه ، فيكون استماعه كما قال (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) الآية .

وكل من جهل ذلك ، وقصد استماعه على الله على غير تفصيله فهو كفر لا محالة ، فكل من جمع القول ، وأصغى بالإضافة إلى الله فغير جائز ، إلا لمن عرف بما وصفت من ذكر الله ، ونعمائه ، وما هو موصوف به عز وجل مما ليس للمخلوقين فيه نعت ، ولا وصف ، بل ترك ذلك أولى وأحوط ، والأصل في ذلك أنها بدعة ، والفتنة فيها غير مأمونة على استماع الغناء .

والرباعيات بدعة ، وذلك مما أنكره المطلبي ، ومالك ، والثوري ، ويزيد بن هارون ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، والاقتداء بهم أولى من الاقتداء بمن لا يعرفون في الدين ، ولا لهم قدم عند المخلصين .

وبلغني أنه قيل لبشر بن الحارث : إن أصحابك قد أحدثوا شيئاً يقال له القصائد . قال مثل أيش ؟ قال مثل قوله : اصبري يا نفس حتى تسكني دار الجليل . فقال : حسن ، وأين يكون هؤلاء الذين يستمعون ذلك ؟ قال : قلت ببغداد ، فقال كذبوا – والله الذي لا إله غيره – لا يسكن ببغداد من يستمع ذلك .

قال أبو عبد الله : ومما نقول – وهو قول أئمتنا – إن الفقير إذا احتاج وصبر ولم يتكلف إلى وقت يفتح الله له كان أعلى ، فمن عجز عن الصبر كان السؤال أولى به على قوله صلى الله عليه وسلم : لأن يأخذ أحدكم حبله ...الحديث[2] .

ونقول : إن ترك المكاسب غير جائز ، إلا بشرائط موسومة ، من التعفف ، والاستغناء عما في أيدي الناس ، ومن جعل السؤال حرفة – وهو صحيح – فهو مذموم في الحقيقة خارج .

ونقول : إن المستمع إلى الغناء ، والملاهي – فإن ذلك كما قال عليه السلام : الغناء ينبت النفاق في القلب – وإن لم يكفر فهو فسق لا محالة .

---

(١) منظومة شعرية تتألف من وحدات ، كل وحدة منها أربعة أشطر تستقل بقافيتها .

(٢) هذه الجملة مشكلة ، ويرى محقق الكتاب أن العبارة يمكن أن تكون : فمن عجز كان الصبر ، وعدم السؤال أولى به .

والذي نختار : قول أئمتنا : إن ترك المراء في الدين ، والكلام في الإيمان مخلوق ، أو غير مخلوق ، ومن زعم أن الرسول صلى الله عليه وسلم واسط يؤدي ، وأن المرسل إليهم أفضل : فهو كافر بالله[١] ، ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة فقد كفر[٢] أ.هـ

ومن متأخريهم الشيخ الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني ، قال في كتاب (الغنية) : أما معرفة الصانع بالآيات ، والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يعرف ، ويتيقن أن الله واحد أحد . إلى أن قال : وهو بجهة العلو ، مستو على العرش ، محتو على الملك ، محيط علمه بالأشياء (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون) ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان ، بل يقال إنه في السماء على العرش ، كما قال (الرحمن على العرش استوى) وذكر آيات وأحاديث . إلى أن قال : وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش . قال : وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف ، وذكر كلاماً طويلاً لا يحتمله هذا الموضع ، وذكر في سائر الصفات نحو هذا .

ولو ذكرت ما قاله العلماء في هذا لطال الكتاب جداً .

في هذا المقطع يكمل المصنف نقله عن أئمة الصوفية ، أو من ينتحلهم الصوفية كالفضيل بن عياض ، وكيف هو اعتقادهم في كثير من مسائل الأصول ، خاصة ما يتعلق بالأسماء والصفات ، وكيف خالفهم المتأخرون ممن ينتسب لهم في كثير من هذه الاعتقادات الصحيحة .

وقد تضمنت هذه النصوص كثيراً من المسائل التي هي موافقة لنهج السلف الأول ، وفي بعضها كلام ، وليس الغرض الكلام عن هذه المسائل بالتفصيل ، لأن هذا يطول ، وبعضه سبق الكلام عنه في شرح الواسطية ، ولكن مراد المصنف إحراج المتأخرين المخالفين للسلف بأن هذا هو نهج أئمتكم فأين أنتم منه ؟!

ويحسن أن نقف مع بعض تلك المسائل التي لم نتكلم عنها في شرح الواسطية ، ومن ذلك :

مسألة : إثبات النفس لله .

فقد ورد في الكتاب ، والسنة ذكر النفس لله ، ومن ذلك قوله تعالى (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) وقوله (واصطنعتك لنفسي) وقوله (ويحذركم الله نفسه) وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن لله نفساً تليق بذاته سبحانه ، وجعلوا النفس صفة زائدة على الذات (كما أن نفس – روح – الإنسان صفة زائدة عن ذاته) وممن ذهب إلى هذا القول ابن خزيمة ، وابن خفيف كما هنا ، والبغوي ، وابن قدامة .

ونقل ابن تيمية عن جمهور أهل العلم أن النفس يراد بها الذات ، واختار هذا القول ، وكذا اختاره شيخنا ابن عثيمين ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) ذهب ابن عربي ، وابن الفارض ، وغيرهم إلى أن مرتبة الأولياء أعلى من مرتبة الأنبياء .

(٢) ذهب غلاة الصوفية إلى أن بعض الأولياء يتلقى من الله مباشرة ، ولهم في ذلك قصص ، ويقولون : أنتم تأخذون علمكم ميتاً عن ميت ، ونحن نأخذ من الحي الذي لا يموت .

مسألة : النور المضاف إلى الله على جهتين ، تارة يراد به **الصفة** ، كما في قوله ﷺ : حجابه النور ، لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه . رواه مسلم

وسبحات وجهه : جلاله ، ونوره ، كما قال الخليل ، وأبو عبيد .

وتارة يراد به **النور المخلوق** ، كما في قوله تعالى (الله نور السماوات والأرض) وقوله ﷺ : اللهم أنت نور السماوات ، والأرض . أي : منور السماوات والأرض ، كما في القراءة الأخرى (الله نوّر السماوات والأرض) .

مسألة : أهل السنة على أن الله لم يزل بصفاته ، لأن صفات الله صفات كمال ، فإذا لم يتصف بها في كل حين كان ذلك فقداً للكمال قبل الاتصاف بها .

فهو سبحانه خالق قبل أن يخلق ، ومصور قبل أن يصور ، ورحيم قبل أن يخلق ، ويرحم ، وهكذا .

وهذا معنى قول عمرو بن عثمان المكي فيما نقله المصنف هنا : خلصت له الأسماء السنية ، فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق ، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خلياً ، واسماً كان منه برياً تبارك وتعالى ، فكان هادياً سيهدي ، وخالقاً سيخلق ، ورازقاً سيرزق ، وغافراً سيغفر ، وفاعلاً سيفعل .... كذلك قال الله تعالى (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) بمعنى أنه سيجيء ، فلم يستحدث الاسم بالمجيء وتخلف الفعل لوقت المجيء ، فهو جاء سيجيء .

مسألة : أهل السنة على أن علم الله محيط بكل شيء أزلاً ، وأبداً ، وأنه سبحانه لا يستحدث له علم

قال ابن تيمية : إن علم الله السابق محيط بالأشياء على ما هي عليه ، لا محو فيه ، ولا تغيير ، ولا زيادة ، ولا نقص أ.هـ

وأما قول الله تعالى (حتى نعلم المجاهدين) ونحوها من الآيات التي قد يُفهم منها استحداث علم لله ، فقد أجاب أهل العلم عنها بعدة أجوبة ، ومنها :

١. المعنى ظهور العلم السابق ، فقوله (حتى نعلم المجاهدين) حتى يظهر علمنا السابق فيهم ، وقوله (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول) أي : إلا ليظهر علمنا السابق ، وتقوم به الحجة على من يتبع ، ومن يخالف .

٢. الفرق بين العلم السابق ، والعلم بعد الوقوع ، فعلم الله السابق علم بأن الشيء سيقع ، وأما علمه بعد وقوعه فهو علم بأنه واقع .

وهذا معنى كلام المحاسبي هنا : لنا قوله (حتى نعلم) (فسيرى الله) (إنا معكم مستمعون) فإنما معناه : حتى يكون الموجود فيعلمه موجوداً ، ويسمعه مسموعاً ، ويبصره مبصراً ، لا على استحداث علم ، ولا سمع ، ولا بصر .

٣. العلم السابق لا يترتب عليه الثواب ، والعقاب ، بخلاف العلم بعد وقوع المعلوم يترتب عليه الثواب ، والعقاب .

قال أبو عمر بن عبد البر : روينا عن مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، والأوزاعي ، ومعمر بن راشد في أحاديث الصفات أنهم كلهم قالوا : أمروها كما جاءت .

قال أبو عمر : ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من نقل الثقات ، أو جاء عن أصحابه رضي الله عنهم ، فهو علم يدان به ، وما أحدث بعدهم ، ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم فهو بدعة ، وضلالة .

وقال في شرح الموطأ لما تكلم على حديث النزول قال : هذا حديث ثابت النقل ، صحيح من جهة الإسناد ، ولا يختلف أهل الحديث في صحته ، وهو منقول من طرق – سوى هذه – من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه دليل على أن الله في السماء ، على العرش استوى ، من فوق سبع سموات ، كما قالت الجماعة ، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم : إن الله تعالى في كل مكان بذاته المقدسة .

قال : والدليل على صحة ما قال أهل الحق قول الله – وذكر بعض الآيات – إلى أن قال : وهذا أشهر وأعرف عند العامة ، والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته ، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ، ولا أنكره عليهم مسلم .

وقال أبو عمر بن عبد البر أيضاً : أجمع علماء الصحابة ، والتابعين الذين حمل عنهم التأويل ، قالوا في تأويل قوله (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم) : هو على العرش ، وعلمه في كل مكان ، وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله .

وقال أبو عمر أيضاً : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ، إلا إنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة . وأما أهل البدع الجهمية ، والمعتزلة كلها ، والخوارج فكلهم ينكرونها ، ولا يحملون شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقر بها مشبه ، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود ، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أئمة الجماعة . هذا كلام ابن عبد البر إمام أهل المغرب .

في هذا المقطع يعود المصنف لنقل كلام علماء أهل السنة ، ونقل عن أبي عمر بن عبد البر ، وهو من أئمة المالكية ، وقد نقل رحمه الله عن أئمة الإسلام : مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، والأوزاعي ، ومعمر بن راشد أنهم قالوا في أحاديث الصفات : أمروها كما جاءت . وفي هذا دلالة على نهي السلف عن التعمق في تفسير الصفات ، وأن مذهبهم إثبات حقيقة معناها المتبادر من ظاهر النص ، والنهي عن تفسير صفتها بما يخالف ظاهرها ، أو سياقها .

ثم نقل ابن عبد البر إجماع الصحابة ومن بعدهم على أن الله في السماء على العرش استوى ، وقبل ذلك نقل أن هذا الأمر لا يحتاج إلى مزيد تقرير ، لأنه مستقر في الفطر ، ولا يعارضه شيء . وبين أن إنكار ذلك إنما هو مما اختص به الجهمية ، والمعتزلة ، وفي هذا الكلام أبلغ رد على متأخري أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم الذين ينكرون هذه الصفة .

وبين رحمه الله أن أحاديث نزول الله إلى السماء الدنيا من الأحاديث الثابتة التي اتفق أهل الحديث على ثبوتها ، وذكر أن أحاديث النزول من دلائل علو الله تعالى .

وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري ، وذبه عنهم ، قال في كتابه (الأسماء والصفات) : باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين – لا من حيث الجارحة – لورود خبر الصادق به ، قال الله تعالى (يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقال (بل يداه مبسوطتان) وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب ، مثل قوله في غير حديث في حديث الشفاعة : يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده . ومثل قوله في الحديث المتفق عليه : أنت موسى اصطفاك الله بكلامه ، وخط لك الألواح بيده . وفي لفظ : وكتب لك التوراة بيده . ومثل ما في صحيح مسلم أنه سبحانه غرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده . ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يتكفأ أحدكم خبزته في السفر ، نزلاً لأهل الجنة . وذكر أحاديث مثل قوله (بيدي الأمر) (والخير في يديك) (والذي نفس محمد بيده) وأن الله (يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل) وقوله (المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين) وقوله (يطوي الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ثم يطوي الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟) وقوله (يمين الله ملأى ، لا يغيضها نفقة ، سحاء الليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم يغض ما في يمينه ، وعرشه على الماء ، وبيده الأخرى القسط ، يخفض ، ويرفع) وكل هذه الأحاديث في الصحاح . وذكر أيضاً قوله (إن الله لما خلق آدم قال له ويداه مقبوضتان : اختر أيهما شئت . قال : اخترت يمين ربي ، وكلتا يدي ربي يمين مباركة) وحديث (إن الله لما خلق آدم مسح على ظهره بيده) إلى أحاديث أخر ذكرها من هذا النوع .

ثم قال البيهقي : أما المتقدمون من هذه الأمة فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب .

وكذلك قال في الاستواء على العرش ، وسائر الصفات الخبرية ، مع أنه يحكي قول بعض المتأخرين .

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب (إبطال التأويل) : لا يجوز رد هذه الأخبار ، ولا التشاغل بتأويلها ، والواجب حملها على ظاهرها ، وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق ، ولا يعتقد التشبيه فيها ، لكن على ما روي عن الإمام أحمد ، وسائر الأئمة .

وذكر بعض كلام الزهري ، ومكحول ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وسفيان بن عيينة ، والفضيل بن عياض ، ووكيع ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والأسود بن سالم ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي عبيد ، ومحمد بن جرير الطبري ، وغيرهم في هذا الباب . وفي حكاية ألفاظهم طول . إلى أن قال : ويدل على إبطال التأويل : أن الصحابة ، ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها ، ولم يتعرضوا لتأويلها ، ولا صرفوها عن ظاهرها ، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه ، لما فيه من إزالة التشبيه ، ورفع الشبهة .

وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام في كتابه الذي صنفه في (اختلاف المصلين ، ومقالات الإسلاميين) وذكر فرق الروافض ، والخوارج ، والمرجئة ، والمعتزلة ، وغيرهم . ثم قال : مقالة أهل السنة ، وأصحاب الحديث ، جملة قول أصحاب الحديث ، وأهل السنة : الإقرار بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، وبما جاء عن الله تعالى ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يردون شيئاً من ذلك ، وأن

الله واحد أحد ، فرد صمد ، لا إله غيره ، لم يتخذ صاحبة ، ولا ولداً ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأن الله على عرشه كما قال (الرحمن على العرش استوى) وأن له يدين بلا كيف ، كما قال (خلقت بيدي) وكما قال (بل يداه مبسوطتان) وأن له عينين بلا كيف ، كما قال (تجري بأعيننا) وأن له وجهاً ، كما قال (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وأن أسماء الله تعالى لا يقال : إنها غير الله ، كما قالت المعتزلة ، والخوارج . وأقروا أن لله علماً ، كما قال (أنزله بعلمه) وكما قال (وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه) وأثبتوا له السمع ، والبصر ، ولم ينفوا ذلك عن الله ، كما نفته المعتزلة ، وأثبتوا لله القوة ، كما قال (أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) وذكر مذهبهم في القدر . إلى أن قال : ويقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، والكلام في اللفظ ، والوقف ، من قال باللفظ ، وبالوقف فهو مبتدع عندهم ، لا يقال اللفظ بالقرآن مخلوق ، ولا يقال غير مخلوق ، ويقرون أن الله يرى بالأبصار يوم القيامة ، كما يرى القمر ليلة البدر ، يراه المؤمنون ، ولا يراه الكافرون ، لأنهم عن الله محجوبون ، قال عز وجل (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) وذكر قولهم في الإسلام ، والإيمان ، والحوض ، والشفاعة ، وأشياء . إلى أن قال : ويقرون بأن الإيمان قول ، وعمل ، يزيد وينقص ، ولا يقولون مخلوق ، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار . إلى أن قال : وينكرون الجدل والمراء في الدين ، والخصومة ، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل ، ويتنازعون فيه من دينهم ، ويسلمون الروايات الصحيحة كما جاءت به الآثار الصحيحة التي جاءت بها الثقات ، عدل عن عدل ، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يقولون كيف ، ولا لم ، لأن ذلك بدعة عندهم . إلى أن قال : ويقرون أن الله يجيء يوم القيامة ، كما قال تعالى (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء ، كما قال (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) . إلى أن قال : ويرون مجانبة كل داع إلى بدعة ، والتشاغل بقراءة القرآن ، وكتابة الآثار ، والنظر في الآثار ، والنظر في الفقه ، مع الاستكانة والتواضع ، وحسن الخلق مع بذل المعروف ، وكف الأذى ، وترك الغيبة ، والنميمة ، والشكاية ، وتفقد المآكل ، والمشارب . قال : فهذه جملة ما يأمرون به ، ويستسلمون إليه ، ويرونه ، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله وهو المستعان .

وقال الأشعري أيضاً في اختلاف أهل القبلة في العرش ، فقال : قال أهل السنة ، وأصحاب الحديث : إن الله ليس بجسم ، ولا يشبه الأشياء ، وأنه استوى على العرش ، كما قال (الرحمن على العرش استوى) ولا نتقدم بين يدي الله في القول ، بل نقول استوى بلا كيف ، وأن له وجهاً ، كما قال (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وأن له يدين ، كما قال (خلقت بيدي) وأن له عينين ، كما قال (تجري بأعيننا) وأنه يجيء يوم القيامة هو ، وملائكته ، كما قال (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ، كما جاء في الحديث ، ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب ، أو جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقالت المعتزلة : إن الله استوى على العرش بمعنى استولى ، وذكر مقالات أخرى .

وقال أيضاً أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه (الإبانة في أصول الديانة) وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه ، وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه ، فقال : فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة : فإن قال قائل : قد

أنكرتم قول المعتزلة ، والقدرية ، والجهمية ، والحرورية ، والرافضة ، والمرجئة ، فعرفونا قولكم الذي به تقولون ، وديانتكم التي بها تدينون . قيل له : قولنا الذي نقول به ، وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكلام ربنا ، وسنة نبينا ، وما روي عن الصحابة ، والتابعين ، وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل – نضر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته – قائلون ، ولما خالف قوله مخالفون ، لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ، ودفع به الضلال ، وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزيغ الزائغين ، وشك الشاكين ، فرحمة الله عليه من إمام مقدم ، وجليل معظم ، وكبير مفهم . وجملة قولنا : أنا نقر بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، وبما جاءوا به من عند الله ، وبما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرد من ذلك شيئاً ، وأن الله واحد لا إله إلا هو ، فرد صمد ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأن الجنة حق ، والنار حق ، وأن الساعة آتية ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأن الله مستو على عرشه ، كما قال (الرحمن على العرش استوى) وأن له وجهاً ، كما قال (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وأن له يدين بلا كيف ، كما قال (خلقت بيدي) وكما قال (بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) وأن له عينين بلا كيف ، كما قال (تجري بأعيننا) وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالاً ، وذكر نحواً مما ذكر في الفرق . إلى أن قال :
ونقول : إن الإسلام أوسع من الإيمان ، وليس كل إسلام إيماناً ، وندين بأن الله يقلب القلوب بين إصبعين من أصابع الله عز وجل ، وأنه عز وجل يضع السموات على أصبع ، والأرضين على أصبع ، كما جاءت الرواية الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . إلى أن قال : وإن الإيمان : قول ، وعمل ، يزيد وينقص ، ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي رواها الثقات عدلاً عن عدل ، حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . إلى أن قال : ونصدق بجميع الروايات التي أثبتها أهل النقل ، من النزول إلى سماء الدنيا ، وأن الرب عز وجل يقول : هل من سائل ؟ هل من مستغفر ؟ وسائر ما نقلوه ، وأثبتوه ، خلافاً لما قال أهل الزيغ والتضليل . ونعول فيما اختلفنا فيه إلى كتاب ربنا ، وسنة نبينا ، وإجماع المسلمين ، وما كان في معناه ، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا به ، ولا نقول على الله ما لا نعلم . ونقول : إن الله يجيء يوم القيامة ، كما قال (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) وإن الله يقرب من عباده كيف شاء ، كما قال (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) وكما قال (ثم دنا فتدلى * فكان قاب قوسين أو أدنى) . إلى أن قال : وسنحتج لما ذكرناه من قولنا ، وما بقي مما لم نذكره باباً باباً . ثم تكلم على أن الله يُرى ، واستدل على ذلك ، ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق ، واستدل على ذلك ، ثم تكلم على من وقف في القرآن ، وقال لا أقول : إنه مخلوق ولا غير مخلوق ورد عليه . ثم قال : باب ذكر الاستواء على العرش ثم قال : (باب ذكر الاستواء على العرش) فقال : إن قال قائل : ما تقولون في الاستواء ؟ قيل له : نقول : إن الله مستو على عرشه ، كما قال (الرحمن على العرش استوى) وقال تعالى (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وقال تعالى (بل رفعه الله إليه) وقال تعالى (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه) وقال تعالى حكاية عن فرعون (يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً) كذب موسى في قوله : إن الله فوق السموات . وقال تعالى (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض) فالسموات فوقها العرش ، فلما كان العرش فوق السموات قال (أأمنتم

من في السماء) لأنه مستو على العرش الذي هو فوق السموات ، وكل ما علا فهو سماء ، فالعرش أعلى السموات ، وليس إذا قال (أأمنتم من في السماء) يعني جميع السموات ، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات . ألا ترى أن الله عز وجل ذكر السموات فقال تعالى (وجعل القمر فيهن نوراً) ولم يرد أن القمر يملؤهن ، وأنه فيهن جميعاً ، ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء ، لأن الله على عرشه الذي هو فوق السموات ، فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش ، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض .

ثم قال : فصل : وقد قال القائلون من المعتزلة ، والجهمية ، والحرورية : إن معنى قوله (الرحمن على العرش استوى) أنه استولى ، وقهر ، وملك ، وأن الله عز وجل في كل مكان ، وجحدوا أن يكون الله على عرشه ، كما قال أهل الحق ، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة ، فلو كان كما ذكروه ، كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة ، لأن الله قادر على كل شيء ، والأرض فالله قادر عليها ، وعلى الحشوش ، وعلى كل ما في العالم ، فلو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء – وهو عز وجل مستول على الأشياء كلها – لكان مستوياً على العرش ، وعلى الأرض ، وعلى السماء ، وعلى الحشوش ، والأقذار ، لأنه قادر على الأشياء ، مستول عليها ، وإذا كان قادراً على الأشياء كلها ، ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول : إن الله مستو على الحشوش ، والأخلية ، لم يجز أن يكون الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها ، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص العرش دون الأشياء كلها . وذكر دلالات من القرآن ، والحديث ، والإجماع ، والعقل .

ثم قال : باب الكلام في الوجه ، والعينين ، والبصر ، واليدين ، وذكر الآيات في ذلك . ورد على المتأولين لها بكلام طويل لا يتسع هذا الموضع لحكايته ، مثل قوله : فإن سُئلنا : أتقولون لله يدان ؟ قيل : نقول ذلك ، وقد دل عليه قوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) وقوله تعالى (لما خلقت بيدي) وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته ، وخلق جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده . وقد جاء في الخبر المذكور عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله خلق آدم بيده ، وخلق جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده ، وغرس شجرة طوبى بيده . وليس يجوز في لسان العرب ، ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل : عملت كذا بيدي . ويريد بها النعمة ، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها ، وما يجري مفهوماً في كلامها ، ومعقولاً في خطابها ، وكان لا يجوز في خطاب أهل البيان أن يقول القائل : فعلت كذا بيدي ، ويعني بها النعمة : بطل أن يكون معنى قوله تعالى (بيدي) النعمة . وذكر كلاماً طويلاً في تقرير هذا ونحوه .

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم – وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري ، ليس فيهم مثله لا قبله ، ولا بعده – قال في كتاب (الإبانة) تصنيفه : فإن قال قائل : فما الدليل على أن لله وجهاً ، ويداً ؟ قيل له قوله (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وقوله تعالى (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) فأثبت لنفسه وجهاً ، ويداً . فإن قال : فلم أنكرتم أن يكون وجهه ، ويده جارحة إن كنتم لا تعقلون وجهاً ، ويداً إلا جارحة ؟ قلنا : لا يجب هذا كما لا يجب إذا لم نعقل حياً ، عالماً ، قادراً إلا جسماً أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله سبحانه وتعالى ، وكما لا يجب في كل شيء كان قائماً بذاته أن يكون جوهراً ، لأنا وإياكم لم نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلا كذلك .

وكذلك الجواب لهم إن قالوا : يجب أن يكون علمه ، وحياته ، وكلامه ، وسمعه ، وبصره ، وسائر صفات ذاته عرضاً واعتلوا بالوجود .

وقال : فإن قال : فهل تقولون : إنه في كل مكان ؟ قيل له : معاذ الله ، بل مستو على عرشه كما أخبر في كتابه فقال (الرحمن على العرش استوى) وقال الله تعالى (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وقال (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور) قال : ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان ، وفمه ، والحشوش ، والمواضع التي يرغب عن ذكرها ، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن ، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان ، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض ، وإلى خلفنا ، وإلى يميننا ، وإلى شمالنا ، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه ، وتخطئة قائله .

وقال أيضاً في هذا الكتاب : صفات ذاته التي لم يزل ، ولا يزال موصوفاً بها هي : الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والإرادة والبقاء ، والوجه ، والعينان ، واليدان ، والغضب ، والرضا .

وقال في كتاب (التمهيد) كلاماً أكثر من هذا – لكن ليست النسخة حاضرة عندي – وكلامه ، وكلام غيره من المتكلمين في مثل هذا الباب كثير لمن يطلبه ، وإن كنا مستغنين بالكتاب ، والسنة ، وآثار السلف عن كل كلام .

في هذا المقطع ينقل المصنف رحمه الله نقولات عن أئمة أهل الكلام من الأشاعرة ، وهذا من أهم النقول ، إذ أن أصل هذه الفتوى في الرد على متأخري الأشاعرة ، ولذا أطال المصنف في هذه النقول ، ليبين أن المتأخرين منهم خالفوا أئمتهم في جل اعتقاداتهم ، ووافقوا الجهمية ، والمعتزلة الذين يزعمون أنهم يخالفونهم .

وليبين أن ما يذكره من اعتقاد ليس هو اعتقاد من عنده ، ولا اعتقاد خاص بالحنابلة كما يشغب عليه البعض .

ونقل هنا عن أبي الحسن الأشعري إمام الأشاعرة ، ومؤسس مذهبهم ، كما نقل عن الباقلاني المؤسس الثاني لمذهب الأشاعرة ، وهو رجل يقر له الأشاعرة بالعقل ، والعلم ، كما نقل عن البيهقي وهو من علماء الشافعية المعتنين بعلم الحديث ، وهو من الأشاعرة ، ونقل عن أبي يعلى الحنبلي ، وهو من أهل الكلام ، ويأتي قريباً نقله عن الجويني ، وهو من متأخري الأشاعرة ، وله شأن واضح في المذهب ، حيث حرف المذهب الأشعري ، وقربه إلى مذهب الاعتزال .

وفي هذه النقول عدد من المسائل العقدية يطول الكلام عليها ، وبعضها شبه تلخيص لكتاب ، والغرض منها بيان ما كان عليه ، أو رجع إليه أولئك الأعلام .

وملاك الأمر أن يهب الله للعبد حكمة ، وإيماناً بحيث يكون له عقل ، ودين حتى يفهم ، ويدين ، ثم نور الكتاب ، والسنة يغنيه عن كل شيء ، ولكن كثيراً من الناس قد صار منتسباً إلى بعض طوائف المتكلمين ، ومحسناً للظن بهم دون غيرهم ، ومتوهماً أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم ، فلو أتى بكل آية ما تبعها حتى يؤتى بشيء من كلامهم .

ثم هم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير متبعين لهم ، فلو أنهم أخذوا بالهدى الذي يجدونه في كلام أسلافهم لرجي لهم مع الصدق في طلب الحق أن يزدادوا هدى ، ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة ، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق ففيه شبه من اليهود الذين قال الله فيهم (وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقاً لما معهم قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين) فإن اليهود قالوا : لا نؤمن إلا بما أنزل علينا . قال الله تعالى لهم (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين) أي إن كنتم مؤمنين بما أنزل عليكم ؟! يقول سبحانه وتعالى : لا لما جاءتكم به أنبياؤكم تتبعون ، ولا لما جاءتكم به سائر الأنبياء تتبعون ، ولكن إنما تتبعون أهواءكم . فهذا حال من لم يقبل الحق لا من طائفته ، ولا من غيرها ، مع كونه يتعصب لطائفته بلا برهان من الله ، ولا بيان .

بعد أن نقل المصنف هذه النقول الكثيرة الموافقة لما كان عليه السلف في الجملة بين أن سبب العدول الحاصل من كثير من خاصة الناس في عصره عن منهج السلف هو تعصبهم لبعض الأئمة ، والفتنة بهم ، وإحسان الظن بهم ، والاغترار بما هم عليه من زخارف القول ، واعتقاد أنهم حققوا مسائل العلم بجمعهم بين نصوص الوحي ، والمقدمات العقلية ، بخلاف السلف .

ثم بين رحمه الله أن هؤلاء مع تعظيمهم لأسلافهم إلا أنهم مخالفون لهم في الحقيقة ، ولا أدل على ذلك من هذه النقول التي نقلها عن أئمتهم ، سواء بعد رجوعهم ، أو ما كانوا عليه كإثباتهم للصفات الخبرية مثلاً ، وبين رحمه الله أن هذا الصنيع منهم فيه مشابهة لليهود الذين يدعون الإيمان بما أنزل إليهم ، وهم في الحقيقة مخالفون لذلك ، بل مخالفون لكل حق إلا ما توحيه عليهم أهوائهم .

فاليهود يدعون الإيمان بالتوارة ، فقال الله لهم (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين) ؟! فلا بالتوراة تؤمنون ، ولا لسائر الأنبياء تتبعون ، وإنما تتبعون أهوائكم ، وكذلك هؤلاء لا لأئمتهم متبعون ، ولا لسائر الأئمة متبعون .

وقبل ذلك بين أن من أعظم الأسباب الصادة عن الحق التعصب للأشخاص ، أو الطوائف ، وذكر أن نور الكتاب والسنة يغني عن كل شيء ، وصدق الله سبحانه حين قال (يا أيها الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً) أي : علماً تفرقون به بين الحق والباطل ، والهدى والضلال .

وكذلك قال أبو المعالي الجويني في كتابه (الرسالة النظامية) : اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر ، فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم ذلك في آي الكتاب ، وما يصح من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها ، وتفويض معانيها إلى الرب . فقال : والذي نرتضيه رأياً ، وندين الله به عقيدة : اتباع سلف الأمة ، والدليل السمعي القاطع في ذلك إجماع الأمة ، وهو حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة . وقد درج صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها ، ودرك ما فيها – وهم صفوة الإسلام ، والمستقلون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة ، والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها – فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً ، أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصرهم ، وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع ، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكل معناها إلى الرب تعالى ، فليجر آية الاستواء ، والمجيء ، وقوله (لما خلقت بيدي) (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وقوله (تجري بأعيننا) وما صح من أخبار الرسول ، كخبر النزول وغيره على ما ذكرناه .

في هذا المقطع ينقل المصنف رحمه الله عن الجويني ، وهو من متأخري الأشاعرة ، وممن قصد المصنف الرد عليه ، وله كلام كثير في مخالفة منهج السلف ، وقد ذكر المصنف في بداية الفتوى أنه حصل له اضطراب ، وحيرة في آخر عمره ، ونقل قوله : لقد خضت البحر الخضم ، وتركت أهل الإسلام ، وعلومهم ، وخضت في الذي نهوني عنه ، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته ، فالويل لفلان ، وها أنا أموت على عقيدة أمي .

وقال : يا أصحابنا لا تشتغلوا بعلم الكلام ، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به .

وقال أبو الفتح الطبري : دخلت على أبي المعالي الجويني في مرضه ، فقال : اشهدوا عليَّ أني رجعت عن كل مقالة تخالف السنة ، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور .

وقد حاول الرجوع إلى ما كان عليه السلف ، ولكنه وقع في مذهب التفويض ظناً منه أنه مذهب السلف ، كما هو ظاهر من قوله هنا (وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها ، وتفويض **معانيها** إلى الرب . فقال : والذي نرتضيه رأياً ، وندين الله به عقيدة : اتباع سلف الأمة ....ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكل **معناها** إلى الرب تعالى) وفي هذا أبلغ بيان على أن القوم عندهم فتنة بعلم الكلام ، مع قلة خبرة بعلوم أهل الإسلام ، وما كانوا عليه .

وهذا هو آخر نقل في هذه الفتوى .

قلت : وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب ، وليس كل من ذكرنا شيئاً من قوله – من المتكلمين وغيرهم – يقول بجميع ما نقوله في هذا الباب وغيره ، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به ، وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه ، الذي رواه أبو داود في سننه : اقبلوا الحق من كل من جاء به ، وإن كان كافراً – أو قال فاجراً – واحذروا زيغة الحكيم . قالوا : كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق ؟ قال : إن على الحق نوراً ، أو قال كلاماً هذا معناه .

في هذا المقطع يبين المصنف قصده من هذه النقول التي نقلها ، ويبين أنه ليس بالضرورة أن من نقل عنهم يرتضي اعتقادهم ، وقولهم جملة ، بل مراده ذكر موافقتهم للسلف في بعض الأبواب ، وبيان مخالفة المنتسبين لهم في اعتقادهم .

وبين رحمه الله أن الحق يقبل من كل من جاء به .

وهذه النقول الطويلة التي ذكرها المصنف تشتمل على مسائل كثيرة ، كما أنها متضمنة لعدد من المسائل ، أو العبارات تحتاج إلى مناقشة لمخالفتها لمنهج السلف ، لم نتعرض لها تبعاً للمصنف ، إذ الغرض بيان مجمل اعتقاد هؤلاء .

فأما تقرير ذلك بالدليل ، وإماطة ما يعرض من الشبه ، وتحقيق الأمر على وجه يخلص إلى القلب ما يبرد به من اليقين ، ويقف على مواقف آراء العباد في هذه المهامِهُ[١] فما تتسع له هذه الفتوى ، وقد كتبت شيئاً من ذلك قبل هذا ، وخاطبت ببعض ذلك بعض من يجالسنا ، وربما أكتب – إن شاء الله – في ذلك ما يحصل به المقصود .

وجماع الأمر في ذلك : أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى ، والنور لمن تدبر كتاب الله ، وسنة نبيه ، وقصد اتباع الحق ، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه ، والإلحاد في أسماء الله ، وآياته .

بعد أن نقل هذه النقول الكثيرة المقررة لمنهج السلف بين أن هذه الفتوى لا تتسع لتفصيل ذلك ، والجواب عن الشبه العارضة ، وذكر أنه كتب في تفصيل ذلك في مواضع من كتبه ، وصدق رحمه الله تعالى ، فقد كتب في تقرير منهج السلف ، وفند الشبه بأقوى بيان ، وأجلى حجة .

ثم ذكر رحمه الله أن الكتاب ، والسنة يحصل بهما الاهتداء التام ، والنور التام لمن يريد الحق ، كما قال تعالى (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) ، وقال تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه * هدى للمتقين) فمن طلب الهدى بالقرآن ، والسنة تحصل له ، ومن تطلب الهدى بغير ذلك تاه في أودية الضلال ، وتقاذفته أمواج الشبهات ، والشهوات .

---

(١) الصحراء المترامية .

ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يناقض بعضه بعضاً ألبتة ، مثل أن يقول القائل : ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله (وهو معكم أينما كنتم) وقوله صلى الله عليه وسلم (إذ قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه) ونحو ذلك ، فإن هذا غلط . وذلك أن الله معنا حقيقة ، وهو فوق العرش حقيقة ، كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه وتعالى (هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير) فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء ، وهو معنا أينما كنا ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال (والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه) وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة ، من غير وجوب مماسة ، أو محاذاة عن يمين ، أو شمال ، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى .

فإنه يقال : ما زلنا نسير والقمر معنا ، أو والنجم معنا . ويقال : هذا المتاع معي لمجامعته لك ، وإن كان فوق رأسك . فالله مع خلقه حقيقة ، وهو فوق عرشه حقيقة .

المبحث الثامن : بيان أن منهج السلف موافق للأدلة الشرعية ، والأدلة العقلية ، ومن اعتقد أن منهج السلف يخالف أدلة الشرع ، أو يخالف العقل فقد أخطأ .

بعد أن بين المصنف أن من تمسك بالوحيين حصل له الاهتداء التام ، والنور التام ، بين هنا أنه لا يمكن أبداً أن يحصل تعارض بين آيتين ، أو حديثين ثابتين ، أو آية وحديث ، قال تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وذكر مثالاً لما يتوهمه البعض ممن لم يقدر الله حق قدره ، وقاس الخالق العظيم على المخلوق الضعيف ، فظنوا أن هناك تعارضاً بين إثبات علو الله ، وأنه على عرشه فوق السماء ، وبين ما أثبته القرآن من أن الله معنا ، كما في قوله تعالى (وهو معكم أينما كنتم) وذكر هنا أن المعية في لغة العرب إذا أطلقت فمعناها المقارنة المطلقة[1]، فإذا قيدت ، أو أضيفت حدد السياق معناها ، فقد يراد بها الممازجة ، وقد يراد بها التواجد والمصاحبة في المكان ، وقد يراد بها غير ذلك .

١. المعية الدالة على الممازجة : مثل : اسقوني لبناً مع ماء .

٢. المعية الدالة على المصاحبة في المكان : مثل : رأيت فلاناً مع فلان .

٣. معية لا تقتضي الممازجة ، ولا المصاحبة في المكان : مثل : زوجة فلان معه . يعني في عصمته ، وإن كانا في بلدين .

وعليه فلا تناقض بين الأمرين ، فالله على عرشه فوق السماء ، وهو مع خلقه بقدرته ، واطلاعه ، وعلمه ، وهو مع خاصة خلقه بنصره ، وتأييده ، كما يأتي بيانه .

---

(١) وهذا هو المعنى الكلي المشترك الموجود في الأذهان ، ويأتي الكلام عليه عند شرح التدمرية إن شاء الله .

ثم هذه (المعية) تختلف أحكامها بحسب الموارد ، فلما قال (يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها) إلى قوله (وهو معكم أينما كنتم) دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم ، شهيد عليكم ، ومهيمن عالم بكم . وهذا معنى قول السلف : إنه معهم بعلمه ، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته .

وكذلك في قوله (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم) إلى قوله (هو معهم أين ما كانوا) الآية . ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار (لا تحزن إن الله معنا) كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره ، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد . وكذلك قوله تعالى (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) وكذلك قوله لموسى وهارون (إنني معكما أسمع وأرى) هنا المعية على ظاهرها ، وحكمها في هذه المواطن النصر ، والتأييد .

وقد يدخل على صبي من يخيفه فيبكي فيشرف عليه أبوه من فوق السقف فيقول : لا تخف ، أنا معك ، أو أنا هنا ، أو أنا حاضر ، ونحو ذلك . ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه ، ففرق بين معنى المعية ، وبين مقتضاها ، وربما صار مقتضاها من معناها ، فيختلف باختلاف المواضع .

فلفظ (المعية) قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع ، يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر ، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع ، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها – وإن امتاز كل موضع بخاصية – فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق ، حتى يقال قد صرفت عن ظاهرها .

ونظيرها من بعض الوجوه (الربوبية ، والعبودية) فإنهما وإن اشتركتا في أصل الربوبية ، والعبودية فلما قال (برب العالمين) (رب موسى وهارون) كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق ، فإن من أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره ، فقد ربه ورباه ربوبية وتربية أكمل من غيره .

وكذلك قوله (عيناً يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجيراً) و (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً) فإن العبد تارة يعني به المعبد فيعم الخلق كما في قوله (إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً) وتارة يعني به العابد فيخص ، ثم يختلفون ، فمن كان أعبد علماً ، وحالاً كانت عبوديته أكمل ، فكانت الإضافة في حقه أكمل ، مع أنها حقيقة في جميع المواضع .

يبين المصنف هنا أن معية الله لخلقه تنقسم إلى قسمين :

١. معية عامة : وهذه المعية تشمل كل الخلق ، مؤمن وكافر ، بر وفاجر ، وهي بمعنى الإحاطة بالخلق علماً ، وقدرة ، وسمعاً ، وسلطاناً وغير ذلك من معاني ربوبيته ، فلا يخفى عليه سبحانه شيء من أمور خلقه ، وهي متضمنة للتهديد ، ولزوم المراقبة . قال ابن تيمية في قوله تعالى (وهو معكم أين ما كنتم) : دل ظاهر الخطاب أن حكم هذه المعية ومقتضاها ، أنه مطلع عليكم ، شهيد عليكم ، ومهيمن عالم بكم ، وهذا معنى قول السلف : إنه معهم بعلمه ، وهذا ظاهر الخطاب والحقيقة .

٢. معية خاصة : وهي التي تتضمن مع ما سبق من العلم ، والقدرة..... تتضمن أيضاً التأييد ، والنصرة ، وهي درجات :

أ. مقيدة بوصف : كقوله تعالى (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) وقوله (إن الله مع الصابرين) .

ب. مقيدة بشخص : كقوله تعالى (لا تحزن إن الله معنا) وقوله (إنني معكما أسمع وأرى) وهذه أعلاها .

قال ابن تيمية : وأما قوله (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) فقد دل السياق على أن المقصود ليس مجرد علمه ، وقدرته ، بل هو معهم في ذلك بتأييده ، ونصره ، وأنه يجعل للمتقين مخرجاً ، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون ، وكذلك قوله لموسى وهارون (إنني معكما أسمع وأرى) فإنه معهما بالتأييد ، والنصر ، والإعانة على فرعون وقومه .

وقال في مجموع الفتاوى : ولفظ المعية في كتاب الله جاء عاماً ، كما في هاتين الآيتين ، وجاء خاصاً كما في قوله (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) وقوله (إنني معكما أسمع وأرى) وقوله (لا تحزن إن الله معنا) فلو كان المراد أنه بذاته مع كل شيء ، لكان التعميم يناقض التخصيص ، فإنه قد علم أن قوله (لا تحزن إن الله معنا) أراد به تخصيصه ، وأبا بكر ، دون عدوهم من الكفار ، وكذلك قوله (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) خصهم بذلك دون الظالمين ، والفجار .

وأيضاً فلفظ (المعية) ليست في لغة العرب ، ولا شيء من القرآن يراد بها اختلاط إحدى الذاتين بالأخرى ، كما في قوله (محمد رسول الله والذين معه) وقوله (فأولئك مع المؤمنين) وقوله (اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) وقوله (وجاهدوا معكم) ومثل هذا كثير ، فامتنع أن يكون قوله (وهو معكم) يدل على أن ذاته مختلطة بذوات الخلق .

وأيضاً فإنه افتتح الآية بالعلم ، وختمها بالعلم ، فكان السياق يدل على أنه أراد أنه عالم بهم . وقد بسط الكلام عليه في موضع آخر ، وبين أن لفظ المعية في اللغة – وإن اقتضى المجامعة ، والمصاحبة ، والمقارنة – فهو إذا كان مع العباد لم ينافِ ذلك علوه على عرشه ، ويكون حكم معيته في كل موطن بحسبه ، فمع الخلق كلهم بالعلم ، والقدرة ، والسلطان ، ويخص بعضهم بالإعانة ، والنصر ، والتأييد أ.هـ

تنبيه : المعية العامة صفة ذاتية ، فالله لم يزل مع خلقه علماً ، وقدرة.... والمعية الخاصة صفة فعلية متعلقة بسبب ، مقتضية للمحبة .

وذكر رحمه الله أن هذا التقسيم ليس خاصاً بلفظ (المعية) بل مثله لفظ (الربوبية) ولفظ (العبودية) .

فهناك ربوبية عامة ، كما في قوله تعالى (رب العالمين) والمراد : مالكهم ، وسيدهم ، والمدبر لأمورهم ، المنعم عليهم ، المتصرف بهم ، القادر عليهم ، ونحو ذلك من معاني الربوبية .

وهناك ربوبية خاصة ، كما في قوله تعالى (رب موسى وهارون) والمراد : التدبير الخاص ، والإنعام الخاص ، والنصر ، والتأييد ، وغير ذلك .

وهناك عبودية عامة ، كما في قوله تعالى (إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً) والمعنى أنهم عبيد له تحت قهره ، وقدرته ، وهناك عبوددية خاصة ، كما في قوله تعالى (عيناً يشرب بها عباد الله) وهم من حققوا معنى العبودية لله تعالى ، وهناك عبودية أخص من ذلك وهي عبودية الأنبياء ، وهي درجات ومراتب ، كما قال تعالى (سبحان الذي أسرى بعبده) .

ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس (مشككة) لتشكك المستمع فيها ، هل هي من قبيل الأسماء المتواطئة ، أو من قبيل المشتركة في اللفظ فقط ، والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة ، إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك ، وإن كانت نوعاً مختصاً من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ .

مراد المصنف بقوله (ومثل هذه الألفاظ) لفظ المعية ، ولفظ الربوبية ، ولفظ العبودية .

هذه الألفاظ ألفاظ عامة ، مضمنة لمعانٍ تختلف قوة وضعفاً بحسب السياق ، وتشترك في اللفظ العام ، والمعنى العام .

ومثل هذه الألفاظ يسميها المناطقة بالألفاظ المشكِكة ، لتشكك المستمع فيها ، هل هي من قبيل الأسماء المتواطئة ، أو هي من قبيل الأسماء المشتركة .

والأسماء المتواطئة هي : ما اتحد لفظه ، ومعناه ، ، فاللفظ واحد والمعنى واحد . وتنقسم إلى قسمين :

أ. متواطئ مطلق : وهو ما كان المعنى فيه متساوياً ، كلفظ (الإنسان) يطلق على محمد ، وأحمد ، وعلي بمعنى واحد .

ب. متواطئ مشكك : وهو ما كان المعنى فيه متفاضلاً ، أو متبايناً ، كلفظ (النور) يطلق على نور القمر ، ونور المصباح ، ونور الوجه ، بنسب مختلفة .

والأسماء المشتركة هي : ما اتحد لفظه ، واختلف معناه ، كلفظ (العين) يطلق على العين الجارحة ، ويطلق على العين الجارية ، ويطلق على الذهب[١] .

وإذا نظرنا في هذه الألفاظ نجد أنها من باب الأسماء المتواطئة ، التي اشتركت في اللفظ العام ، **والمعنى العام**[٢] ، واختلفت في المعنى الخاص بحسب السياق .

فمثلاً كلمة (وجه) يدخل فيها : وجه الله ، ووجه الإنسان ، ووجه الحيوان ، ووجه النهار .... فاللفظ واحد ، والحقيقة متباينة ، لكن هناك معنى عام مشترك بين هذه الألفاظ .

ولو سلم المخالفون للسلف ، المحرفون للصفات – هروباً من التشبيه – بهذه القاعدة لما وقعوا فيما وقعوا فيه .

وسيأتي مزيد كلام عن هذه الألفاظ عند شرح (التدمرية) إن شاء الله تعالى .

وقوله (والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة) أي أن هذه الألفاظ ليست من الألفاظ المشتركة ، بل هي من الألفاظ المتواطئة ، لكنها من نوع المتواطئ الذي يتفاوت وصفه ، وهو ما يسميه البعض (الألفاظ المشككة) .

---

(١) يقول ابن تيمية : الأسماء المتفقة اللفظ قد يكون معناها متفقاً ، وهي المتواطئة ، وقد يكون معناها متبايناً ، وهي المشتركة اشتراكاً لفظياً ، كلفظ سهيل المقول على الكوكب ، وعلى الرجل .

(٢) ولذا قال ابن تيمية هنا : إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك ، وإن كانت نوعاً مختصاً من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ .

ومن علم أن (المعية) تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات – كإضافة الربوبية مثلاً – وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش ، وأن الله يوصف بالعلو ، والفوقية الحقيقية ، ولا يوصف بالسفول ، ولا بالتحتية قط ، لا حقيقة ، ولا مجازاً : علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف .

بعد أن بين المصنف أن لفظ (المعية) يختلف معناه بحسب السياق ، خلص أن موارد المعية في القرآن ، وكذلك السنة على حقيقتها ، وأن تفسيرها بتفسيرات مختلفة ليس من باب التحريف ، وإنما هو من الحقيقة حسب السياق .
والله عز وجل لم يزل متصفاً بالعلو ، والفوقية ، ولم يزل مع عموم خلقه بعلمه ، وقدرته ، ومع خاصة خلقه بنصره ، وتأييده . وسبق الكلام عن ذلك في شرح الواسطية .

ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به ، وتحويه فهو كاذب إن نقله عن غيره ، وضال إن اعتقده في ربه ، وما سمعنا أحداً يفهم هذا من اللفظ ، ولا رأينا أحداً نقله عن واحد ، ولو سئل سائر المسلمين : هل تفهمون من قول الله ، ورسوله (إن الله في السماء) أن السماء تحويه . لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول : هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا .

وإذا كان الأمر هكذا فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئاً محالاً لا يفهمه الناس منه ، ثم يريد أن يتأوله ، بل عند الناس (أن الله في السماء) (وهو على العرش) واحد ، إذ السماء إنما يراد به العلو ، فالمعنى أن الله في العلو لا في السفل .

يبين المصنف هنا أن كون الله في السماء لا يعني أن السماء تحيط به ، بل معنى ذلك أنه في العلو فوق السماء ، وفوق كل شيء ، كما قال ﷺ : وأنت الظاهر فليس فوقك شيء .

وبين رحمه الله أن هذا المعنى هو المعنى المتبادر من السياق ، فسائر الناس الذين لم تتلوث عقولهم بعلم الكلام ، والفلسفة يفهمون أن الله فوق السماء .

وكلمة (في) هنا لا تعني الظرفية ، كما في قوله تعالى (قل سيروا في الأرض) أي : على الأرض ، وليس داخلها ، وقال تعالى عن فرعون (لأصلبنكم في جذوع النخل) أي : على جذوع النخل .

وقد علم المسلمون أن كرسيه سبحانه وتعالى وسع السموات والأرض ، وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وأن العرش خلق من مخلوقات الله لا نسبة له إلى قدرة الله ، وعظمته ، فكيف يتوهم بعد هذا أن خلقاً يحصره ، ويحويه ؟! وقد قال سبحانه (ولأصلبنكم في جذوع النخل) وقال (فسيروا في الأرض) بمعنى (على) ونحو ذلك ، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازاً ، وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف ، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه فلا يبصق قبل وجهه) الحديث حق على ظاهره ، وهو سبحانه فوق العرش ، وهو قبل وجه المصلي ، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات ، فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء ، أو يناجي الشمس ، والقمر لكانت السماء ، والشمس ، والقمر فوقه ، وكانت أيضاً قبل وجهه .

وقد ضرب النبي صلى الله عليه وسلم المثل بذلك – ولله المثل الأعلى ، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه ، لا تشبيه الخالق بالمخلوق – فقال النبي صلى الله عليه وسلم (ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مخلياً به . فقال له أبو رزين العقيلي : كيف يا رسول الله وهو واحد ونحن جميع ؟! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله : هذا القمر كلكم يراه مخلياً به ، وهو آية من آيات الله ، فالله أكبر) أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال (إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس ، والقمر) فشبه الرؤية بالرؤية ، وإن لم يكن المرئي مشابهاً للمرئي ، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة ، وناجوه ، كل يراه فوقه قبل وجهه ، كما يرى الشمس ،والقمر ، ولا منافاة أصلاً .

ومن كان له نصيب من المعرفة بالله ، والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد .

يبين هنا رحمه الله أنه لا تعارض بين كون الله في السماء ، وكونه مع خلقه حقيقة ، أولاً لأن النصوص الشرعية جمعت بينهما ، وثانياً أن مثل هذا الأمر يقع حتى في المخلوقات ، فأنت تقول مثلاً : ما زلنا نسير والقمر معنا . مع أنه في العلو لم يترل ، لكنه معك حقيقة ، وأثره الذي هو ضوؤه كذلك .

وكذلك إذا صلى المصلي في الفلاة مثلاً فالسماء تكون أمامه قِبل وجهه ، وكذلك يكون القمر ، أو الشمس في بعض الأوقات .

وقبل ذلك ذكر أن الله أكبر من كل شيء ، فكيف يتصور أن خلقاً يحويه !

فالكرسي الذي هو موضع قدمي الرب سبحانه وتعالى وسع السموات والأرض ، وهذا الكرسي بالنسبة للعرش كحلقة في فلاة ، وهذا العرش الذي هو أعظم المخلوقات لا نسبة له إلى عظمة الله عز وجل ، وصدق الله (وما قدروا الله حق قدره) .

واعلم أن من المتأخرين من يقول : مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد . وهذا اللفظ مجمل ، فإن قوله (ظاهرها غير مراد) يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين ، وصفات المحدثين ، مثل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه ، و(إن الله معنا) ظاهره أنه إلى جانبنا ، ونحو ذلك ، فلا شك أن هذا غير مراد . ومن قال : إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى ، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات ، والأحاديث ، فإن هذا المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع . اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس ، فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار ، معذوراً في هذا الإطلاق . فإن الظهور ، والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس ، وهو من الأمور النسبية . وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر أن هذا ليس هو الظاهر ، حتى يكون قد أعطى كلام الله ، وكلام رسوله حقه لفظاً ، ومعنى .

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله (الظاهر غير مراد عندهم) أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات ، والأحاديث مما يليق بجلال الله ، وعظمته ، ولا يختص بصفة المخلوقين ، بل هي واجبة لله ، أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً ، أو جوازا خارجياً غير مراد ، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف ، أو تعمد الكذب ، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل – لا نصاً ، ولا ظاهراً – أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش ، ولا أن الله ليس له سمع ، ولا بصر ، ولا يد حقيقة . وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف ، ويقولون : إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف – بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات ، والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى – ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها ، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها لمسيس الحاجة إلى ذلك ، ويقولون : الفرق بين الطريقين : أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل ، وأولئك لا يعينون ، لجواز أن يراد غيره .

وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف ، أما في كثير من الصفات فقطعاً ، مثل أن الله تعالى فوق العرش ، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم – الذي لم يحك هنا عشره – علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة ، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط ، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك . والله يعلم أني بعد البحث التام ، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ما رأيت كلام أحد منهم يدل – لا نصاً ، ولا ظاهراً ، ولا بالقرائن – على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر ، بل الذي رأيته أن كثيراً من كلامهم يدل – إما نصاً ، وإما ظاهراً – على تقرير جنس هذه الصفات ، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة ، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة ، وما رأيت أحداً منهم نفاها ، وإنما ينفون التشبيه ، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه ، مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضاً ، كقول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري : من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ، ولا رسوله تشبيهاً .

وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا : هذا جهمي معطل . وهذا كثير جداً في كلامهم ، فإن الجهمية ، والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً – كذباً منهم ، وافتراء – حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك ، حتى قال ثمامة بن الأشرس من رؤساء الجهمية : ثلاثة من

الأنبياء مشبهة : موسى حيث قال (إن هي إلا فتنتك) وعيسى حيث قال (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) ومحمد صلى الله عليه وسلم حيث قال (ينزل ربنا) .
وحتى إن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة مثل : مالك وأصحابه ، والثوري وأصحابه ، والأوزاعي وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي عبيد وغيرهم في قسم المشبهة .

في هذا المقطع يريد المصنف أن يبين حقيقة مذهب السلف في الصفات ، ويدفع عنه التقولات ، والتوهمات الباطلة .
وسبق أن بين أن مذهب السلف في الصفات هو إثباتها على الحقيقة ، والمعنى أن لهذه الصفات معانٍ تفهم من لفظها ، وتثبت لله على الوجه اللائق به سبحانه ، خلافاً للمفوضة ، والمعطلة المحرفة .
ومن نسب إلى السلف أنهم يفوضون معاني النصوص فهو إما كاذب ، أو جاهل بمذهبهم ، والثابت عنهم هو تفويض كيفية الصفات .
وذكر هنا أن بعض المتأخرين حتى من المنتسبين للسلف يقولون : إن السلف يقولون عن نصوص الصفات إن (ظاهرها غير مراد) وهذا الاطلاق لا يصح عن السلف ، وهو من الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق وخلافه ، والقاعدة أن الألفاظ المجملة تُرد كلفظ ، ويستفصل عن معناها ، فإن كان حقاً قُبل مع رد اللفظ ، وإن كان باطلاً رُد .
وهذه العبارة توهم أن السلف يردون ظواهر النصوص في الصفات ، وسبق أن مذهبهم غير ذلك ، لكن المصنف هنا أدخل احتمالاً وهو كون القائل ربما أراد أنهم يردون ما قد يتبادر إلى أذهان بعض الناس من تشبيه صفات الله بصفات المخلوقين ، فيصح النفي هنا ، ولكن ينبه أن هذا الأمر ليس هو ظاهر النص ، ولا يحصل ذلك لكل الناس ، بل كل من سمع نصوص الصفات يعلم أنها ليست كصفات المخلوقين ، بل هي صفات تليق بالله ، حتى كفار قريش لم يفهموا من نصوص الصفات إلا ما يليق بالله ، ولذا لم يعارضوا النبي ﷺ في هذا الباب .
وذكر رحمه الله أن بعض الناس يجعل طريقة السلف ، وطريقة المأولة واحدة ، فيقول : الجميع اتفق على أن نصوص الصفات لا تدل على حقيقة الصفات ، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها لاحتمال تعدد المعنى ، وأهل التأويل أولوها لمسيس الحاجة إلى ذلك .
ولا شك أن هذا الكلام غير صحيح ، وسبق بيان حقيقة مذهب السلف ، وكيف أنهم يثبتون ، ويبينون حقيقة النصوص على ما هي عليه ، مع نفيهم للتشبيه .

وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءا سماه (تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة) ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب ، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه – يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد – كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي بألقاب افتروها .

فالروافض تسميهم نواصب ، والقدرية يسمونهم مجبرة ، والمرجئة تسميهم شكاكاً ، والجهمية تسميهم مشبهة ، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ، ونوابت ، وغثاء ، وغثراً ، إلى أمثال ذلك .

كما كانت قريش تسمي النبي صلى الله عليه وسلم تارة مجنوناً ، وتارة شاعراً ، وتارة كاهناً ، وتارة مفترياً .

قالوا فهذه علامة الإرث الصحيح ، والمتابعة التامة ، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتقاداً ، واقتصاداً ، وقولاً ، وعملاً ، فكما أن المنحرفين عنه يسمونهم بأسماء مذمومة ، مكذوبة – وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة – فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في المحيا ، والممات ، باطناً ، وظاهراً .

وأما الذين وافقوه ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر ، والذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن ، والذين وافقوه ظاهراً وباطناً بحسب الإمكان ، فلا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيهم نقصاً يذمونهم به ، ويسمونهم بأسماء مكذوبة – وإن اعتقدوا صدقها – .

كقول الرافضي : من لم يبغض أبا بكر – رضي الله عنه – وعمر : فقد أبغض علياً ، لأنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة منهما ، ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً ، بناء على هذه الملازمة الباطلة التي اعتقدها صحيحة ، أو عاند فيها وهو الغالب .

وكقول القدري : من اعتقد أن الله أراد الكائنات ، وخلق أفعال العباد ، فقد سلب من العباد الاختيار ، والقدرة ، وجعلهم مجبورين كالجمادات التي لا إرادة لها ، ولا قدرة .

وكقول الجهمي : من قال إن الله فوق العرش فقد زعم أنه محصور ، وأنه جسم مركب محدود ، وأنه مشابه لخلقه .

وكقول الجهمية المعتزلة : من قال إن لله علماً ، وقدرة ، فقد زعم أنه جسم مركب ، وأنه مشبه ، لأن هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز ، وكل متحيز جسم مركب ، أو جوهر فرد ، ومن قال ذلك فهو مشبه ، لأن الأجسام متماثلة .

ومن حكى عن الناس المقالات ، وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة – بناء على عقيدته التي هم مخالفون له فيها – فهو وربه ، والله من ورائه بالمرصاد ، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله .

في هذا المقطع يذكر المصنف كيف أن أهل البدع رموا أهل السنة بألفاظ التشنيع والسخرية ، فكل طائفة من طوائف المبتدعة ترمي أهل السنة بلفظ مختلف ، فمثلاً :

الروافض يسمون أهل السنة (نواصب) لأنهم يوالون أبا بكر وعمر .

وعند الروافض أن من والى أبا بكر وعمر فقد نصب العداء لعلي رضي الله عنه ، وقاعدتهم أن (من تولى الصحابة لم يتول القرابة) وأنه (لا ولاء إلا ببراء) فلا ولاء لآل البيت إلا بالبراءة من عموم الصحابة .

والقدرية يسمون أهل السنة (مجبرة) لأنهم يقولون : إن أفعال العباد مخلوقة .

وعند القدرية (المعتزلة) أن من قال ذلك فقد سلب العباد من الاختيار ، والقدرة في أفعالهم ، وجعلهم مجبورون على أفعالهم كالجمادات ، لا إرادة لها ، ولا قدرة .

والمرجئة يسمون أهل السنة (الشكاك) لأنهم يجيزون الاستثناء في الإيمان .

وعند المرجئة لا يجوز الاستثناء في الإيمان ، ومن استثناء في إيمانه فهو شاك ، ومعنى الاستثناء أن يقول (أنا مؤمن إن شاء الله).

والجهمية يسمون أهل السنة (مشبهة) لأنهم يثبتون الصفات .

وعند الجهمية أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه .

وأهل الكلام يسمون أهل السنة (حشوية ، ونوابت ، وغثاء ، وغثراً) لأنهم يثبتون الصفات ، ويقفون عند النصوص .

وأهل الكلام لا يثبتون جميع الصفات ، وهم متفاوتون في إثبات ذلك .

ومعنى (حشوية) من الحشو وهو ما لا خير فيه ، و (نوابت) وهو النبت الصغير الذي لا نفع فيه ، و (غثاء) كل ما لا خير فيه ، والأصل فيه ما يحمله السيل من الأوساخ ، وغيرها ، و (غثراً) جهالاً لا يفقهون .

وسبق في شرح الواسطية الرد على كل هذه الطوائف .

وبين المصنف هنا أن هذه الألقاب علامة الإرث الصحيح ، كما قال تعالى (كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون) وقال تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً) وقد لاقى النبي ﷺ أنواع السخرية ، ومختلف الألقاب من قومه ، فقيل عنه : ساحر ، وشاعر ، وكاهن ، ومجنون ، وأفاك ، وصدق الله (ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً) ، (والعاقبة للمتقين) ، (ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله) .

وجماع الأمر : أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات ، وأحاديثها ستة أقسام ، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة .

قسمان يقولان : تجرى على ظواهرها .

وقسمان يقولان : هي على خلاف ظاهرها .

وقسمان يسكتون .

أما الأولون فقسمان :

أحدهما : من يجريها على ظاهرها ، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين .

فهؤلاء المشبهة ، ومذهبهم باطل أنكره السلف ، وإليهم يتوجه الرد بالحق .

الثاني : من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله ، كما يجري ظاهر اسم : العليم ، والقدير ، والرب ، والإله ، والموجود ، والذات ، ونحو ذلك ، على ظاهرها اللائق بجلال الله ، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق إما جوهر محدث ، وإما عرض قائم به . فالعلم ، والقدرة ، والكلام ، والمشيئة ، والرحمة ، والرضا ، والغضب ، ونحو ذلك في حق العبد أعراض ، والوجه ، واليد ، والعين في حقه أجسام .

فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً ، وقدرة ، وكلاماً ، ومشيئة – وإن لم يكن ذلك عرضاً ، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين – جاز أن يكون وجه الله ، ويداه صفات ليست أجساماً ، يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين .

وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيره عن السلف ، وعليه يدل كلام جمهورهم ، وكلام الباقين لا يخالفه ، وهو أمر واضح ، فإن الصفات كالذات .

فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات ، فصفاته ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات .

فمن قال : لا أعقل علماً ، ويداً إلا من جنس العلم ، واليد المعهودين .

قيل له : فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين .

ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته ، وتلائم حقيقته ، فمن لم يفهم من صفات الرب – الذي ليس كمثله شيء – إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ، ودينه .

وما أحسن ما قال بعضهم : إذا قال لك الجهمي : كيف استوى ؟ أو كيف يترل إلى سماء الدنيا ؟ أو كيف يداه ؟ ونحو ذلك . فقل له : كيف هو في ذاته ؟ فإذا قال لك : لا يعلم ما هو إلا هو ، وكنه الباري تعالى غير معلوم للبشر .

فقل له : فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف ، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم كيفيته ، وإنما تعلم الذات ، والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي لك .

بل هذه المخلوقات في الجنة قد ثبت عن ابن عباس أنه قال : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء .

وقد أخبر الله تعالى أنه لا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن في الجنة ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر .

فإذا كان نعيم الجنة ، وهو خلق من خلق الله كذلك ، فما ظنك بالخالق سبحانه وتعالى .
وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها ، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها ، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى ؟ مع أنا نقطع بأن الروح في البدن ، وأنها تخرج منه ، وتعرج إلى السماء ، وأنها تسل منه وقت النزع كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة ، لا نغالي في تجريدها غلو المتفلسفة ، ومن وافقهم – حيث نفوا عنها الصعود ، والنزول ، والاتصال بالبدن ، والانفصال عنه ، وتخبطوا فيها حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته ، فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون هذه الصفات ثابتة لها بحسبها ، إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق النصوص ، فيكونون قد أخطئوا في اللفظ وأنى لهم بذلك .
ولا نقول : إنها مجرد جزء من أجزاء البدن كالدم ، والبخار مثلاً ، أو صفة من صفات البدن ، والحياة ، وأنها مختلفة الأجساد ، ومساوية لسائر الأجساد في الحد والحقيقة ، كما يقول طوائف من أهل الكلام ، بل نتيقن أن الروح عين موجودة غير البدن ، وأنها ليست مماثلة له ، وهي موصوفة بما نطقت به النصوص حقيقة لا مجازاً ، فإذا كان مذهبنا في حقيقة الروح ، وصفاتها بين المعطلة ، والممثلة فكيف الظن بصفات رب العالمين .

المبحث التاسع : بيان أن أقسام الناس في باب الأسماء والصفات لا تخرج عن ستة أصناف ، على كل صنف طائفة : قسمان يثبتان ، وقسمان ينفيان ، وقسمان يتوقفان .
في هذا المقطع يلخص المصنف أقوال الناس في التعامل مع نصوص الصفات ، وبين رحمه الله أن القسمة لا تخرج عن ستة أصناف ، على كل صنف طائفة ، وذكر هذه الطوائف مع شيء من التعليق .
أولاً : من يجري نصوص الصفات على ظاهرها ، وهؤلاء صنفان :
١. المشبهة : وهؤلاء يثبتون نصوص الصفات ، ولا يحرفون معناها عن حرفه ، ولكنهم يعتقدون أن صفات الخالق من جنس صفات المخلوقين ، وغفلوا عن قول الله تعالى (ليس كمثله شيء) .
والمشبهة ليسوا على نهج واحد في التشبيه ، وليست لهم مدرسة تجمعهم ، فأول من عُرف بالتشبيه هو هشام بن الحكم الرافضي ، الذي زعم أن الله جسم ، له حد ، طوله كعرضه ، وهشام بن سالم الجواليقي الرافضي ، الذي زعم أن الله على صورة آدم ، ثم جاء محمد بن كرام وتبنى مذهب التشبيه ، وكذا وقع في التشبيه بعض الفقهاء .
٢. السلف : وهؤلاء يثبتون نصوص الصفات ، ولا يحرفون معناها ، ويعتقدون أن لها معانٍ حقيقية تفهم من ظاهر النص ، وأن هذه الصفات لا تماثل صفات المخلوقين ، لقوله تعالى (ليس كمثله شيء) .
وهذا المنهج هو المنهج الذي كان عليه الصحابة ، وأئمة الدين ، وهو الموافق لما أنزل الله .
واستطرد المصنف في تصحيح هذا المذهب ، وذكر قاعدة غالية في هذا الباب ، سبق الكلام عنها في شرح قواعد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات ، وهي أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، فكما أننا نثبت لله ذاتاً حقيقية لا تشبه ذوات المخلوقين ، كذلك نثبت له صفاتاً تليق به لا تشبه صفات المخلوقين .

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى : العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف ، فإن كان الموصوف لا تعلم كيفيته امتنع أن تعلم كيفية الصفة .

وهذه القاعدة ذكرها الخطابي ، وتكلم عنها ابن تيمية في التدمرية أيضاً ، وهي حجة داحضة لمن ينكر صفات الله ، كالجهمية ، والمعتزلة ، ومن يشبه صفات الله بصفات المخلوقين .

فيقال لهم : كما أنكم تثبتون ذاتاً لله وتنفون علمكم بكيفيتها ، كذلك نحن نثبت صفات الله ونجهل كيفيتها .

وضرب لذلك مثلين :

الأول : ما ذكره الله تعالى من نعيم الجنة ، من النخيل ، والأعناب ، والسرر ، والأنهار ، وغير ذلك من أصناف النعيم ، فإنا نؤمن بذلك كله ، ونؤمن أن لهذه الأشياء حقيقة ، ومع ذلك نجهل كيفية هذه الأشياء ، كما جاء عن ابن عباس أنه قال : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء .

وقد أخبر الله تعالى أنه لا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ، وأخبر النبي ﷺ أن في الجنة ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر .

فإذا كان نعيم الجنة ، وهو خلق من خلق الله كذلك ، فما ظنك بالخالق سبحانه وتعالى .

والثاني : الروح التي تسكن في الجسد ، فإنا نؤمن بها ، ونؤمن أنها تخرج خروجاً مختلفاً ، ومع ذلك نجهل كنهها وكيفيتها ، ونجهل كيفية اتصالها ، وكيفية خروجها ، وغير ذلك ، كما قال تعالى (ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) .

وذكر هنا لطيفة ، وهي أن مذهب أهل السنة في الروح بين المعطلة ، والمشبهة ، فكذلك هم في صفات الله تعالى .

وكذلك يقال لمن أثبت بعض الصفات ، وأنكر البعض الآخر ، يقال له : باب الصفات واحد ، فإذا كنت تثبت لله علماً ، وقدرة ، وإرادة تليق به ، فكذلك نحن نثبت له رحمة ، ورضاً ، وغضباً يليق به ، ويأتي مزيد كلام عن ذلك في شرح التدمرية إن شاء الله .

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها ، أعني الذين يقولون : ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط ، وأن الله لا صفة له ثبوتية ، بل صفاته إما سلبية ، وإما إضافية ، وإما مركبة منهما ، أو يثبتون بعض الصفات – وهي الصفات السبعة ، أو الثمانية ، أو الخمسة عشر – أو يثبتون الأحوال دون الصفات ، ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث ، على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين .

فهؤلاء قسمان : قسم يتأولونها ، ويعينون المراد ، مثل قولهم (استوى) بمعنى استولى ، أو بمعنى علو المكانة والقدر ، أو بمعنى ظهور نوره للعرش ، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه ، إلى غير ذلك من معاني المتكلمين .

وقسم يقولون : الله أعلم بما أراد بها ، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه .

يكمل المصنف في هذا المقطع أصناف الناس في نصوص الصفات ، ويذكر هنا :

ثانياً : من ينفي ظواهر نصوص الصفات ، وهؤلاء صنفان :

١. المعطلة المأولة (المحرفة) : وهؤلاء يعطلون الله عن صفاته الظاهرة من النصوص ، ويحرفون ظواهر النصوص إلى معانٍ لم تدل عليها النصوص ، وهؤلاء طوائف متعددة ، اشتركوا في التعطيل ، وتباينوا في الأخذ بهذا النهج ، فمنهم من ينكر جميع الأسماء والصفات ، كالجهمية ، ومنهم من يثبت عموم الأسماء وينكر جميع الصفات ، كالمعتزلة ، ومنهم من لا يثبت إلا سبع صفات ، كما هو مذهب متأخري الأشاعرة ، ومذهب متقدميهم على إثبات أكثر من ذلك ، ومنهم من ينكر الصفات الخبرية ، كالوجه ، واليد ، والقدم .... بزعم التشبيه ، كما هو مذهب متأخري الأشاعرة .

٢. المعطلة (المفوضة) : وهؤلاء يعطلون الله عن صفاته الظاهرة من النصوص ، لكنهم لا يفسرون نصوص الصفات ، بل يثبتون لفظها ، ويفوضون معناها ، ويجعلون معاني نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله .

وهذ المذهب من أشر أقوال أهل البدع في هذا الباب ، كما ذكر ذلك ابن تيمية ، وقد نُسب هذا المذهب إلى السلف ، ومذهب السلف ظاهر ومعروف ، وهو بريء من هذا المذهب الباطل ، وسبق رد المصنف على هذا في هذه الرسالة .

قال شيخنا : والفرق بين هاتين الطائفتين : أن الأولى أثبتوا لنصوص الصفات معنى لكنه خلاف ظاهرها ، وأما الثانية فيفوضون ذلك إلى الله من غير إثبات معنى ، مع قولهم : إنه لا يراد من تلك النصوص إثبات صفة لله عز وجل .

قوله (وأن الله لا صفة له ثبوتية ، بل صفاته إما سلبية ، وإما إضافية ، وإما مركبة منهما) سبق الكلام عن هذه المصطلحات .

قوله (أو يثبتون الأحوال دون الصفات) قال شيخنا يوسف الغفيص : كما هي طريقة خلق من المعتزلة ، وأخص من تكلم بها من المعتزلة هو أبو هاشم الجبائي ، فإن أبا هاشم الجبائي كغيره من المعتزلة ينفي الصفات ، ولكنه أثبت الأحوال ، فإن العلم – مثلاً – كصفة مختصة بالله يقال فيه : إن لله علماً هو صفة تليق به ، لكن المعتزلة تنفي هذه الصفة مع اتفاقها على أن الله عليم ، أي : أنهم يثبتون الاسم ، وحكم الصفة – أي : الحكم المتعلق بها ، وهو أن الله يعلم أحوال العالم– لكنهم ينفون الصفة من جهة قيامها بالذات . فجاء أبو هاشم الجبائي وأثبت مع حكم الصفة والاسم الحال – وهو العالمية – ، فهو يجعلها حالاً ، وليست صفة .

وجمهور المعتزلة لا تثبت هذه الأحوال ، إنما أثبتها أبو هاشم الجبائي ابن أبي علي الجبائي ، وتبعه عليها خلق من المعتزلة ، وطائفة من متكلمة الصفاتية من الأشعرية وغيرهم ، كالقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني ، ومن وافقه من متكلمة الأشعرية ، وبعض الفقهاء من أصحاب الأئمة الذين وافقوا القاضي أبا بكر على إثبات مسألة الأحوال تبعاً لــأبي هاشم الجبائي .

لكن ينبه إلى أن بعض الفقهاء كــأبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي يثبت مسألة الأحوال ، ولكن الأحوال التي يثبتها ابن عقيل ليست هي الأحوال التي أثبتها أبو هاشم ، والباقلاني ، وأمثالهما من المتكلمة ، وإن كان ابن عقيل أيضاً يسميها الأحوال ، أو الإضافات أ.هـــ

وأما القسمان الواقفان : فقوم يقولون : يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله ، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك .

وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم .

وقوم يمسكون عن هذا كله ، ولا يزيدون على تلاوة القرآن ، وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم ، وألسنتهم عن هذه التقديرات .

فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها .

يكمل المصنف في هذا المقطع أصناف الناس في نصوص الصفات ، ويذكر هنا :

ثالثاً : من يتوقف في ظواهر نصوص الصفات ، وهؤلاء صنفان :

١. صنف يجوزون الأمرين ، فيقولون : يحتمل أن يكون المراد بنصوص الصفات إثبات صفات لله ، ويحتمل أن لا يكون ذلك ، وذكر المصنف هنا أن هذا القول عليه كثير من الفقهاء وغيرهم .

٢. صنف لا يفكرون أصلاً ، ولا يتدبرون في هذه النصوص ، بل لا يزيدون على تلاوة القرآن ، وقراءة الحديث ، معرضين عن فهم المعاني ، وهؤلاء يصدق عليهم قول النبي ﷺ : يقرؤن القرآن ، لا يجاوز حناجرهم .

قال المصنف : فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها .

والصواب في كثير من آيات الصفات ، وأحاديثها : القطع بالطريقة الثابتة[1] ، كالآيات ، والأحاديث الدالة على أن الله – سبحانه وتعالى – فوق عرشه ، ويعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب ، والسنة ، والإجماع على ذلك ، دلالة لا تحتمل النقيض ، وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض ، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم ، والإيمان ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .

ومن اشتبه عليه ذلك ، أو غيره فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام يصلي من الليل قال : اللهم رب جبرائيل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم . وفي رواية لأبي داود أنه كان يكبر في صلاته ثم يقول ذلك .

فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه ، وأدمن النظر في كلام الله ، وكلام رسوله ، وكلام الصحابة ، والتابعين ، وأئمة المسلمين انفتح له طريق الهدى ، ثم إن كان قد خبر نهايات إقدام المتفلسفة ، والمتكلمين في هذا الباب ، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهاناً هو شبهة ، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها ، أو شبهة مركبة من قياس فاسد ، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية ، أو دعوى إجماع لا حقيقة له ، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة .

بعد أن ذكر المصنف أقسام الناس الستة في التعامل مع نصوص الصفات ، ذكر أن الحق الذي لا مرية فيه هو ما كان عليه السلف الصالح من إثبات الصفات لله على ما يليق بجلاله وعظمته ، وأن لنصوص الصفات ظواهر معروفة في كلام العرب تثبت لله على ما يليق بجلاله وعظمته .

وذكر أن هذا الأمر ظاهر لا يحتاج إلى مزيد كلام ، وإنما التوفيق من الله جل وعلا ، وذكر أن الإنسان لو اشتبه عليه الحق فعليه بسلوك عدة طرق :

١. الإكثار من دعاء الله بأن يبصره بالحق ، وخاصة الدعاء الذي رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا قام يصلي من الليل قال : اللهم رب جبرائيل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم .

٢. الإقبال على كلام الله ، وكلام رسوله ﷺ ، وكلام أئمة الإسلام من الصحابة ، ومن بعدهم ، مع الإعراض عن العلوم الدخيلة على الإسلام ، كعلم الفلسفة ، والمنطق ، والكلام ، وهذه العلوم ضررها على المسلم أكثر من نفعها ، وما فيها من نفع يغني عنه ما جاء في الوحيين ، بأخصر الطرق ، وأكمل النهج .

٣. النظر في نهايات أساطين علم الكلام ، وكيف أن هذا اللم سبب لهم الحيرة ، والاضطراب ، كما سبق الكلام عنه في هذه الرسالة ، وكيف أنهم أقروا في نهاية المطاف بسلامة نهج القرآن .

---

(١) وفي نسخة : الثانية .

٤. تفنيد ما كان عليه أئمة علم الكلام مما يظن أنه علم وتحقيق ، ومعرفة أنه شبه مركبة ، وقياسات فاسدة ، وإجماعات مختلقة – إجماع المسلمين على ضدها – والتمسك بقواعد فلسفية باطلة .

ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة ، غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم – أوهمت الغر ما يوهمه السراب للعطشان – ازداد إيماناً ، وعلماً بما جاء به الكتاب ، والسنة ، فإن الضد يظهر حسنه الضد ، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً ، وبقدره أعرف إذا هدي إليه .

فأما المتوسطون من المتكلمين فيخاف عليهم ما لا يخاف على من لم يدخل فيه ، وعلى من قد أنهاه نهايته ، فإن من لم يدخل فيه فهو في عافية ، ومن أنهاه فقد عرف الغاية ، فما بقي يخاف من شيء آخر ، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله ، وأما المتوسط فيتوهم بما يتلقاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظمة هؤلاء .

وقد قال بعض الناس : أكثر ما يفسد الدنيا : نصف متكلم ، ونصف متفقه ، ونصف متطبب ، ونصف نحوي .

هذا يفسد الأديان ، وهذا يفسد البلدان ، وهذا يفسد الأبدان ، وهذا يفسد اللسان .

ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم في الغالب (لفي قول مختلف * يؤفك عنه من أفك) يعلم الذكي منهم ، والعاقل أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة ، وأن حجته ليست ببينة ، وإنما هي كما قيل فيها :

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقاً وكل كاسر مكسور

ويعلم العليم ، البصير بهم أنهم من وجه مستحقون ما قاله الشافعي رضي الله عنه حيث قال : حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ، والنعال ، ويطاف بهم في القبائل ، والعشائر ويقال : هذا جزاء من أعرض عن الكتاب ، والسنة ، وأقبل على الكلام .

ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر – والحيرة مستولية عليهم ، والشيطان مستحوذ عليهم – رحمتهم ، وترفقت بهم ، أوتوا ذكاء ، وما أوتوا زكاء ، وأعطوا فهوماً ، وما أعطوا علوماً ، وأعطوا سمعاً ، وأبصاراً ، وأفئدة (فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) .

ومن كان عليماً بهذه الأمور تبين له بذلك حذق السلف ، وعلمهم ، وخبرتهم ، حيث حذروا عن الكلام ، ونهوا عنه ، وذموا أهله ، وعابوهم ، وعلموا أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب ، والسنة لم يزدد إلا بعداً .

فنسأل الله العظيم أن يهدينا صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم ، غير المغضوب عليهم ، ولا الضالين آمين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته ، وسلامه على محمد خاتم النبيين ، وآله ، وصحبه أجمعين .

في هذا المقطع يكمل المصنف الكلام عن تفنيد طرق المتكلمين ، والتحذير من الاغترار بها ، وبمصطلحاتهم التي يصدق عليها قول الله تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون) .

وذكر أن الناس تجاه علم الكلام ثلاثة أصناف : صنف لم يدخل فيه ، وذكر أن هؤلاء في عافية في دينهم ، وصنف دخله وبلغ فيه الغاية ، وهؤلاء عرفوا حقيقته ، وأنه أوهام لا تصل بهم إلى مقصود ، وصنف دخلوا فيه و لم يبلغوا غايته ونهايته ، وذكر أن الخوف على هؤلاء المساكين .

ثم ذكر أنه ينبغي أن ينظر لهؤلاء بنظرين : نظر شرعي ، فيغلظ عليهم ، كما نقل عن الشافعي هنا ، ونظر قدري فيرحمهم لما أصابهم من الحيرة ، ومن استحواذ الشيطان عليهم ، وكيف أنهم أفنوا أعمارهم بما لا فائدة فيه ، وكيف أنه لم ينفعهم ذكائهم ، لأنهم تقحموا تلك العلوم الدخيلة على أهل الإسلام ، وقصروا في تلقي العلوم الشرعية ، على طريقة السلف .

ثم أثنى على علم السلف الذين لم ينشغلوا بتلك العلوم ، بل حذروا منها لعلمهم بعاقبة أمرها ، والهداية ، والتوفيق بيد الله يكتبه لمن سلك سبيله على بصيرة (والذين اهتدوا زادهم هدى) .

ثم ختم المصنف رسالته بطلب الهداية من الله ، وبحمده ، والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم .

وبهذا يكون هذا التعليق قد تم ، اسأل الله أن ينفع به ، ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وصل اللهم على نبينا محمد ، وعل آله ، وصحبه ، وسلم .